



جامعة العربي بن مهيدي – أم البواقي

كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير

قسم العلوم المالية و المحاسبية

محاضرات في مقياس تجارة و مالية دولية

مطبوعة مستوفاة لمحتوى البرنامج الوزاري الصادر سنة 2014

موجهة لطلبة السنة الثالثة تخصص محاسبة و مالية

إعداد الدكتور: محمد رضا بوسنة

السنة الجامعية 2016/2017

مقدمة

يعتبر موضوع الاقتصاد الدولي موضوعا واسعا، نظرا لما يحتويه من عناصر اقتصادية، تغطي اغلب مظاهر الحياة الاقتصادية، حيث ان تطور ظروف الانتاج و التسويق على مستوى الوحدات الانتاجية، نتج عنه ضرورة قيام علاقات اقتصادية دولية، من اجل تصريف الفائض في الانتاج من جهة، و من جهة اخرى من اجل تغطية الاحتياجات من مدخلات العملية الانتاجية، و كذلك احتياجات الاستهلاك غير المتوفرة محليا، و المقصود بمدخلات العملية الانتاجية، تلك المدخلات المادية مثل المواد الأولية و الآلات، او المدخلات البشرية و التكنولوجية، و حتى المدخلات المالية تكون في شكل تدفقات لرؤوس الاموال.

تعتبر العولمة المتغير الاساسي الذي دخل مجال الاقتصاد الدولي، حيث ان رغبة الشعوب في الانفتاح على بعضها، و ازالة الحدود على نشاطاتها الاقتصادية، نتج عنه قواعد لعبة جديدة داخل السوق الدولي؛ هاته القواعد يمكن أن نجدها في مجال السياسة التجارية الدولية، حيث اصبح من بين اهتمامات اي دولة، هو البحث عن الاساس الامثل لاختيار السياسة التجارية التي تتناسب مع ظروفها؛ كما نجد تلك القواعد في وضعية ميزان المدفوعات الخاص بكل بلد، و كيفية العمل على تصحيح اختلالاته بشكل دائم؛ و نجد تلك القواعد ايضا في نشاط الاسواق المالية الدولية، التي اصبحت من اكثر العوامل الاقتصادية تأثيرا على الاقتصاد العالمي، و الازمة المالية العالمية خير دليل على اهمية الاسواق المالية.

هذه المطبوعة الجامعية، عبارة عن مجموعة من المحاضرات في مقياس تجارة و مالية دولية، موجهة لطلبة السنة الثالثة تخصص محاسبة و مالية، حاولنا من خلالها الالتزام بما جاء في المقرر الوزاري (ق581-2014)، الذي يحدد محتوى المقياس، حيث قدمت المطبوعة عرض لأهم محاور البرنامج الوزاري، بطريقة تتناسب و قدرات الطلبة، حيث اعتمدنا في اعدادها على تجربتنا في تدريس المقياس خلال السنوات الماضية، و ذلك من خلال عرض اهم العناصر النظرية، الى جانب القيام بتقديم بعض الامثلة التوضيحية كلما استدعى الامر ذلك؛

احتوت المطبوعة على جزأين رئيسيين في شكل ابواب هما: باب التجارة الدولية، و باب المالية الدولية؛

باب التجارة الدولية: تضمن هذا الباب ثلاثة فصول هي:

الفصل الأول: مدخل الى التجارة الدولية. تطرقنا فيه الى مفهوم التجارة الدولية، و أهم الخصائص التي تميزها عن التجارة الداخلية (او المحلية)، و كذلك اهمية التجارة الدولية و مؤشرات قياسها؛

الفصل الثاني: نظريات التجارة الدولية. تطرقنا فيه الى اهم النظريات المعتمدة في تفسير ظروف قيام التجارة الدولية، حيث حاولنا تقسيمها عبر اربعة مذاهب رئيسية هي: المذهب التجاري، المذهب الكلاسيكي، المذهب النيو كلاسيكي والمذهب الحديث؛

الفصل الثالث: سياسات التجارة الدولية. احتوى هذا الفصل على مفهوم السياسات التجارية الدولية وأنواعها، الى جانب الحجج الخاصة بكل نوع من انواعها، بعد هذا تم التطرق الى الأدوات المستخدمة في حماية التجارة الدولية.

الباب الثاني: باب المالية الدولية. احتوى هذا الباب على الفصول التالية.

الفصل الرابع: مدخل الى المالية الدولية. تطرقنا فيه الى مفهوم المالية الدولية و تطورها التاريخي.

الفصل الخامس: ميزان المدفوعات. تطرقنا في هذا الفصل الى مفهوم ميزان المدفوعات و مكوناته، الى جانب التطرق الى توازنه و سبل تحقيقه؛ كما تضمن ايضا عرض لتطور ميزان المدفوعات في الجزائر.

الفصل السادس: أخطار الصرف و تقنيات التغطية. تضمن هذا الفصل مفهوم سعر الصرف و أنظمتها، و كذلك المخاطر المرتبطة بسعر الصرف و كيفية تغطيتها، كما تضمن ايضا عرض لتطور نظام سعر الصرف في الجزائر، و علاقة سعر الصرف بميزان المدفوعات.

الفصل السابع: الأسواق المالية الدولية. تطرقنا في هذا الفصل الى مفهوم الاسواق المالية و مكوناتها، وكذلك مفهوم كفاءة الاسواق المالية و مستوياتها، و مؤشرات أداء السوق المالي، الى جانب التطرق الى مفهوم الاسواق المالية الدولية و اقسامها.

الباب الأول: التجارة الدولية

[9-2]

الفصل الأول: مدخل الى التجارة الدولية

1. مفهوم التجارة الدولية و مميزاتها عن التجارة القومية..... 2
2. أهمية التجارة الدولية..... 5
3. مؤشرات قياس حجم التجارة الدولية..... 7

[32-10]

الفصل الثاني: نظريات التجارة الدولية

1. التجارة الدولية وفق المذهب التجاري 11
2. المذهب الكلاسيكي في تفسير التجارة الدولية..... 12
3. المذهب النيوكلاسيكي في تفسير التجارة الدولية..... 20
4. المذهب الحديث في تفسير التجارة الدولية..... 24

[52-34]

الفصل الثالث: سياسات التجارة الدولية

1. مفهوم و أهداف السياسة التجارية الدولية..... 34
2. أنواع السياسات التجارية الدولية..... 35
3. ادوات السياسة التجارية الحمائية..... 37

الباب الثاني: المالية الدولية

[56-53]

الفصل الرابع: مدخل الى المالية الدولية

1. مفهوم المالية الدولية..... 54
2. التطور التاريخي للمالية الدولية..... 55

[74-57]

الفصل الخامس: ميزان المدفوعات

- 58 ا. مفهوم و هيكل ميزان المدفوعات
- 64 ا. الأهمية الاقتصادية لميزان المدفوعات
- 66 ا. توازن و اختلال ميزان المدفوعات
- 72 ا. تطور ميزان المدفوعات للجزائر

[104-75]

الفصل السادس: أخطار الصرف و تقنيات التغطية

- 76 ا. مفهوم سعر الصرف و أنظمتة
- 85 ا. النظريات المفسرة لسعر الصرف
- 89 ا. مخاطر الصرف
- 101 ا. سعر الصرف في الجزائر و علاقته بميزان المدفوعات

[116-105]

الفصل السابع: الأسواق المالية الدولية

- 106 ا. مفهوم السوق المالي ومكوناته
- 109 ا. تنظيم السوق المالي
- 111 ا. كفاءة السوق المالي
- 113 ا. مؤشرات سوق الأوراق المالية
- 115 ا. الأسواق المالية الدولية
- 117 قائمة المراجع

قائمة الجداول

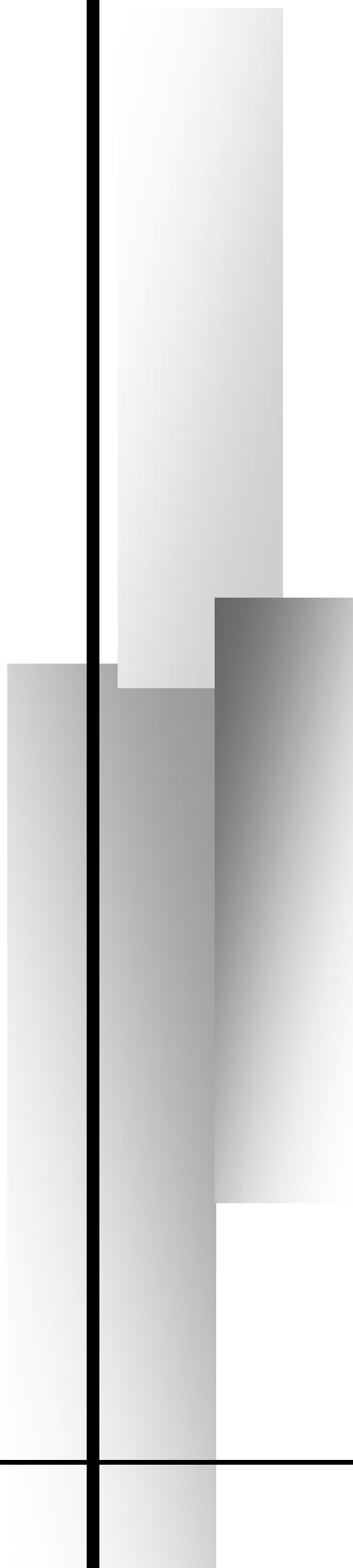
الرقم	مخنوان الجدول	الصفحة
(1.2)	البيانات الخاصة بإنتاج القمح و المنسوجات في انجلترا و الو م أ	14
(2.2)	البيانات الخاصة بالإنتاج في انجلترا و الو م أ	16
(3.2)	التوليفات البديلة لمنتوجي القمح و النسيج	20
(4.2)	بيانات خاصة بتوضيح اقتصاديات الحجم	25
(15)	مكونات ميزان المدفوعات	60
(25)	مؤشرات ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 2014/2000	72
(16)	الاختلافات بين العقود الآجلة و العقود المستقبلية	96

قائمة الأشكال

الرقم	مخنوان الشكل	الصفحة
(1.2)	حجم التجارة داخل نفس الصناعة في المنتجات الصناعة عند مجموعة من دول ال OCDE خلال الفترة 2008/1997	28
(2.2)	نموذج دورة حياة المنتج الدولي	31
(1.3)	أنواع و أدوات السياسة التجارية الدولية	38
(15)	تطور صادرات و واردات الجزائر خلال الفترة 2014/2000	73
(25)	تطور رصيد ميزان المدفوعات للجزائر خلال الفترة 2014/2000	74

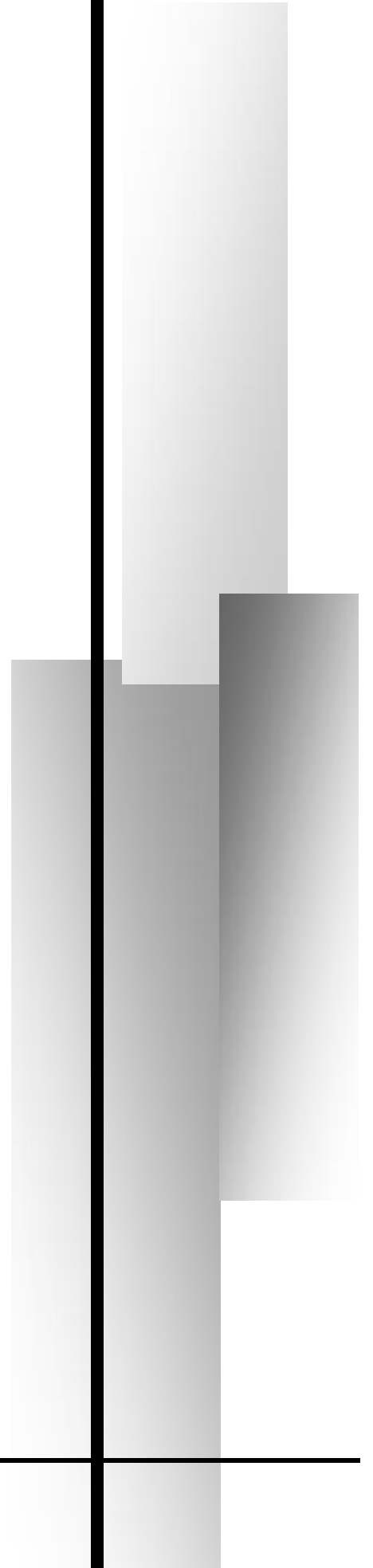
الباب الأول

التجارة الدولية



الفصل الأول

مدخل الى التجارة الدولية



الفصل الأول: مدخل الى التجارة الدولية

تعتبر التجارة من بين اهم مظاهر التعاون الدولي بين البشر، حيث حاول سكان مختلف الدول بالبحث عن كيفية تلبية حاجياتهم من السلع التي لا يمكنهم انتاجها محليا، او التي يكون انتاجها محليا بتكاليف مرتفعة، و ذلك عبر محاولة مبادلة السلع المنتجة محليا بتلك المستوردة من خارج البلد او الاقليم الذي يعيشون فيه، و من هنا برزت اهمية التجارة الخارجية او الدولية داخل الفكر الانساني منذ القدم، مما حث على العمل على ايجاد تفسير منطقي لكيفية نشوء تلك التجارة و تطورها في المستقبل.

1. مفهوم التجارة الدولية و مميزاتها عن التجارة القومية:

1. مفهوم التجارة الدولية

تمثل التجارة الدولية "مختلف اوجه النشاط الاقتصادي الذي يقوم بين الدول المختلفة، تتباين انظمتها السياسية و الاجتماعية و الثقافية، و تتضمن هذه العلاقات: حركات الهجرة الدولية أي تنقل الأشخاص، و حركات السلع و الخدمات، و رؤوس الاموال و الاستثمارات"¹. و عليه يتضح ان موضوع التجارة الدولية يركز على دراسة العلاقات و الروابط الاقتصادية بين دول العالم، و هذا من خلال التركيز على حركات السلع و الخدمات بين مجموعة من دول العالم، كل عنصر من تلك المجموعة له خصوصياته و سياساته التجارية و النقدية الخاصة به، و الى جانب دراسة التبادلات السلعية و الخدمية، فان موضوع التجارة الدولية يهتم ايضا بحركة عوامل الانتاج، و في مقدمتها الهجرة الشرعية و غير الشرعية من بلد الى اخر.

2. خصائص التجارة الدولية

و من بين العوامل التي حفزت الباحثين على التركيز حول دراسة التجارة الدولية هو اختلافها عن التجارة القومية في العديد من المجالات، نذكر منها ما يلي²:

¹ شريف علي الصوص، التجارة الدولية: الأسس و التطبيقات، الطبعة الاولى، دار اسامة للنشر و التوزيع، الأردن، 2012. 14

² : نظريات و سياسات، الطبعة الرابعة، دار المسيرة للنشر و التوزيع، الأردن، 2015. -25

• حركية عوامل الانتاج:

على الرغم من اختلاف بعض المذاهب الاقتصادية حول امكانية تنقل عوامل الانتاج من بلد الى اخر، فالبعض منهم يرى عدم امكانية تنقل تلك العوامل ابداء، اي لا يمكنها التنقل من بلد الى اخر، و هذا ما نجده عند بعض الاقتصاديين الكلاسيك، بينما يرى البعض الاخر انه يمكن لتلك العوامل التنقل من بلد الى اخر، غير ان هذا يرتبط ببعض العراقيل، مما يحد من حجم وحرية تنقلها؛ و بالتالي فان الفكرة التي يتفقون حولها، هو ان عوامل الانتاج لا يمكنها التنقل من بلد الى اخر بنفس السهولة التي تنتقل بها داخل نفس البلد، فاذا تحدثنا عن رؤوس الاموال فإنها تنتقل بحرية داخل البلد الواحد، و بين مختلف الانشطة الموجودة داخل ذلك البلد، و هذا تبعا للمردودية الخاصة بكل نشاط، غير ان رؤوس الاموال يصعب تنقلها من بلد الى اخر، نظرا لاختلاف الانظمة النقدية و الاقتصادية الدولية، و اختلاف القوانين من بلد الى اخر، هذا بالرغم من السهولة التي نشأت نتيجة تطور التكنولوجيا المستخدمة في المجال المالي، و التسهيلات التي حملها معه الانفتاح المالي لبعض دول العالم؛

• اختلاف السياسات الاقتصادية بين دول العالم:

منذ القديم حاولت العديد من الدول حماية اسواقها المحلية من المنافسة الأجنبية، بالاعتماد على العديد من الاجراءات، و لهذا حاول الباحثين في التجارة الدولية، التركيز على اثر هاته السياسات الحمائية على حرية التجارة الدولية و تطويرها، حيث ان السياسات الجمركية للدول، او السياسات غير الجمركية تزيد من صعوبة حركة السلع و الخدمات دوليا، دون ان تؤثر على حركتها وطنيا؛ و على هذا الاساس فان دراسة التجارة الدولية تختلف عن دراسة التجارة القومية او الوطنية، لأن التجارة الدولية سوف تأخذ بالحسبان الاختلاف في السياسات التجارية لدول العالم، و الاتفاقيات المنظمة لها؛

• اختلاف العملات:

تتسم المعاملات التجارية المحلية في الغالب بالاعتماد على عملة واحدة، في الغالب هي العملة المحلية في تسوية تلك المعاملات، و لهذا فان المتعاملين التجاريين المحليين لا يهتمون كثيرا بسعر صرف العملة المحلية و تطوره عند التعامل فيما بينهم، الى جانب هذا لا يحق لأي فرد منهم قانونيا عدم قبول التعامل بتلك العملة المحلية؛

غير ان هذا الامر يختلف في التجارة الدولية، نظرا لوجود عدد كبير من العملات في العالم، و لا تحظى كلها بالقبول في تسوية المعاملات الدولية، و بالتالي فان المعاملات الدولية يجب ان تكون بالاعتماد على عملات دولية تتمتع بالقبول الدولي، مما يخلق مشكلا جديدا لدى المتعاملين في التجارة الدولية، يتمثل في مشكلة الحصول على العملات الدولية، و تكلفة الحصول عليها، والمخاطر المرتبطة بأسعار صرف تلك العملات، الى جانب مشكلة اختيار العملة التي تتم من خلالها تسوية المبيعات و المشتريات، حيث ان العديد من الدول اصبحت تفكر جيدا عند اختيار العملة التي تقبلها في تسوية صادراتها، و في الكثير من الاحيان تكون هاته العملة مختلفة عن العملة التي تسوي بها وارداتها من الخارج؛

• انفصال الاسواق الدولية عن بعضها البعض:

من بين الجوانب التي تميز التجارة الدولية هو اعتمادها على وسائل نقل مختلفة عن تلك المعتمدة في التجارة المحلية، و على الرغم من التطورات التي حصلت في مجال تكنولوجيايات النقل بمختلف انواعه، سواء تعلق الامر بالنقل البري، الجوي وحتى البحري؛ غير ان مشكلة النقل مازالت تشكل تحديا امام توسع التجارة الدولية و تطورها، حيث انه من بين الانتقادات التي قدمت للنظريات الكلاسيكية المفسرة للتجارة الدولية، هو اهمالها لجانب ظروف النقل، و تكاليفه في تفسير تطورها؛ ولهذا فقد حاول الاقتصاديون التركيز على تطور وسائل النقل الدولي، و المخاطر المرتبطة بها، الى جانب التركيز على تطور تكاليفها، والقوانين المنظمة لها مثل قوانين التأمين، و الاتفاقيات الدولية في مجال النقل و العبور عبر الحدود.

و من جهة اخرى يرتبط انفصال الاسواق بمشكلة انتقال المعلومات بين دول العالم، حيث انه في الوقت الذي ساهمت فيه تكنولوجيايات الاعلام و الاتصال الحديثة، و في مقدمتها الانترنت، في تسهيل عملية انتشار المعلومات في كل ارجاء الارض، الا ان ذلك لا يمكن ان يتم بنفس السهولة التي تتسم بها المعاملات التجارية المحلية، خاصة فيما يخص انتقال المعلومات بين افراد الدول المتقدمة و افراد الدول المتخلفة ذات البنية التحتية التكنولوجية المتخلفة.

• اختلاف اللغات و الثقافات و العادات و التقاليد:

يعد مشكل اختلاف اللغات مميذا للتجارة الدولية عن التجارة المحلية، نظرا لتعدد لغات المتعاملين الاقتصاديين الدوليين، مما يتطلب الامر الاعتماد على مترجمين، الامر الذي يحد من

سهولة التواصل ما بينهم، و بالرغم من امكانية وجود هذا المشكل داخل بعض الدول كبيرة الحجم، التي تكون بها العديد من اللغات المحلية، غير انه يكون على المستوى الدولي اكثر تعقيدا من المستوى المحلي؛

و الى جانب هذا هناك مشكل اخر في التجارة الدولية يكمن في تعدد العادات والتقاليد و الثقافات و الديانات، كل هذا بإمكانه التأثير على اذواق المستهلكين على المستوى الدولي، و بالتالي فان هذا يوجه المبادلات التجارية الدولية الى التوسع بين الدول التي تتمتع بثقافات وعادات متقاربة فيما بينها، و هو الراي المتبع من قبل بعض الاقتصاديين الذين حاولوا تفسير تطور التجارة الدولية من خلال نظرية تشابه اذواق المستهلكين، و التي سيتم التطرق لها في الفصل الخاص بنظريات التجارة الدولية.

II. أهمية التجارة الدولية:

تتمتع التجارة الدولية بدور معتبر في تحسين الاقتصاد العالمي بصفة عامة، و الاقتصاديات القومية بصفة خاصة، حيث يبرز دورها خصوصا في تعزيز النمو و التنمية داخل مختلف الدول، سواء المتقدمة منها او السائرة في طريق النمو، الى جانب تحسين مستوى الرفاهية الاجتماعية داخل تلك الدول، و تشمل علاقة التجارة الدولية بكل من النمو و التنمية و الرفاهية الاجتماعية الجوانب التالية³:

1. استغلال اكثر كفاءة للموارد الاقتصادية:

ان تخصص بعض الدول في الصناعات التي تمتلك بها مزايا في التكاليف ينتج عنه انتقال دالة الانتاج داخل تلك الدول الى مستويات اعلى، نتيجة ظهور طلب اجنبي جديد على منتجاتها، و بالتالي فان هذا سيسمح لها من الاستفادة من اقتصاديات السلم و النطاق، حيث ترتبط اقتصاديات السلم بحجم الانتاج الاجمالي من منتج محدد، و كلما زاد ذلك الحجم من الانتاج كلما ساهم هذا في تراجع التكاليف المتوسطة لعملية الانتاج، مما يوفر في حجم الموارد المستخدمة في عملية الانتاج، او بعبارة اخرى حسن تخصيص للموارد المتوفرة؛

و من جهة اخرى تنتج اقتصاديات النطاق نتيجة تخصص بعض الدول في انتاج منتجات تشترك فيما بينها في مدخلات العملية الانتاجية، سواء تعلق الامر بالمواد الاولية، او بتكنولوجيا العملية الانتاجية، او حتى في القنوات التسويقية، مما يسمح لها من الاستفادة من تقسيم اعباء العملية

³ خالد محمد السواعي، التجارة الدولية: النظرية و تطبيقاتها، الطبعة الاولى، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2010. 266.

الانتاجية على العديد من المنتجات، خاصة ما تعلق بالتكاليف الثابتة، و هذا من شأنه المحافظة على الموارد المتوفرة لدى البلد، و حسن استغلالها؛

2. توسيع حجم الاسواق:

ان توسع الدول في التجارة الدولية يوفر لهم فرصة الدخول الى اسواق جديدة الى جانب اسواقهم المحلية، مما يفتح لهم ميادين جديدة للمنافسة و استغلال المزايا التنافسية، لحجز مكان لهم داخل تلك الاسواق، و المقصود بالمزايا التنافسية مجموعة الخصائص التي تميز مؤسسة ما او دولة ما عن بقية الجهات الاخرى المتنافسة معها، اي مجموعة الجهات الاخرى المتواجدة في نفس الاسواق التي تنشط بها، و التي تسعى الى احتلال نفس المكانة السوقية لتلك المؤسسة او الدولة؛

3. الحصول على التكنولوجيا الحديثة:

شكلت التجارة الدولية حافزا امام العديد من الدول للانفتاح على بعضها البعض، و تبادل التكنولوجيا المستخدمة لدى كل واحدة منها، و هذا بعد ادراك تلك الدول للدور الكبير الذي تلعبه التكنولوجيا في تحسين القدرات الانتاجية داخل تلك الدول، و المزايا التنافسية التي يمكن ان توفرها لها، نتيجة تحسين تكاليف و جودة المنتجات الخاصة بها، حيث انه في القديم وقبل انتشار التجارة الدولية بالشكل الذي هي عليه اليوم، اعتمدت مختلف الدول على قدراتها الذاتية في تطوير تكنولوجيا الانتاج الخاصة بها، غير ان هذا يتطلب تكاليف كبيرة، و جهد كبير، و الأهم من هذا فانه يتطلب توفر خبرات و معارف كبيرة، قد لا تتوفر عليها كل دول العالم، و لهذا فان التجارة الدولية مكنت عديد كبير من الدول من الحصول على تكنولوجيا لم تكن قادرة على تطويرها محليا، كما سمحت ايضا باستغلال اقتصاديات السلم في مجال البحث و التطوير، عبر مشاركة العديد من الدول في تكاليف البحث و التطوير سواء بطريقة مباشرة او غير مباشرة؛

4. توفير رؤوس الاموال الاجنبية:

تعاني العديد من دول العالم من شح في رؤوس الاموال، و بالتالي فان هذا شكل عائقا امامها في سبيل نمو اقتصادياتها القومية، و لهذا قامت العديد من تلك الدول بالمشاركة في التجارة الدولية، سعيا منها لجذب رؤوس الاموال الاجنبية، سواء من خلال استثمارات مباشرة، تكون عبر انشاء المصانع و وحدات الانتاج، او من خلال الاستثمارات غير المباشرة، التي تكتفي بجذب رؤوس الاموال و استثمارها في الاسواق المالية؛ و في كلتي الحالتين، سيمكن هذا الدول المستقطبة لرؤوس الاموال من استغلالها في تطوي اقتصادها القومي، و من جهة اخرى تساهم التجارة الدولية

في توفير العملات الاجنبية محليا، مما يمكن افراد ذلك البلد من تسوية معاملاتهم الدولية، و تخفيض اثر تقلبات سعر الصرف على اقتصاداتهم المحلية.

5. تفعيل الطلب المحلي و القضاء على الاحتكار:

تسمح التجارة الدولية بجلب منتجات اجنبية الى الاسواق المحلية، في غالب الاحيان تلك المنتجات لم تكن تنتج محليا من قبل، و بالتالي فان هذا يوفر بدائل جديدة امام المستهلكين المحليين، و الى جانب هذا فان المنتجات المحلية تخلق لديها منافسة اجنبية داخل اسواقها المحلية، مما يساهم في توفير بعض التوازن بين العرض و الطلب داخل تلك الاسواق المحلية، و هذا ما يؤدي الى استقرار الاسعار من جهة، و من جهة اخرى بإمكانه القضاء على الاحتكار المحلي لبعض المنتجات، و بالتالي تعديل سلوك العارضين في الاسواق المحلية.

6. توزيع الدخل:

تؤثر التجارة الدولية على عملية توزيع الدخل على المستوى الدولي، و لكن ليس بشكل متساوي، حيث تمثل التجارة الدولية في هذا الجانب سلاح ذو حدين، فمن جهة تعد التجارة الدولية فرصة لاستنزاف اموال الدول النامية، من قبل الدول المتقدمة، عبر اكتساح اسواق الدول النامية والاستفادة من الطلب المحلي؛ و من جهة اخرى توفر التجارة الدولية فرصة امام الدول النامية للمساهمة في الاقتصاد العالمي، و الدخول للعديد من الاسواق الدولية، و بالتالي فرصة للحصول على جزء من المعاملات التجارية الدولية في المنتجات التي تمتلك فيها مزايا تنافسية.

III. مؤشرات قياس حجم التجارة الدولية:

يعبر حجم التجارة الدولية على الاهمية النسبية للتجارة الدولية في الاقتصاد القومي لكل بلد، حيث يمكن التحقق من ذلك بالاعتماد على العديد من المؤشرات ترتبط بجوانب عديدة من الاقتصاد المحلي، و من بين تلك المؤشرات يمكن ذكر المؤشرات التالية⁴:

1. نصيب الفرد من التجارة الخارجية:

يعبر هذا المؤشر على حجم التجارة الخارجية مقارنة بعدد السكان، و يتم حسابه وفق العلاقة التالية:

⁴ حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 2000. 44-42

$$\text{نصيب الفرد الواحد} = \frac{\text{قيمة الصادرات} + \text{قيمة الواردات}}{\text{عدد السكان}}$$

و يمكن الاعتماد على هذا المؤشر من خلال مقارنة المؤشرات الخاصة بالبلد بالمؤشرات الخاصة ببلدان اخرى؛ و من جهة اخرى يمكن الفصل بين نصيب الفرد من الصادرات و نصيبه من الواردات وفق العلاقات التالية⁵:

$$\text{نصيب الفرد الواحد من الصادرات} = \frac{\text{قيمة الصادرات}}{\text{عدد السكان}}$$

$$\text{نصيب الفرد الواحد من الواردات} = \frac{\text{قيمة الواردات}}{\text{عدد السكان}}$$

و يعبر هذين المؤشرين الاخيرين على متوسط مساهمة الفرد الواحد في الصادرات و الواردات، و بهذا فهو يقدم معلومات اثر دقة من المؤشر الاول، و بالتالي يعطي صورة احسن عن حجم التجارة الخارجية للبلد.

2. متوسط الميل للاستيراد

يقيس هذا المؤشر مدى اعتماد الدولة على الواردات، و لهذا فهي تقيس نسبتها الى مجموع الدخل القومي، و ذلك وفق العلاقة التالية:

$$\text{متوسط الميل للاستيراد} = \frac{\text{قيمة الواردات}}{\text{قيمة الدخل القومي}} \times 100$$

و يسمح هذا المؤشر بإعطاء نظرة نسبية عن تبعية الدولة الى العالم الخارجي، و نقصد بنظرة نسبية كون القيمة المرتفعة لهذا المؤشر تعبر عن تبعية اكبر للبلد، غير ان هاته القيمة المرتفعة يمكن ان تكون بسبب زيادة الواردات مما يدل على زيادة التبعية، او بسبب نقص الدخل القومي و لا علاقة له بالتبعية الاقتصادية للخارج؛

⁵ التجارة الدولية و دورها في النمو الاقتصادي، الطبعة الأولى، منشورات الحياة، الجزائر، 2009. 8.

3. نسبة التبادل الدولي

تقارن هاته النسبة بين صادرات و واردات بلد ما خلال فترة محددة، و بالتالي فإنها تحاول التعرف على مدى سيطرة صادرات البلد على وارداته، و لهذا فان هاته النسبة يمكن حسابها وفق احدى العلاقتين التاليتين:

$$\text{نسبة التبادل} = \frac{\text{مستوى أسعار الصادرات}}{\text{مستوى أسعار الواردات}}$$

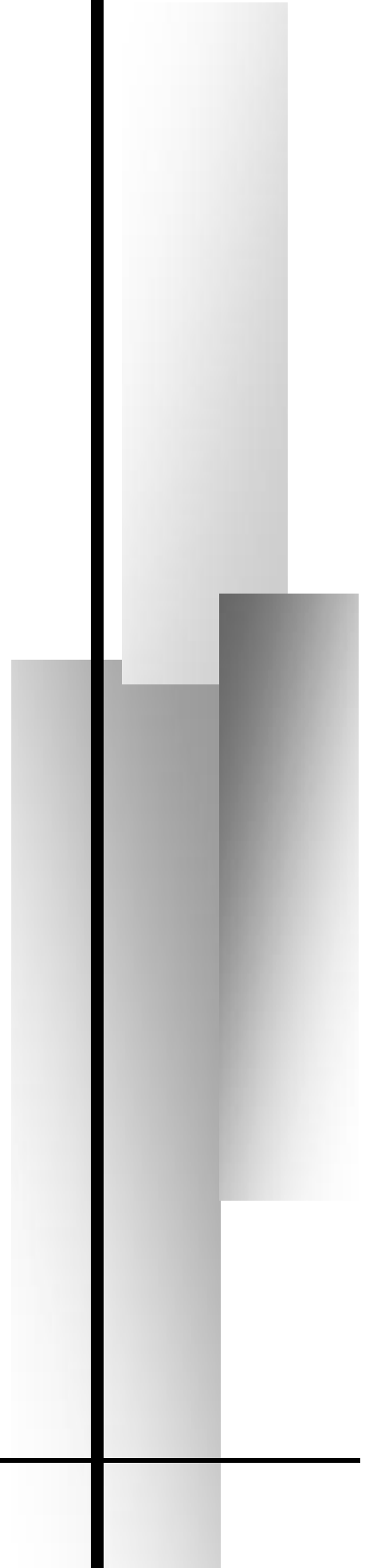
$$\text{نسبة التبادل} = \frac{\text{الرقم القياسي لأسعار الصادرات} *}{\text{الرقم القياسي لأسعار الواردات}}$$

تقيس هاته النسبة بصيغتها القدرة الشرائية لصادرات بلد ما، اي ما يمكن ان تساهم به صادرات بلد ما في تغطية وارداته، و كلما كانت النسبة اعلى من الواحد، كلما كان ذلك في صالح البلد، لأن الصادرات في هذه الحالة تسمح بتغطية كل الواردات.

* الأرقام القياسية: هي عبارة عن مؤشرات احصائية، تقيس التغير النسبي بين قيمة خاصة معينة خلال الفترة الزمنية الحالية (السنة الحالية او الشهر الحالي)، و قيمتها خلال فترة زمنية اخرى محددة، تعرف بفترة الاساس، و بالتالي فان الرقم القياسي = $\frac{\text{قيمة الخاصية خلال الفترة الحالية}}{\text{قيمة الخاصية خلال فترة الاساس}} \times 100$.

الفصل الثاني

نظريات التجارة الدولية



الفصل الثاني: نظريات التجارة الدولية

حاول العديد من الاقتصاديين تفسير الاسس التي تقوم عليها التجارة بين الدول المختلفة، حيث عرف الفكر الاقتصادي، العديد من المذاهب المفسرة للتجارة الدولية، اختلفت فيما بينها من حيث العنصر المحفز على قيام التجارة بين الدول، الى جانب اختلافهم من حيث نظرتهم لإمكانية انتقال عوامل الانتاج بين دول العالم، و فيما يلي عرض لمجموعة من المذاهب حاولت تفسير التجارة الدولية:

1. التجارة الدولية وفق المذهب التجاري (Mercantilism) :

ظهر هذا المذهب في أوروبا بداية من القرن السادس عشر، حيث تزامن ذلك مع اعتماد الذهب و الفضة كأداة لتسوية المعاملات التجارية، الى جانب كونها مصدرا لثروة الامم، و بالتالي فان التجاريين كانوا ينادون بضرورة تقييد التجارة الدولية، من اجل المحافظة على رصيد المعادن النفيسة لديها، لأن زيادة الواردات عن الصادرات، يخلق لدى البلد التزاما اتجاه البلدان الاخرى، يتم تسويته من رصيد المعادن النفيسة لديها، مما ينقص من ثروة الامة؛

من جهة اخرى سمح المذهب التجاري بالاحتكار داخل الاسواق المحلية و الاجنبية، وهذا من خلال السماح لتاجر وحيد او مجموعة من التجار من احتكار عملية تسويق منتج معين، و بالتالي ادى هذا الى زيادة عمليات الاحتكار داخل كل من بريطانيا، فرنسا، اسبانيا، بلجيكا و هولندا؛ و نتج ايضا عن عملية تقييد التجارة الدولية، ظهور عمليات تهريب السلع التي كانت محظورة من التجارة الدولية، و في مقدمتها المعادن النفيسة، حيث انه بالرغم من ان عقوبة التهريب قد تصل الى حد الاعدام، غير ان الارباح المرتبطة بعملية التهريب، ساهمت في زيادة عمليات التهريب في العديد من الدول الاوروبية خاصة اسبانيا.

سعي الدول الاوروبية للبحث عن المزيد من المعادن النفيسة، نتج عنه توسع الحملات الاستعمارية باتجاه الدول الفقيرة، التي لم تكن قادرة على الدفاع عن نفسها، حيث سعت الدول المستعمرة الى السيطرة على تلك الدول، و الاستلاء على ما لديها من معادن نفيسة، الى جانب اكتساب اسواق الدول المحتلة، وجعلها

منفذا لتصريف الفائض من منتجاتها المحلية، و بالشروط التي تناسبها، مما يزيد من صادرات الدول المستعمرة، و بالتالي زيادة الثروة الخاصة بها؛

مع منتصف القرن السابع عشر، ظهرت العديد من الآراء، حول الأثر السلبي للقوانين المعتمدة وفق المذهب التجاري على نمو الاقتصاديات القومية، نتيجة تقييد التجارة الدولية، مما جعلهم يطالبون بضرورة تحرير التجارة الدولية من العراقيل التي كان ينادي بها التجاريون؛ و شكل هذا المنطلق لظهور الفكر الكلاسيكي للتجارة الدولية.

II. المذهب الكلاسيكي في تفسير التجارة الدولية:

ظهرت هذا المذهب انطلاقا من اعمال الفريد مارشال، حيث نادى اقتصاديو المذهب الكلاسيكي الى ضرورة تحرير التجارة الدولية من تدخل الدولة، و جعل توازن السوق الأداة الرئيسية لتنظيم التجارة محليا و دوليا، و لهذا نجد ان مساهمات الكلاسيك تركزت اساسا في تحديد الكيفية التي توجه بها قوى السوق التجارة بين الدول.

1. آدم سميث و نظرية الميزة المطلقة:

يعتبر كتاب "ثروة الأمم" لأدم سميث من اهم المؤلفات التي تعرضت لتحرير التجارة بصفة عامة، و التجارة الدولية بصفة خاصة، و انطلق سميث في هذا المؤلف من الانتقادات الموجهة لما أسماه بالنظام التجاري (mercantile system)، حيث كان يرى فيه بان هذا النظام يخدم مصالح فئة محدودة من التجار فقط، دون مراعاة لكيفية تخصيص الموارد على المستوى القومي، و كذلك تركز دور الدولة في حماية مصالح تلك الفئة المحدودة من التجار اكثر من غيرهم من افراد البلد؛ و بالتالي فان سميث يرى بأن حرية الاسواق تسمح بالتوزيع العادل للعوائد وفق الية المنافسة، مما يجعل المؤسسات العاملة داخل تلك الاسواق تبحث عن الكفاءة في استغلال مواردها، و بالتالي فان هذا يساهم في حسن استغلال موارد المجتمع و تحقيق رفاهيته، و عليه تميزت نظرية سميث عن النظرية الماركنتيلية في الافكار الثلاث التالية:

- ترتبط ثروة الامم بالقدرة الانتاجية لها: و هذا عكس نظرة التجاريين للمعادن النفيسة كمصدر للثروة، حيث ان سميث ركز على انتاجية العمل كأساس الثروة لدى كل بلد؛
- تحرير التجارة احسن طريقة لزيادة القدرة الانتاجية: حيث يرى سميث ان تحرير التجارة من كل اشكال تدخل الدولة، هو السبيل نحو تطوير تلك التجارة، و بالتالي تحسين خصائص العملية الانتاجية؛
- تعتبر التجارة الدولية مفيدة لكل الدول اطراف التبادل: على عكس ما كان يراه التجاريين، من حيث ان التبادل بين الدول سوف يكون في صالح البلدان التي تصدر اكثر، فان سميث كان يرى بأن التجارة الدولية يمكن ان يستفيد منها كل اطراف التبادل.

أ. العمل اساس القيمة:

كغيره من الاقتصاديين الكلاسيك، يرى سميث ان قيمة اي منتج تتحدد من خلال حجم العمل المبذول في انتاجه، و بالتالي فان المنتجات التي لا تحتاج الى حجم كبير من الجهد المبذول، تعتبر ذات قيمة اقل من غيرها من المنتجات.

ب. الميزة المطلقة اساس التقسيم الدولي للعمل:

يرى ادم سميث ان كل دولة من دول العالم، يجب ان تتخصص في انتاج المنتجات التي تتمتع فيها بتكاليف منخفضة مقارنة بدول اخرى، اي ان كل دولة سوف تتخصص في المنتجات، التي يمكنها انتاج الوحدة الواحدة منها بجهد اقل من الجهد المبذول لإنتاج الوحدة الواحدة من ذلك المنتج في بلد اخر، و بالتالي انتاج المنتجات التي تمتلك فيها مزايا مطلقة، و عليه فان التقسيم الدولي للعمل سوف يكون على اساس المزايا المطلقة في الانتاج؛ و لتوضيح المزايا المطلقة في الانتاج، انطلق سميث من مثال لتجارة بين بلدين هما: انجلترا و الولايات المتحدة الامريكية، ينتجان منتجين فقط هما القمح والنسيج، و البيانات الخاصة بحجم العمل اللازم لإنتاجهما موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (1.2): البيانات الخاصة بإنتاج القمح و المنسوجات في انجلترا و الو م أ (الوحدة: وحدة عمل)

المنتج	البلد	انجلترا	الولايات المتحدة الامريكية
القمح	8	30	
النسيج	15	9	

المصدر: بيانات افتراضية.

يتضح من الجدول السابق، ان انجلترا تمتلك ميزة مطلقة في انتاج القمح، على اعتبار ان تكاليف انتاج القمح بها يساوي 8 وحدات عمل، و هي اقل من تكلفة انتاجه في و م أ، و التي تساوي 30 وحدة عمل، و في المقابل نجد ان و م أ لها ميزة مطلقة في انتاج النسيج، نظرا لكون تكلفة انتاجه في و م أ (9وحدة عمل)، اقل من تكاليف انتاجه في انجلترا (15 وحدة عمل)؛ و على هذا الاساس فان سميث يرى بأن انجلترا سوف تخصص في انتاج القمح، بينما تخصص الو م أ في انتاج النسيج، و الملاحظ في هذا الامر ان التخصص في الانتاج كان على اساس المزايا المطلقة في العملية الانتاجية.

ج. التخصص في الانتاج يحفز على الاعتماد المتبادل بين الدول:

ساهم مبدأ التخصص في الانتاج على اساس المزايا المطلقة، في تركيز بعض الدول مجمل جهودها في انتاج نوع معين من المنتجات، و بالتالي فان حاجاتها من بقية المنتجات، سوف تقوم بتلبيتها من خلال اقتناءها من بقية الدول التي تمتلك بها مزايا مطلقة، حيث يرى سميث ان التخصص يساعد في رفع الكفاءة الانتاجية* لدى الدول المتخصصة، مما يجعلها تنتج ذلك المنتج بأقل تكاليف ممكنة، وسوف يزيد هذا من الطلب الاجنبي على ذلك المنتج المحلي، و لهذا فانه يتم مقابلة الاحتياجات من المنتجات الاخرى، عبر مبادلة المنتج المحلي بمنتجات لدول اخرى؛ و بالرجوع الى المثال الذي قدمه سميث حول انجلترا و الو م أ، فان انجلترا سوف تخصص في انتاج القمح و سوف تغطي احتياجاتها من النسيج من خلال مبادلة القمح بالنسيج مع الو م أ، و نفس الشيء سوف يحصل مع الو م أ.

و السؤال الذي يمكن طرحه هنا هو: ما هي المزايا التي قدمها هذا التبادل لكلي البلدين؟

* الكفاءة الانتاجية تعبر عن مدى قدرة وحدة انتاجية ما على التحكم في تكاليفها الانتاجية، و بالتالي فان الوحدة الانتاجية الأكثر كفاءة هي الوحدة التي تتميز بتكاليف انتاجية منخفضة.

و للإجابة على هذا السؤال سوف نقيس تكاليف الحصول على وحدة من القمح و وحدة من النسيج لكل بلد قبل التبادل و بعد التبادل، و من ثم نقوم بالتحقق من مزايا التبادل؛

بالرجوع الى البيانات الواردة في الجدول رقم 01، فان وحدة واحدة من القمح و وحدة من النسيج تكلف انجلترا 23 وحدة عمل (8 + 15) ، بينما تكلف الو م أ 39 وحدة عمل (9 + 30)؛ غير انه عند تخصص انجلترا في انتاج القمح، فإنها سوف تنتج وحدتين من القمح، بتكلفة 16 وحدة عمل (2×8) تحتفظ بوحدة لها، و الاخرى تبادلها بوحدة واحدة من النسيج (بفرض ان معدل التبادل هو وحدة من القمح مقابل وحدة من النسيج)، و عليه فان انجلترا سوف تلبى احتياجاتها من القمح و النسيج ب 16 وحدة عمل، مقابل 23 وحدة قبل التبادل.

اما بالنسبة للو م أ فانه بعد تخصصها في انتاج النسيج، سوف تنتج وحدتين من النسيج بتكلفة 18 وحدة عمل (2 × 9)، و تستبدل احدهما بوحدة من القمح، مما يسمح لها بتلبية احتياجاتها بتكلفة اجمالية تقدر ب 18 وحدة عمل بدلا من 39 وحدة عمل قبل التبادل؛ و عليه يتضح مما سبق ان التبادل حقق مزايا لكلى البلدين.

2. دافيد ريكاردو و نظرية الميزة النسبية

شكلت اعمال ريكاردو خلال القرن التاسع عشر، تكملة لما قدمه سميث في نظرية التكاليف المطلقة، و انطلق ريكاردو في اعماله من الانتقاد الموجه لنظرية سميث، الذي كان يرى ان اساس قيام تجارة بين الدول، هو وجود مزايا مطلقة في التكاليف بين تلك الدول، اما اذا امتلكت دولة ما مزايا مطلقة في كل المنتجات لتي تستخدمها، فحسب سميث، فان هاته الدولة ليس لها اي فائدة من مبادلة سلعها مع الدول الاخرى، غير ان ريكاردو كانت له نظرة اخرى في هذا الموضوع، حيث كان يرى انه يمكن لتلك الدول ذات المزايا النسبية في كل منتجاتها، ان تستفيد من التخصص و التبادل الدولي، و لإثبات نظريته قام ريكاردو بوضع الفرضيات التالية¹:

- وجود دولتين و سلعتين في التبادل؛

- تجارة حرة مع وجود المنافسة التامة في الأسواق، أي أن الأسعار تحدّد في السوق، ولا يمكن لأي طرف متعامل في السوق التأثير عليها، و تماثل المعلومات الموفرة بين كل الأطراف المتعاملة في السوق، و كذا حرية دخول و خروج المنتجين الى الصناعة*؛
- حرية تنقل عناصر الانتاج داخل الدولة، و عدم قدرتها على التنقل بين الدول؛
- ثبات التكلفة المتوسطة للمنتوج بغض النظر عن حجم الانتاج، مما يستبعد اثر اقتصاديات السلم** و اقتصاديات النطاق***؛
- ثبات التكنولوجيا و انعدام التغيرات و التطورات التكنولوجية داخل كل دولة من الدولتين؛
- انعدام نفقات النقل و التعرفة الجمركية؛
- يتوفر لكل دولة ثروات طبيعية محدودة؛
- قيمة كل سلعة تقاس بكمية العمل التي تستخدم في انتاجها؛
- تجانس الانواق في مختلف الدول التي يجري بينها التبادل التجاري؛
- التوظيف الكامل لعوامل الانتاج.

اعتمد ريكاردو في شرحه لنظرية المزايا النسبية على مثال مشابه لذلك الذي قدمه سميث، حيث يمكن تلخيص معطياته في الجدول التالي.

جدول رقم (2.2): البيانات الخاصة بالانتاج في انجلترا و الو م أ (الوحدة: وحدة عمل)

الولايات المتحدة الامريكية	انجلترا	البلد	المنتوج
80	120		القمح
90	100		النسيج

المصدر: بيانات افتراضية.

* يقصد بالصناعة مجموعة
 ** اقتصاديات السلم او اقتصاديات الحجم: تعبر عن مدى التغير في التكاليف المتوسطة، نتيجة التغير في حجم الانتاج الكلي، فاذا تمتعت وحد انتاجية ما باقتصاديات سلم موجبة، فان هذا يعني ان التكاليف المتوسطة لمنتجاتها سوف تنخفض كلما زاد حجم الانتاج الكلي لها، اما اقتصاديات السلم السالبة، فتعني ان الزيادة في حجم الانتاج الكلي سوف تزيد في التكاليف المتوسطة للوحدة الانتاجية، و بالتالي فانه ليس من صالحها التوسع
 *** اقتصاديات النطاق: تعبر عن مدى التغير في التكاليف المتوسطة لمنتوج او مجموعة من منتجات احدى الوحدات الانتاجية، نتيجة زيادة عدد انواع المنتجات التي تنتجها تلك الوحدة (هاته المنتجات تشترك فيما بينها في بعض عناصر عملية انتاجها و تسويقها).

يتضح من الجدول ان و م لديها ميزة مطلقة في كل من القمح و النسيج، و حسب سميث فانه ليس من صالحها ان تتبادل مع انجلترا، غير ان ريكاردو كان يرى انه يمكن للبلدين في هذه الحالة، تحقيق مزايا مشتركة من عملية التبادل، و هذا عند اعتماد معدل للتبادل وحدة من القمح مقابل وحدة من النسيج؛

و لتقدير المزايا النسبية للإنتاج، فإن هناك طريقتين للحساب هما²:

أ. الطريقة الأولى: تعتمد هذه الطريقة على التباين الجغرافي، حيث يتم مقارنة تكاليف الإنتاج لكل منتج في البلد الأول مع تكاليف إنتاجه في البلد الآخر، و عليه يتضح من بيانات الجدول ان التكاليف الإنتاج النسبية للقمح في و م تساوي 120\80 اي 0,67، بينما تساوي تكاليف الإنتاج النسبية للنسيج في و م 100\90 اي 0,90؛ و عليه يتضح ان تكاليف الإنتاج النسبية للقمح في و م أقل من تكاليف الإنتاج النسبية للنسيج، و حسب ريكاردو فان و م سوف تخصص في إنتاج القمح، و تستورد احتياجاتها من النسيج من انجلترا، هذه الأخيرة سوف تخصص في إنتاج النسيج لأن لديها ميزة نسبية فيه، لأن تكلفته النسبية في انجلترا تساوي 90\100 اي 1,11 أقل من التكلفة النسبية للقمح التي تساوي في انجلترا 80\120 اي 1,50.

ب. الطريقة الثانية: تعتمد هذه الطريقة على التباين السلعي، اي النسبة بين تكاليف القمح و تكاليف النسيج داخل كل بلد؛ و عليه فان التكاليف النسبية للقمح في انجلترا وفق هذه الطريقة تساوي 100\120 اي 1,2، اما تكلفة القمح النسبية في و م تساوي 90\80 اي 0,89، و عليه فان الو م لها ميزة نسبية في إنتاج القمح افضل من انجلترا، اذا فان و م ستخصص في إنتاج القمح و انجلترا سوف تخصص في إنتاج النسيج وفق نفس التحليل السابق.

السؤال المطروح: هل سيستفيد كلى البلدين من هذا التبادل؟

بالرجوع الى البيانات الواردة في الجدول رقم 02، فان وحدة واحدة من القمح و وحدة من النسيج، تكلف انجلترا 220 وحدة عمل (100 + 120) ، بينما تكلف الو م 170 وحدة عمل (90+80)؛ غير انه عند تخصص و م في إنتاج القمح، فإنها سوف تنتج وحدتين من القمح بتكلفة 160 وحدة عمل (2×80)، تحتفظ بوحدة لها، و الاخرى تبادلها بوحدة واحدة من النسيج (بفرض ان

² عفيفي، التجارة الدولية بين التنظير و التنظيم، الدار المصرية اللبنانية، مصر، 1994. 94.

معدل التبادل هو وحدة من القمح مقابل وحدة من النسيج)، و عليه فان و م أ سوف تلبي احتياجاتها من القمح و النسيج ب 160 وحدة عمل، مقابل 170 وحدة قبل التبادل.

اما بالنسبة لإنجلترا فانه بعد تخصصها في انتاج النسيج، سوف تنتج وحدتين من النسيج بتكلفة 200 وحدة عمل (2 × 100)، و تستبدل احدهما بوحدة من القمح، مما يسمح لها بتلبية احتياجاتها بتكلفة اجمالية تقدر ب 200 وحدة عمل، بدلا من 220 وحدة عمل قبل التبادل؛ و عليه يتضح مما سبق ان التبادل حقق مزايا لكلى البلدين.

3. نظرية القيم الدولية لجون ستوارت ميل

حاول ميل تقديم اضافة للأعمال التي قدمها كل من سميث و ريكاردو، حيث ركز ميل على معدلات التبادل بين السلع، حيث ان ريكاردو عند تفسيره لمزايا التبادل بين إنجلترا و الو م أ، لم يقيم بتحديد معدل التبادل بين البلدين الذي يسمح بتحقيق تلك المزايا، حيث المزايا التي تتحقق عند معدل تبادل وحدة واحدة من القمح مقابل وحدة واحدة من النسيج، ليست هي نفسها عند معدل تبادل اخر؛ ومن هنا حاول ميل تحديد حدود معدل التبادل من اجل الحفاظ على مصلحة البلدين.

اعتمادا على البيانات الواردة في الجدول 02، حسب ميل فان معدل التبادل المقبول من قبل البلدين، يجب ان يكون محصورا بين معدل تكلفة السلعتين في كل بلد، ففي إنجلترا فان قيمة وحدة من القمح تساوي 1,2 وحدة من النسيج، اما في و م أ فان وحدة من القمح تساوي 0,89 وحدة من النسيج؛ وعليه فان معدل التبادل لوحدة واحدة من القمح، و الذي يضمن مصالح البلدين، يكون محصور في المجال [0,89 ، 1,2] وحدة من النسيج؛ و كلما اقترب معدل التبادل من 0,89 فان هذا المعدل يكون في صالح إنجلترا اكثر من و م أ، اما اذا اقترب معدل التبادل من 1,2 فان هذا يكون في صالح الو م أ.

يرى ميل بأن معدل التبادل بين الدول يتحدد على اساس شدة طلب كل بلد على منتجات البلد الآخر، اي مدى حاجة كل بلد لمنتجات البلد الآخر، و كلما زادت شدة هذه الحاجة لدى احد البلدين، كلما كان معدل التبادل في غير مصلحته؛ كما يتأثر معدل التبادل بمرونة الطلب داخل كل بلد على منتجات البلد الآخر.

4. الانتقادات الموجهة لأفكار المدرسة الكلاسيكية:

على الرغم من الفوائد التي جاءت بها افكار المدرسة الكلاسيكية في تفسير قيام التجارة الدولية، غير انها لم تسلم من الانتقادات، و من بين الانتقادات الموجهة لأفكار المدرسة الكلاسيكية، يمكن ذكر ما يلي³:

- اعتمادها على نظرية العمل للقيمة، و هي بذلك تهمل مساهمة باقي عوامل الانتاج في تحديد القيمة، مثل راس المال و الأرض؛
- تفترض المدرسة الكلاسيكية انعدام نفقات النقل و التعريفية الجمركية، و هي بذلك تلغي جزء هام من التكاليف، يمكن ان يكون له دور كبير في تفسير التجارة الدولية، على اعتبار انه عند ادخال تلك التكاليف في عملية التحليل، فان هذا يمكن ان يغير من مسار التبادل الدولي؛
- افتراض الكلاسيك لحالة التوظيف الكامل للموارد، و هي حالة غير واقعية، اثبتت العديد من النظريات عدم واقعيتها؛
- افتراض ثبات التكاليف المتوسطة للإنتاج، مما يبعد من اثر اقتصاديات الحجم و النطاق، هاته الاخيرة لعبت دورا كبيرا في تفسير التجارة الدولية وفق النظريات الحديثة؛
- فرضية المنافسة التامة، تعتبر هذه الفرضية مجرد فرضية نظرية و لا يمكن تحققها على ارض الواقع، نظرا لصعوبة تحقق كل شروطها، خاصة ما تعلق بتمائل المعلومات و حرية الدخول و الخروج من الصناعة؛
- صعوبة تطبيق افكار المدرسة الكلاسيكية، في حالة وجود عدد كبير من الدول، تتداول فيما بينها عدد كبير من المنتجات، لأنه في هذه الحالة يصعب مقارنة تكاليف الانتاج بين كل الدول، من اجل تحديد المزايا في التكاليف لكل بلد؛
- اعتماد المدرسة الكلاسيكية على المقايضة كسبيل للتداول، و هي بذلك تهمل دور النقود في عملية التبادل؛
- التحليل الذي اعتمده الكلاسيك كان تحليلا استاتيكيًا ثابتا عبر الزمن، و بالتالي فانه لم يوضح تطور التجارة الدولية عبر الزمن.

1.1. المذهب النيوكلاسيكي في تفسير التجارة الدولية:

حاول اقتصاديو المدرسة النيوكلاسيكية تطوير ما جاء به الكلاسيك، خاصة ما تعلق بنظرية العمل للقيمة، حيث حاول النيوكلاسيك إبراز أهمية عوامل الإنتاج الأخرى، في تحديد قيمة المنتجات، و فيما يلي عرض لأهم النظريات التي جاء بها اقتصاديو هذه المدرسة.

1. نظرية تكلفة الفرصة البديلة لهابرلر

حاول هابرلر عام 1936، وضع طريقة جديدة لتقييم المنتجات تعتمد على تكلفة الفرصة البديلة بدلا من العمل، و يقصد بتكلفة الفرصة البديلة لمنتج ما، عدد الوحدات المضحية بها من منتج آخر، من اجل توفير جزء من مدخلات الإنتاج، يتم استخدامها لإنتاج وحدة اضافية من المنتج الأول⁴؛ ولتوضيح فكرة تكلفة الفرصة البديلة، يمكن الاعتماد على الجدول التالي، الذي يوضح جملة التوليفات البديلة من سلعتي القمح و النسيج، يتم انتاجهما في كل من انجلترا و الو م أ.

جدول رقم (3.2): التوليفات البديلة لمنتوجي القمح و النسيج.

الولايات المتحدة الأمريكية		انجلترا	
انتاج النسيج (طن)	انتاج القمح (طن)	انتاج النسيج (طن)	انتاج القمح (طن)
00	90	0	60
10	60	10	40
20	30	20	20
30	00	30	0

المصدر: بيانات افتراضية.

و لتقدير تكلفة الفرصة البديلة لإنتاج وحدة واحدة من القمح في انجلترا، فاننا نقيس مقدار التغير في انتاج

النسيج، نتيجة التغير في انتاج القمح بوحدة واحدة، و ذلك وفق المعادلة التالية: $2 = \frac{20}{10} = \frac{0-20}{20-30}$ ؛ اي ان

تكلفة الفرصة البديلة لوحدة واحدة من القمح تساوي وحدتين من النسيج، و بنفس الطريقة فانه يتم تقدير

تكلفة الفرصة البديلة لوحدة واحدة من القمح في الو م أ، حيث نجد انها مساوية لثلاث وحدات من

⁴Dominick Salvatore, *économie internationale*, traduit par Fabienne Leloup et Achille Hannequart, 9^{ème} édition, éditions De Boeck Université, Belgique, 2008. P 60.

النسيج، و عليه نجد بأن تكلفة القمح في انجلترا اقل منها في الو م أ، و بالتالي فانه حسب هابرلر فان انجلترا سوف تخصص في انتاج القمح.

2. نظرية هيكشر و اولين

يعتبر هيكشر من قام في البداية بالعمل على ايجاد تفسير جديد لحركة التجارة الدولية، يتجنب من خلاله الانتقادات الموجهة لنظرية المزايا النسبية لريكاردو، و توصل هيكشر الى ان سبب اختلاف التكاليف النسبية في الانتاج بين الدول، يمكن رده الى الاختلاف في وفرة عوامل الانتاج بين الدول، مما يمكن ان يؤثر على تكاليف تلك العوامل، حيث ان عوامل الانتاج التي تكون موجودة بوفرة في بلد ما، تكون تكاليفها في ذلك البلد، ادنى من تكاليفها في البلدان الاخرى التي لا توجد بها بوفرة، و بالتالي فان هذا يكسب ذلك البلد ميزة في تكاليف الانتاج؛ و من جهة اخرى يؤدي اختلاف شكل دوال الانتاج من بلد الى اخر، الى تباين تكاليف الانتاج بين تلك البلدان، على اعتبار ان دوال الانتاج التي تحدد حجم استخدام عوامل الانتاج في ذلك البلد، و عليه فان هذا من شأنه التأثير على التكاليف الاجمالية للانتاج، و هذا يفرض عدم قابلية عوامل الانتاج للانتقال عبر الدول.

يتضح من تفسير هيكشر ان الدول التي تكون بها وفرة في اليد العاملة، سوف تميل الى التخصص في انتاج المنتجات التي تحتاج الى يد عاملة كثيرة، على اعتبار انخفاض تكاليف اليد العاملة بها مقارنة بدول اخرى قليلة اليد العاملة، غير ان ما يمكن التساؤل حوله هو: هل يصح اساس هذا التخصص في حالة اختلاف دوال الانتاج؟

شكل هذا مساهمة تلميذه أولين، الذي حاول التركيز على ضرورة تشابه دوال الانتاج بين الدول، حتى تستطيع عوامل الانتاج، تفسير الاختلاف في تكاليف الانتاج، والتخصص في الانتاج بين الدول، اي ان الدولة السابقة التي لديها وفرة في اليد العاملة، فانه حتى تتمكن هاته الوفرة من اكساب ذلك البلد ميزة في انتاج المنتجات كثيفة اليد العاملة، فانه لابد من تجانس دوال الانتاج بين الدول، اما في حالة اختلاف دوال الانتاج، فانه يمكن لإحدى الدول انتاج نفس المنتجات السابقة، بحجم اقل من اليد العاملة، و بالتالي بإمكانها التغلب على مشكلة عدم وفرة اليد العاملة لديها؛

يضيف أولين كذلك فرضية أخرى تتمثل في فرضية اذواق المستهلكين، و التي تنص على ان اذواق المستهلكين يمكنها التأثير على المزايا النسبية للمنتجات، حيث انه في حالة زيادة طلب المستهلكين على منتج، يُعتمد في انتاجه على عوامل انتاج موجودة بوفرة محليا، فان اي ميزة يحصل عليها المنتج محليا نتيجة وجود عوامل انتاجه بوفرة محليا، يمكن ان تزول نتيجة زيادة الطلب المحلي عليه؛ اما الفرضية الثالثة التي قدمها أولين تكمن في اثر توزيع الدخل، على الطلب المحلي على المنتجات ذات عوامل الانتاج المتوفرة محليا، حيث انه بسبب تحسن مستوى الدخل محليا، فان هذا بإمكانه المساهمة في زيادة الطلب المحلي على المنتجات المحلية، مما يمكن ان يساهم في تراجع الميزة النسبية لمنتجاتها.

3. نظرية تعادل اسعار عوامل الانتاج لسامويلسون

حاول سامويلسون سنة 1948، تقديم افكار اضافية لنظرية هيكشر و أولين، عرفت فيما بعد بنظرية تعادل اسعار عوامل الانتاج، و حسبه فان وجود وفرة في احد عوامل الانتاج محليا، يساهم في تخصص ذلك البلد، في انتاج المنتجات التي تعتمد بشكل كبير على ذلك العامل الانتاجي المتوفر، ونتيجة لهذا التخصص، فان الطلب المحلي على ذلك العامل الانتاجي سوف يزيد، و بالرجوع الى مبادئ السوق الحرة فان زيادة الطلب على العامل الانتاجي، تؤدي الى ارتفاع اسعاره، نتيجة زيادة الطلب عليه مقابل ثبات العرض، و عليه فانه بمرور الزمن، سوف ترتفع اسعار عامل الانتاج الموجود بوفرة محليا، مما يؤدي الى تراجع الميزة التي كان يتميز بها المنتج المحلي، و من جهة أخرى، فان الدول التي لا تتوفر على ذلك العامل الانتاجي بكثرة، فإنها ستتحول الى استيراد المنتجات التي تعتمد عليه بكثرة، مما يؤدي الى تراجع الانتاج محليا، وبالتالي تراجع الطلب على عوامل الانتاج المحلية، مما يؤدي الى تراجع اسعارها؛ و بالتالي فان هذا بإمكانه المساهمة في تراجع الفوارق في تكاليف الانتاج بين الدول.

4. لغز ليونيتيف و نظرية هيكشر و أولين:

تعتبر مساهمة الاحصائي الامريكي ليونيتيف، أشهر اختبار لنظرية هيكشر و أولين على أرض الواقع؛ و ذلك في عمله الذي نشره سنة 1953، من خلال استخدام اسلوب اشتهر في ذلك الوقت، يعرف بجدول المدخلات و المخرجات، و الذي كان سببا في نيل ليونيتيف لجائزة نوبل سنة 1973؛ يسمح

جدول المدخلات و المخرجات، بدراسة العلاقات التي تربط مختلف القطاعات، على اعتبار ان مخرجات احد القطاعات يمكن ان تكون مدخلات لقطاع اخر، و تنشأ أهمية هاته الجداول خصوصا في الاقتصاديات الاشتراكية، اين تساعد على حسن تخطيط الموارد و عوامل الانتاج، مثل الطاقة و المواد الأولية.

توصل ليونيتيف من خلال تطبيق جداول المدخلات و المخرجات على الاقتصاد الامريكي، الى ان الصادرات الامريكية كانت اغلبها عبارة عن منتجات كثيفة العمل، في حين شكلت المنتجات كثيفة راس المال جزء هام في وارداتها، و هو ما اعتبره ليونيتيف لغزا في الاقتصاد الامريكي، نظرا لكون هذا الاخير، من اكثر الاقتصاديات العالمية وفرة في رؤوس الاموال، و ذلك منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. و امام هاته النتائج المتوصل اليها، كان امام الاقتصاديين في ذلك الوقت خيارين رئيسيين، اما التسليم بعدم صحة نظرية هيكشر و أولين و اعتبارها غير واقعية؛ او قبول نظرية هيكشر و أولين و البحث عن اسباب التناقض او اللغز الذي واجه ليونيتيف. و نظرا لأهمية نظرية هيكشر و أولين في تفسير التجارة الدولية، فقد وقع اختيار الاقتصاديين على الخيار الثاني، حيث حاولوا ايجاد اسباب عدم تحقق النظرية في الاقتصاد الامريكي، و من بين الاسباب التي توصلوا اليها يمكن ذكر الاسباب التالية⁵:

- اهمال الموارد الطبيعية في التحليل، حيث ركزت نظرية هيكشر و أولين على العمل و رأس المال فقط كعوامل للإنتاج، و بالتالي فإنها اهلكت عنصرا مهما اخر، و هو عنصر الموارد الطبيعية، حيث انه من بين الاسباب التي دفعت الو م أ الى استيراد سلع كثيفة راس المال، هو كون تلك السلع تحتاج في عملية انتاجها الى موارد طبيعية، لم تكن متوفرة بالشكل المطلوب في الو م أ، و بالتالي فانه بالرغم من توفر راس المال، غير انه لم يكن وحده كافيا لإنتاج السلع المستوردة؛
- الصادرات كان تضم منتجات تحتاج الى يد عاملة ماهرة، و عليه فان امتلاك الو م أ لعدد كبير من العاملين المهرة، مكنها من التخصص في انتاج المنتجات التي تحتاج الى يد عاملة ماهرة، و تصدير تلك المنتجات الى الخارج؛
- تعتبر السياسة التجارية في الو م أ عاملا اساسيا في تحديد نوع المنتجات المصدرة، على اعتبار وجود اتحادات عمالية نشطة، عملت على الضغط على الحكومة، من اجل حماية صادرات البلد من المنتجات كثيفة العمالة، مما يزيل فرضية حرية التجارة.

⁵ Barbara Ingham, **International Economics: A European Focus**, First published, Pearson Education Limited, England, 2004. P 24.

IV. المذهب الحديث في تفسير التجارة الدولية:

جاءت نظريات هذا المذهب، من أجل تقديم تفسير أكثر لما تم التوصل إليه من قبل النظريات الكلاسيكية والنيوكلاسيكية، حيث حاولت مجمل هاته النظريات، التركيز على مصادر اختلاف تكاليف الإنتاج بين الدول، ولهذا فقد ركزت هاته النظريات على أهمية كل من التكنولوجيا، و خصوصيات دوال الطلب في تفسير التبادل الدولي للمنتجات.

1. نظرية تشابه دوال الطلب:

قدم stafian Linder في بداية الستينات من القرن الماضي، تحليلاً جديداً لظروف قيام التجارة الدولية في ذلك الوقت، اعتمد تحليله على تقسيم المنتجات المتداولة في التجارة الدولية الى نوعين هما:

- المنتجات الأولية: يرى بأن عملية تداول هذا النوع من المنتجات على المستوى الدولي، يعتمد على مبدأ الميزة النسبية الذي قدمه ريكاردو، هاته الميزة النسبية، تتحدد من خلال مدى توفر تلك المواد الأولية من بلد الى اخر، و بالتالي فان هذا سيؤثر على اسعارها وفق التحليل الذي قدمه هيكشر و أولين؛
- السلع المصنوعة: هذا النوع من المنتجات لا يخضع لمبدأ الميزة النسبية فقط، و انما هناك العديد من العوامل الاخرى التي تحدد مسار التبادل الدولي الخاص به، و لتحديد هاته العوامل فإن ليندر اشترط توفر شرطين رئيسيين، يتمثل الأول في ان اي سلعة لا بد و ان تنتج و تستهلك في الداخل، قبل ان تتحول الى سلعة تصديرية، مما يمكن المنتجين المحليين من الانتاج بحجم كبير، و بالتالي امكانية تخفيض التكاليف المتوسطة للمنتوج؛ اما الشرط الثاني فيتمثل في مدى تشابه أذواق المستهلكين في الدول التي تتبادل فيما بينها، اي ان كل دولة لديها فرص اكبر لتصدير منتجاتها الى الدول التي تتمتع بنفس اذواق المستهلكين المحليين.

و يرى ليندر بأن قيام التجارة في السلع المصنوعة يرتبط بمجموعة من المحددات نذكر منها ما يلي⁶:

⁶ السيد متولي عبد القادر، : النظرية و السياسات، الطبعة الأولى، دار الفكر للنشر و التوزيع، الأردن، 2011. 54.

- سيادة هيكل المنافسة الاحتكارية: حيث ان ليندر يرى بأنه من الضروري اعتماد هيكل المنافسة الاحتكارية كأساس للتحليل، نظرا لكونه اكثر واقعية من هيكل المنافسة التامة، بسبب امكانية تمييز المنتجات فيما بينها؛
 - التفوق التكنولوجي: حيث يرى بان اختلاف التكنولوجيا بين البلدان، يعتبر من بين العوامل المساهمة في اختلاف التكاليف بين البلدان، مما يساهم في تطور التبادل التجاري الدولي بينهم؛
- و من جهة اخرى يشير ليندر الى وجود عوامل اخرى، بإمكانها إعاقة التجارة بين الدول، تتمثل في البعد الجغرافي، و ما يرتبط به من تكاليف النقل، و كذلك القيود الممارسة على المبادلات التجارية الدولية داخل كل بلد. و تعد ضرورة وجود طلب محلي على المنتجات المصدرة كأساس للتبادل الدولي، من اهم الانتقادات التي وجهت لنظرية ليندر، و الحجة التي قدمها منتقدوه تكمن في ان الواقع اثبت قيام بعض الدول الآسيوية بتصدير منتجات لا يتم استهلاكها محليا، مثل بعض المنتجات التي لديها علاقة بالدين الاسلامي، و الديانات الاخرى غير الموجودة في تلك الدول، مثل الالبسة الاسلامية، و بعض انواع سجاد الصلاة، التي كان الهدف من انتاجها هو التصدير، و ليس الاستهلاك المحلي.

2. اقتصاديات الحجم و نموذج المنافسة غير الكاملة:

ترتبط اقتصاديات الحجم (اقتصاديات السلم) بتراجع مستوى التكاليف المتوسطة للمنتوج نتيجة زيادة حجم الانتاج، و لتوضيح اقتصاديات الحجم يمكن الانطلاق من الجدول التالي، الذي يبين حجم المدخلات و المخرجات المقابلة لها في احدى الوحدات الانتاجية:

جدول رقم (4.2): بيانات خاصة بتوضيح اقتصاديات الحجم

حجم المدخلات	حجم المخرجات	نسبة المدخلات الى المخرجات	نسبة المخرجات الى المدخلات
2	5	0,4	2,5
3	9	0,33	3
4	15	0,26	3,75
5	20	0,25	4
10	44	0,23	4,4

المصدر: بيانات افتراضية

و يتضح من خلال بيانات الجدول السابق، أنه كلما ارتفع حجم الانتاج كلما انخفض نصيب المخرجات من المدخلات، حيث انه عند حجم انتاج 5 وحدات كان نصيب الوحدة هو 0.4 وحدة من المدخلات، بينما عند مستوى الانتاج 44 وحدة، فان نصيب الوحدة هو 0,23 وحدة من المدخلات؛ و عليه فانه بزيادة حجم الانتاج فان نصيب وحدة المخرجات من التكاليف ينخفض.

تعتبر فرضية المنافسة التامة للأسواق الدولية، من أهم الفرضيات التي انطلقت منها اغلب النظريات السابقة، من اجل تفسير قيام التبادل الدولي للمنتجات، غير ان الواقع اثبت عدم واقعية هيكل المنافسة التامة، و انه مجرد هيكل نظري، ليحل محله هيكل المنافسة غير التامة، هذا الاخير ليس لديه شكل واحد، و انما يمكن ان يكون على ثلاثة اشكال رئيسية هي: هيكل المنافسة الاحتكارية، هيكل احتكار القلة و هيكل الاحتكار التام؛ تشترك فيما بينها من حيث افتقادها لبعض شروط هيكل المنافسة التامة.

و يعد Paul Krugman، من بين اوائل الاقتصاديين الذي استخدموا مفهوم هيكل المنافسة غير التامة في تحليل التجارة الدولية، و حسبه فان التجارة الدولية تكون مفيدة لكل الأطراف المتبادلة، اذا تخصص كل بلد في انتاج منتج، تتمتع فيه المؤسسات المحلية المنتجة له باقتصاديات السلم الداخلية، و تنتج هاته الأخيرة عن حسن ادارة تلك المؤسسات لمختلف وظائفها؛ و نجد في المقابل اقتصاديات السلم الخارجية، التي تتحصل عليها المؤسسة نتيجة زيادة حجم انتاج الصناعة التي تنتمي اليها، مما يؤدي الى تحسين حجم الانتاج الاجمالي للصناعة من جهة، و من جهة اخرى يؤدي الى تحسين ظروف العرض لتلك الصناعة، و كذلك تحسين القدرة التفاوضية للمؤسسات التابعة لتلك الصناعة.

3. نموذج التجارة داخل نفس الصناعة (intra-industry trade):

يعبر هذا النموذج عن احد فروع التجارة الدولية، التي لم تتطرق له النظريات السابقة، و يتعلق الأمر بالتجارة الدولية في منتجات تنتمي الى نفس الصناعة، اي ان بعض الدول تقوم بإستيراد منتجات وتصدير منتجات اخرى، تنتمي الى نفس الصناعة مع المنتجات الاولى، او في بعض الاحيان تستورد وتصدر نفس المنتجات؛ حيث نجد على سبيل المثال ان بعض الدول تستورد بعض الانواع من السيارات السياحية، و تقوم في نفس الوقت بتصدير سيارات سياحية الى بلدان اخرى، قد تكون في بعض الاحيان نفس البلدان التي استوردت منها السيارات السياحية، اي ان بعض الدول اصبحت تتبادل فيما بينها منتجات متشابهة؛

و بالتالي فان النظريات السابقة، كانت تركز على أن التبادل الدولي للمنتجات كان على اساس التخصص، الذي يكون حسب هكشر و اولين على اساس وفرة عوامل الانتاج، فهل يمكن لنظرية هيكشر و اولين تفسير اسباب قيام تبادل دولي في منتجات تنتمي الى نفس الصناعة (او التبادل الدولي في منتجات متشابهة)؟

للإجابة على التساؤل السابق فانه يجب التطرق الى المؤشرات التي يمكن الاعتماد عليها لقياس التبادل الدولي لمنتجات تنتمي الى نفس الصناعة؛ و من بين المؤشرات المعتمدة في هذا المجال يمكن ذكر مؤشر Grubel-Lloyd، والذي تم اعتماده من قبل مجموعة ال OCDE، و ذلك وفق الشكل التالي⁷:

$$IIT_{i,AB} = \left(\frac{(X_i+M_i)-|X_i-M_i|}{(X_i+M_i)} \right) . 100$$

حيث أن: $IIT_{i,AB}$: يمثل معدل التبادل الدولي بين البلدين A و B في المنتج أ؛

X_i : صادرات المنتج أ؛

M_i : واردات المنتج أ.

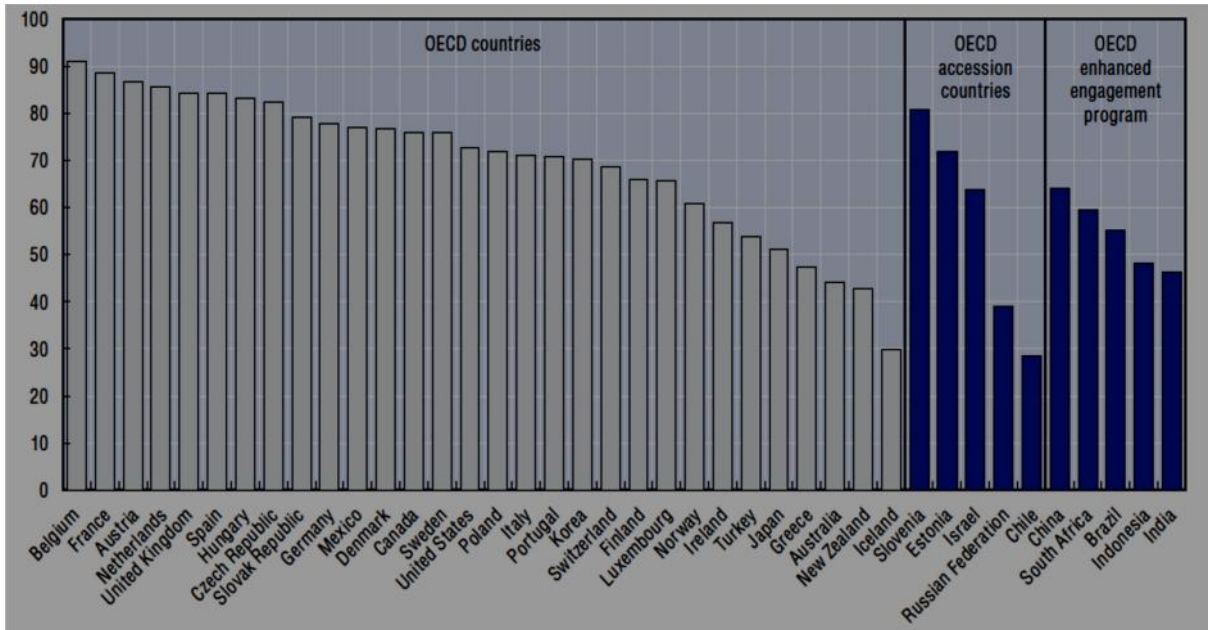
حيث ان القيم التي يعتمد عليها المؤشر هي قيم تبادلية، اي ان صادرات احد البلدين هي واردات البلد الاخر، و العكس بالعكس؛ و يمكن اعادة المؤشر السابق وفق الشكل التالي:

$$IIT_{i,AB} = 100 - \left[\left(\frac{|X_i-M_i|}{(X_i+M_i)} \right) . 100 \right]$$

لقد تم صياغة المؤشر وفق هذا الشكل، لكي يبين انه يأخذ قيمة بين 0 و 100، حيث انه عند القيمة 100 يدل على ان صادرات المنتج مساوية لوارداته، مما يشير الى وجود مبادلات لمنتجات من نفس الصناعة بين البلدين، اما عند القيمة صفر للمؤشر، فان هذا يكون في حالة انعدام صادرات او واردات المنتج، مما يعني انعدام التجارة داخل نفس الصناعة؛ و الشكل التالي يوضح حجم هذا النوع من التجارة عند مجموعة من دول ال OCDE.

⁷ OECD, *Intra-industry trade, in Measuring Globalisation: OECD Economic Globalisation Indicators 2010*, OECD Publishing, Paris. 2010. P 210.

شكل رقم (1-2) : حجم التجارة داخل نفس الصناعة في المنتجات الصناعة عند مجموعة من دول ال OCDE خلال الفترة 2008/1997.



Source: OECD, Intra-industry trade, in *Measuring Globalisation: OECD Economic Globalisation Indicators 2010*, OECD Publishing, Paris. 2010. P 211.

يتضح من الشكل السابق حجم التجارة داخل نفس الصناعة في مجموعة دول ال OCDE، مما يعكس حجم هذا النوع من التجارة في المبادلات التجارية الدولية، حيث كانت قيم المؤشر بين 30 و 90؛ و من بين التفسيرات المقدمة لهذه الظاهرة نجد تكاليف النقل، حيث نجد ان بلدا مصدرا للبتترول مثل كندا، فان بعض محافظات تستورد البترول من الخارج، و هذا لأن تكاليف نقل البترول المحلي اليها تعتبر اغلى من تكاليف استيراده من الخارج، و على هذا الاساس نجد ان كندا تصدر و تستورد البترول في نفس الوقت؛ و من بين العوامل المشجعة على هذا النوع من التبادل نجد تكاليف التخزين، خاصة بالنسبة للمنتجات التي تتميز بالموسمية، فان بعض الدول تقوم بتصدير المنتج في اوقات تحصيله تقاديا لتكاليف التخزين، و عندما ينفذ المنتج المحلي، فان ذلك البلد يصبح مستوردا له. و على هذا الاساس فان التبادل الدولي لمنتجات من نفس الصناعة لا يمكن تفسيره وفق نظرية هيكشر و اولين.

4. نموذج الفجوة التكنولوجية **Technological Gap Model**:

تنتج التجارة الدولية حسب هذا النموذج، بسبب ظهور منتجات ذات تكنولوجيا حديثة او طرائق انتاج مستحدثة، مما يعطي للدول صاحبة الاختراع ميزة عن بقية الدول الاخرى، تسمح لها بتصدير منتجاتها الى بقية تلك الدول، تزول هاته الميزة بشيوع التكنولوجيا الجديدة، و قيام بعض الدول الاخرى بإنتاج سلع مقلدة؛ و لتحديد مفهوم الفجوة التكنولوجية، تعرض Posner الى نوعين من فترات الابطاء لانتشار التكنولوجيا دوليا هي⁸:

- فترة ابطاء رد الفعل: تعرف ايضا بفترة تأخر الطلب، و تتمثل في الفترة الفاصلة بين زمن ظهور التكنولوجيا الحديثة لأول مرة، و زمن بداية الطلب على ذلك المنتج خارج البلد، اي الزمن الذي يكتشف فيه المستهلكين من دول اخرى هذه التكنولوجيا الجديدة، و يحسون بحاجتهم اليها، وتتجسد هاته الحاجة في عملية طلب ذلك المنتج الاجنبي، مما يمكن الدولة المبتكرة للتكنولوجيا من تصدير منتوجها الجديد الى دول اخرى؛
- فترة ابطاء التقليد: و هي الفترة الفاصلة بين زمن انتاج المنتج الجديد في البلد المبتكر له، و بين بداية تقليد انتاجه في دول اخرى، مما يؤدي الى تراجع صادرات البلد المبتكر، و تعد هذه الفترة اطول نسبيا من فترة ابطاء رد الفعل.

الفجوة التكنولوجية تتمثل في الفرق بين فترة ابطاء التقليد و فترة ابطاء رد الفعل، اي الفترة التي يتم خلاله طلب المنتج المبتكر من قبل البلدان الاخرى، دون ان تتمكن هاته الاخيرة من تقليد عملية انتاجه، وبالتالي فان هاته الدول تستمر في استيراد ذلك المنتج من البلد المبتكرة طول فترة الفجوة التكنولوجية.

من بين الانتقادات الموجهة لهذا النموذج هو عدم قدرته على تحديد طول الفترة الزمنية التي تستغرقها الفجوة الزمنية، حيث ان النموذج ينص على ان الفجوة تزول ببداية انتاج المنتج الجديد في الدول التي كانت تستورده، و بالتالي فانه لم يتطرق الى امكانية قيام الدول المبتكرة، بإضافة تحديثات جديدة على المنتج، و هو ما يمكن ان يكون في شكل اجيال مختلفة من سلعة معينة، مثل السيارات او الاجهزة الالكترونية؛ و بالتالي فانه يسمح للدول المبتكرة من اعادة خلق الفجوة التكنولوجية من جديد.

⁸ السيد متولي عبد القادر، مرجع سبق ذكره. ص 63.

و من جهة اخرى تلعب الفروق في مستويات الاجور دورا كبيرا في تحديد طول الفجوة التكنولوجية، حيث انه في حالة كون الاجور في البلد المبتكر مرتفعة كثيرا عن مستوى الاجور في البلدان المستوردة، فان هذا من شأنه ان يحفز الشركات المبتكرة للتكنولوجيا، على توطين عملية الانتاج في الدول ذات الاجور المنخفضة، مما يؤدي الى انتقال التكنولوجيا الى خارج البلد المبتكر، مما يقلص من حجم الفجوة التكنولوجية بينه و بين بقية البلدان الاخرى؛ و بالتالي فان نموذج الفجوة التكنولوجية اهمل عامل الاجور في عملية التحليل.

5. نموذج دورة حياة المنتج الدولي:

حاول Vernon سنة 1966 تطوير نموذج جديد لتفسير التجارة الدولية، يعتمد فيه على النتائج التي توصل اليها كل من نموذج تشابه دوال الطلب ل Linder، و نموذج الفجوة التكنولوجية ل Posner، كما ان نظرية دورة حياة المنتج يمكن لها ان تقدم تفسيراً للغز ليونيتيف؛ واعتمد Vernon في تحليله على نموذج دورة حياة المنتج الذي يتكون من اربع مراحل رئيسية ممثلة في الشكل رقم (2-2)، و فيما يلي عرض لتلك المراحل.

• مرحلة الانطلاق:

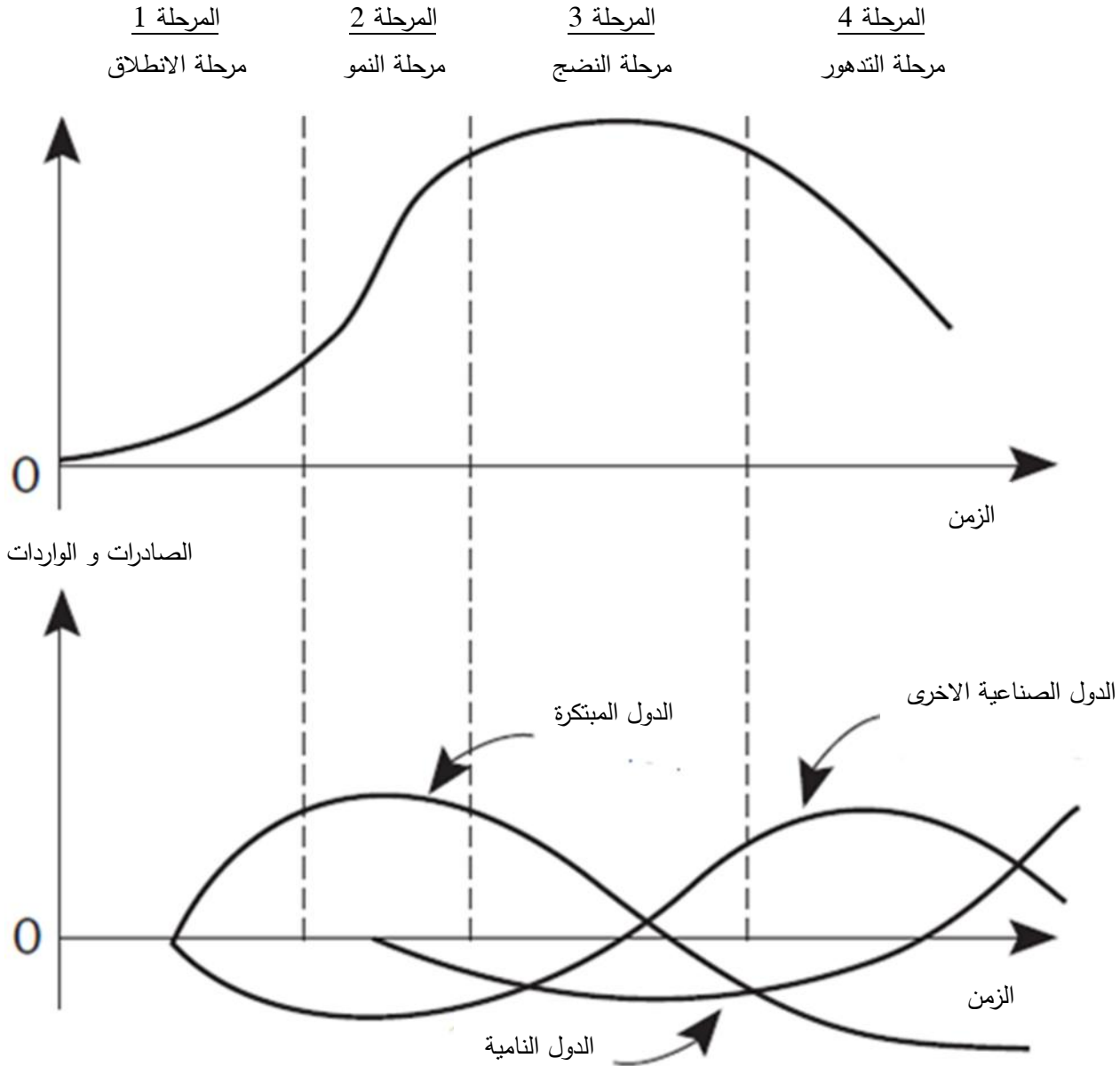
يتضح من الشكل (2-2)، ان اول مرحلة يمر بها المنتج في دورة حياته هي مرحلة الانطلاق، حيث تتميز عملية الانتاج في هذه المرحلة، بأنها معقدة و لم يتم بعد التحكم في اساليب الانتاج بشكل جيد، الى جانب كون عملية الانتاج في هذه المرحلة كثيفة اليد العاملة المؤهلة، كما ان المنتج في هذه المرحلة، هو في حاجة الى ان يتناسب اكثر مع متطلبات العملاء، و بالرجوع الى نموذج Linder فان المنتج الجديد يكون متناسبا اكثر مع اذواق المستهلكين المحليين، مما يشجع على تسويقه محليا في الدرجة الاولى، الى جانب تصدير جزء صغير منه الى دول اخرى، تكون اذواق المستهلكين فيها مشابهة لأذواق المستهلكين المحليين.

• مرحلة النمو:

خلال هذه المرحلة يتم التحكم اكثر في اساليب العملية الانتاجية، الى جانب زيادة الطلب على المنتج المبتكر، مما يؤدي الى زيادة صادرات البلد المبتكر الى بقية الدول الصناعية الاخرى ذات الازواق

المتشابهة، و هذا بفعل الفجوة التكنولوجية، الى جانب بداية ظهور طلب الدول النامية للمنتوج المبتكر، نتيجة تراجع اسعاره بسبب التحكم اكثر في العملية الانتاجية؛

الشكل رقم (2.2): نموذج دورة حياة المنتج الدولي



Sources : Emmanuel Nyahoho et Pierre-Paul Proulx, **Le commerce international : théories, politiques et perspectives industrielles**, 3^{ème} édition, Presses de l'Université du Québec, CANADA, 2006. P 146.

• مرحلة النضج:

تشهد هذه المرحلة بداية تقليد انتاج المنتج في الدول الصناعية الاخرى، و هذا بسبب ان الانتاج خلال هذه المرحلة اصبح يعتمد اكثر على عنصر راس المال، مما يجعل عملية انتاج المنتج تصبح

أكثر نمطية بين الدول الصناعية، مما يؤدي إلى تراجع الفجوة التكنولوجية للبلد المبتكر، و بالتالي تراجع صادراته، و يتحول جزء من صادرات البلد المبتكر إلى الدول المنتجة الجديدة للمنتج المبتكر، مما يؤدي إلى زيادة صادراتها؛

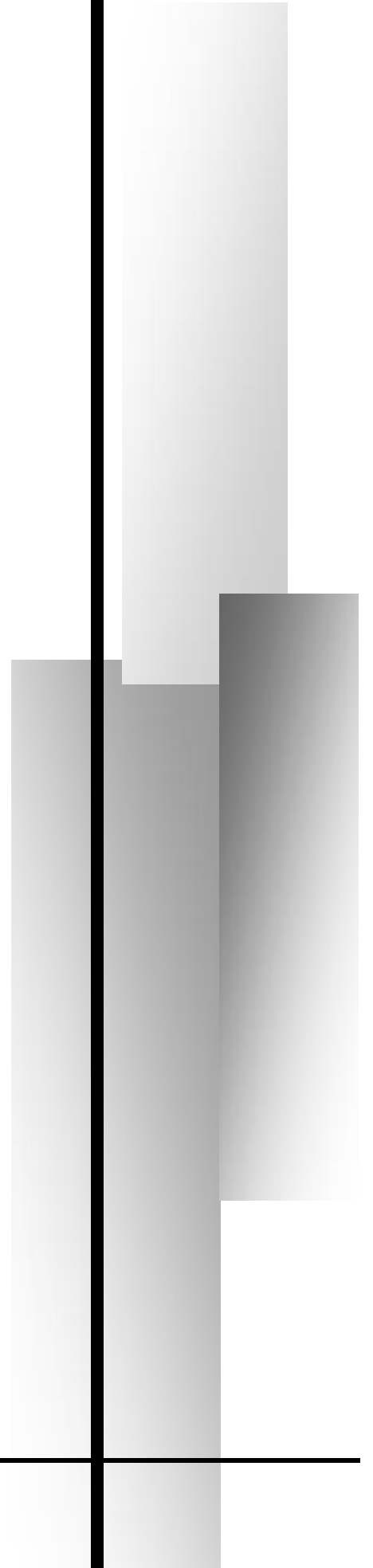
• مرحلة التدهور:

خلال هذا المرحلة تتزايد المنافسة بين الدول المنتجة للمنتج المبتكر، مما يجعل المنافسة بينهم تقوم على أساس التكاليف، و بالتالي فإن هذا يدفع المنتجين إلى توطيق عملية الإنتاج في الدول ذات تكاليف اليد العاملة المنخفضة، و بالتالي فإن هذا يحول عملية الإنتاج إلى بعض الدول النامية، مما يؤدي إلى تراجع صادرات الدول الصناعية، و يتحول جزء كبير منها إلى الدول النامية، حيث تتحول تلك الدول الصناعية، و في مقدمتها البلد المبتكر، إلى دول مستوردة للمنتج بعد أن كانت مصدرة له⁹.

⁹ Emmanuel Nyahoho et Pierre-Paul Proulx, **Le commerce international : théories, politiques et perspectives industrielles**, 3ème édition, Presses de l'Université du Québec, CANADA, 2006. Pp 146-147.

الفصل الثالث

سياسات التجارة الدولية



الفصل الثالث: سياسات التجارة الدولية

تركز الفصل السابق على تحليل الاسباب التي ساهمت في قيام التجارة الدولية، حيث حاولنا من خلاله الاجابة على السؤال التالي: لماذا تتبادل مختلف دول العالم السلع فيما بينها؟، حيث قدمت العديد من النظريات تفسيرات مختلفة لأسباب قيام التجارة الدولية، و سنقوم من خلال هذا الفصل، بالتطرق الى اشكال سيطرة الدول على تجارتهم الدولية، و هذا عبر تعريف السياسة التجارية، وعرض مختلف انواعها و أدواتها، الى جانب التطرق الى الفوائد المترتبة عن كل نوع من انواعها.

1. مفهوم و أهداف السياسة التجارية الدولية:

1. تعريف السياسة التجارية الدولية:

تعبر السياسة التجارية لأي دولة على الشكل الذي تدير به تلك الدولة معاملاتها التجارية مع الدول الاخرى، و لهذا فان السياسة التجارية تشتمل على مجموعة التشريعات و القوانين التي تصدرها دولة ما، في سبيل ادارة علاقاتها التجارية الدولية، و عليه يمكن تعريفها على انها: "مجموعة التشريعات و اللوائح التي تصدر من قبل اجهزة الدولة، تعمل على تقييد النشاط التجاري او تحريره من العقبات التي تواجهه على المستوى الدولي او الاقليمي"¹؛ و عليه فان سياسات التجارة الخارجية تعبر عن الكيفية التي توجه بها الدولة تجارتها الخارجية.

2. أهداف السياسة التجارية الدولية:

تسعى مختلف الدول عبر سياستها التجارية الدولية الى تحقيق جملة من الأهداف نذكر منها ما يلي:

أ. الأهداف الاقتصادية: و تشمل ما يلي:

- تدعيم التنافسية الدولية للصناعات الوطنية، و حماية الصناعات الناشئة من المنافسة الأجنبية؛

¹ السيد محمد أحمد السيريني، اقتصاديات التجارة الخارجية، دار الرؤية، القاهرة، 2009. 69.

- العمل على الحفاظ على التوازن الخارجي للبلد، من خلال تنظيم حركة الصادرات و الواردات، الى جانب الحفاظ على توازن الاسواق العالمية؛
 - الحفاظ على التوازن الداخلي لكل بلد، من خلال التحكم في مستويات العرض و الطلب على المنتجات الاجنبية داخل الاسواق المحلية؛
 - تدعيم الإيرادات العامة للدولة، من خلال خلق مصادر إيرادات جديدة لها؛
 - حماية الاقتصاد الوطني من الازمات المالية و الاقتصادية الدولية، عبر خلق اليات لامتناس كل الخسائر المحتمل تحققها نتيجة تلك الازمات الدولية؛
 - استقطاب رؤوس الاموال الاجنبية و التكنولوجيا الحديثة.
- ب. **الأهداف الاجتماعية:** تتمثل في حماية مصالح بعض الفئات الاجتماعية، مثل المزارعين و بعض الحرفيين، الى جانب خلق مناصب شغل جديدة، مما يسمح بإعادة توزيع الدخل لصالح فئات اجتماعية ضعيفة، و بالتالي العمل على تشكيل نوع من العدالة الاجتماعية، الى جانب العمل على تحسين نمط المعيشة للسكان المحليين.
- ج. **الاهداف السياسية و الاستراتيجية:** تتمثل هاته الاهداف في تدعيم المكانة الدولية للبلد، من خلال تدعيم علاقاته السياسية و الاقتصادية مع دول اخرى، و كذلك العمل على توفير قدر اكبر من الاستقلال و الأمن الاقتصادي و العسكري.

II. أنواع السياسات التجارية الدولية:

منذ القديم شهد العالم ظهور نوعين رئيسيين من السياسات التجارية هما: سياسة تحرير التجارة و سياسة تقييد التجارة، و لكل واحدة من هاتين السياستين حججها و ادواتها، كما ان العالم شهد توالي هاتين السياستين عبر الزمن، حيث سادت كل واحدة منهما خلال فترات زمنية متناوبة، اي احيانا تميل بعض الدول الى تبني سياسة حرية التجارة، ثم تتحول خلال فترات اخرى الى تقييد تجارتها الخارجية، نتيجة ظهور افكار اقتصادية جديدة، او نتيجة ظهور ظروف اقتصادية مختلفة عن سابقتها، و عليه فان تحول الدول من سياسة التقييد الى التحرير او العكس لا يمنع عودتها فيما بعد الى سياستها الاولى.

1. سياسة حرية التجارة الدولية:

تقوم هاته السياسة التجارية على عدم تدخل الدولة في توجيه معاملاتها التجارية الدولية، و تركها تخضع لقوانين العرض و الطلب، و بالتالي العمل على ازالة كل العقبات التي تحول دون تنقل المنتجات وعوامل الانتاج عبر الحدود، و الحجج التي يتبناها اصحاب هذا المذهب، هي ان حرية التجارة الدولية يمكنها المساهمة فيما يلي²:

- تحسين ظروف المنافسة التامة في الاسواق الدولية، حيث تسمح هذه الاخيرة بزيادة التخصص الدولي في العمل، و الذي تلجأ اليه الدول من اجل استغلال ما هو متوفر لديها من مزايا نسبية، تكون مفيدة لها من اجل البقاء، و التفوق في اسواقها المحلية و الدولية؛
- تحسين كفاءة الانتاج على المستوى الدولي، على اعتبار ان انتشار المنافسة داخل الاسواق الدولية، تحفز كافة المتعاملين بها على العمل من اجل تخفيض تكاليف الانتاج لديها، عبر ابتكار اساليب انتاجية جديدة، تقلل من الهدر في الموارد الانتاجية، و تزيد من انتاجية الموارد المستخدمة؛
- الحد من الاحتكار في الاسواق الدولية، على اعتبار ان تحرير الاسواق الدولية، يجعل ابواب هاته الاخيرة مفتوحة امام مؤسسات من دول مختلفة، و بالتالي فان هذا يزيل العوائق المساعدة على استمرار الاحتكار داخل تلك الاسواق، مما يؤدي الى تحسين فائض المستهلك؛
- المساعدة على تحقيق اقتصاديات السلم، من خلال تشجيع الانتاج بحجم كبير.

2. سياسة تقييد التجارة الدولية (حماية التجارة الدولية):

تعد هاته السياسة معاكسة لسياسة حرية التجارة الدولية، على اعتبار انها تقوم على اساس القوانين والاجراءات التي تصدرها دولة ما لتوجيه مسار تجارتها الدولية، و بالتالي فان هذا يعني تدخل الدولة في التجارة الدولية، و عدم تركها تتم بحرية وفق مبادئ السوق؛ و من بين الحجج التي يعتمد عليها انصار هذا المذهب هو ان حماية التجارة الدولية بإمكانه تحقيق ما يلي³:

2 .339-338

3 عادل أحمد حشيش، مرجع سبق ذكره. ص ص 205-201.

- تشجيع الطلب على المنتج المحلي، مما يوفر دعماً للصناعات المحلية، خاصة الناشئة منها؛
- تحسين ميزان المدفوعات من خلال التحكم في حجم الصادرات و الواردات؛
- تدعيم الإيرادات الحكومية من خلال خلق أوعية جبائية إضافية، لا تستطيع تحصيلها في حالة حرية التجارة الدولية؛
- جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، عبر تحفيز الأجانب على استغلال الفرص التسويقية التي توفرها الأسواق المحلية، و التي لا يمكنكم الوصول إليها عبر التصدير، مما يسمح بجذب التكنولوجيا الأجنبية، و نقلها إلى المنتجين المحليين.

III. أدوات السياسة التجارية الحمائية:

يمكن لمختلف الدول تطبيق السياسة الحمائية بالاعتماد على عدة أنواع من الأدوات يمكن تمثيلها في الشكل رقم (1.3)؛ حيث يتضح من الشكل أن هناك نوعين من السياسات التجارية هما: سياسة الحرية و سياسة التقييد، كما يتضح أن سياسة التقييد تمتلك ثلاث مجموعات رئيسية من الأدوات هي الأدوات السعرية، الأدوات الكمية و الأدوات التنظيمية.

1. الأدوات السعرية:

و تتمثل في مجموعة الأدوات التي لديها تأثيراً مباشراً على تكلفة و سعر المنتجات محل التبادل، و تضم هاته المجموعة الأدوات التالية:

أ. التعريف الجمركية:

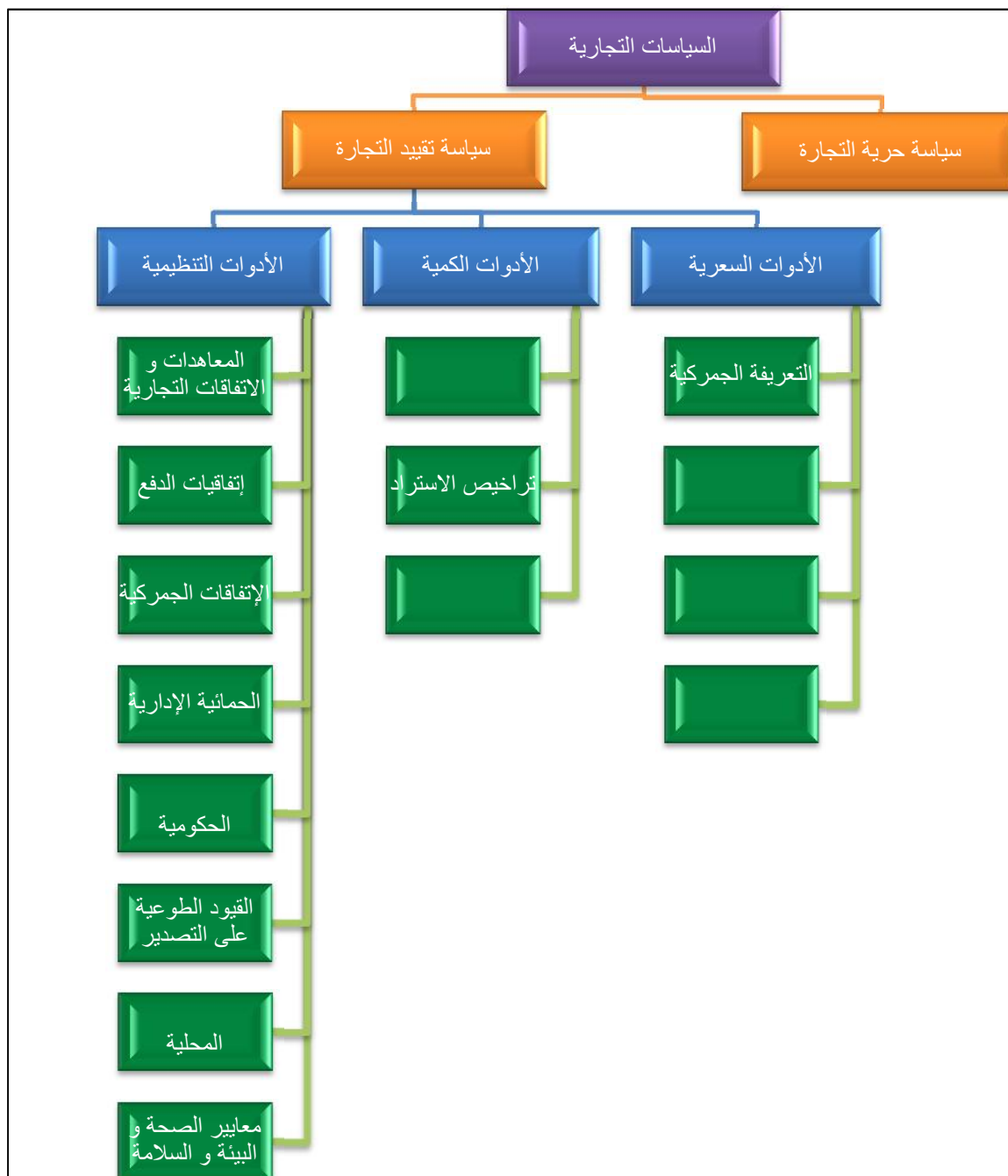
اعتبرت هاته الأداة لفترة زمنية طويلة من أهم الأدوات المستخدمة للتحكم في التجارة الدولية.

- مفهوم التعريف الجمركية:

تعرف التعريف الجمركية على أنها مجموعة الضرائب و الرسوم التي تفرض على منتج معين (سواء كان سلعة مادية أو خدمة) يتم تداوله عبر الحدود الوطنية للبلد، أي أن التعريف الجمركية تعبر على قائمة الرسوم الجمركية (أو مدونة الرسوم الجمركية Nomenclature) التي تفرضها الدولة على

مختلف معاملاتها الاجنبية، و ذلك من اجل تخفيض حجم الواردات، كما يمكن ان تفرض ايضا على الصادرات، و هو حال الرسوم الجمركية التي تفرضها بعض الدول النامية على صادرات الموارد الطبيعية، وذلك من اجل زيادة الايرادات الحكومية من جهة، و من جهة اخرى من اجل التحكم في الكمية المنقولة منها الى خارج حدود البلد. و تعرف الرسوم على أنها مبلغ من المال تفرضه الدولة على المنتجات المتداولة على المستوى الدولي؛

شكل رقم (1.3): أنواع و أدوات السياسة التجارية الدولية.



• **أنواع الرسوم الجمركية من حيث الأساس:** يمكن ان نميز بين الانواع التالية من الرسوم:

➤ **الرسوم القيمةية tarifs ad valorem:**

تحدد هذه الرسوم كنسبة مئوية من قيمة المنتج محل التبادل، مثل فرض رسم 30% على الاجهزة الالكترونية⁴، و بالتالي فانه عندما تقوم احدى المؤسسات بإستيراد مجموعة من المنتجات الالكترونية قيمتها مليون دج، فان قيمة الرسوم المحصلة هي 30 ألف دج؛ و من خصائص هذا النوع من الرسوم هي ارتباطها بقيمة المنتجات المتداولة دوليا، و بالتالي فان يعطي حماية اكبر للمنتجين المحليين في حالة حدوث اي تضخم في التكاليف على المستوى الدولي؛ غير ان الصعوبات المرتبطة بهذا النوع من الرسوم تكمن في تحديد القيمة التي تشكل اساس حساب تلك الرسوم، على اعتبار ان المستوردين يقومون بالتصريح بقيم منخفضة على وارداتهم، من اجل تخفيض حجم الرسوم التي يدفعونها، مما يؤثر على حجم تلك الرسوم، اما مصالح الجمارك فإنها قد تقوم في المقابل بالمبالغة في تقدير مبلغ الواردات، لإبطال مفعول التصريحات المنخفضة التي قدمها المورد من جهة، و من جهة اخرى لزيادة مستوى الحماية و الايراد الجمركي؛

• **الرسوم النوعية tarif spécifique:**

تحدد هذه الرسوم كمبلغ محدد مسبقا على كل وحدة من وحدات المنتج المتبادل، مثل فرض ضريبة 50 دج على كل قنطار من الحبوب المستوردة، و بالتالي فان هذه الرسوم الاخيرة لا تتأثر بالقيمة المعلنة للمنتجات المتداولة، بل تتأثر بكمية المنتجات المتداولة، مما يسهل على السلطات الجمركية تقدير مبلغ الرسوم من خلال معرفة كمية تلك المنتجات؛

من بين السلبيات التي تظهر على هذا النوع من الرسوم هو عدم تجاوبها مع التضخم العالمي في قيمة المنتجات، خاصة في ظل تساهل السلطات المحلية مع حالة التضخم العالمي، و عدم مراجعة قيمة تلك الرسوم بصفة دورية، مما يخفض من حجم الحماية الموفرة للمنتجين المحليين، حيث انه بالرجوع الى المثال السابق، فاذا كان سعر القنطار من الحبوب المستوردة يساوي 1000 دج، فان الرسوم المفروضة على الواردات تساوي 1000/50 اي 5% من قيمة الواردات، و في حالة ارتفاع سعر الحبوب

⁴ Paul Krugman et Maurice Obstfeld, **Economie internationale**, 7^{ème} édition, Pearson, France, 2006. P 181.

في السوق العالمي و وصل الى 2000 دج على سبيل المثال، مع بقاء الرسوم ثابتة، فان مقدار تلك الرسوم يصبح مساويا لـ 2000/50 اي 2,5%، مما يعني تراجع حجم الحماية للمنتجين المحليين.

➤ الرسوم المركبة:

يعتبر هذا النوع من الرسوم مزيجا بين الرسوم السابقة، على اعتبار ان الرسوم المركبة تتكون من الرسوم القيمية و الرسوم النوعية معا، حيث تقوم بعض الدول بفرض رسوم مركبة على المنتجات المتداولة دوليا، تضم جزءا ثابتا مثل 50 دج ، و جزءا اخر يرتبط بقيمة المنتج، فمثلا عندما يستورد مورد ما سلعة قيمتها 1000 دج، و كانت الرسوم المفروضة على هذا النوع من السلع تضم 50 دج كجزء ثابت، مضافا اليه 5% من قيمة السلعة المتداولة، فان مبلغ الرسوم المركبة في هذه الحالة يساوي 50 دج مضافا اليها (5%×1000 = 50 دج)، اي مبلغ 100 دج، و بالتالي فان من محاسن هذا النوع من الرسوم انها تراعي جزءا ثابتا يمثل الحد الأدنى من الرسوم المحصلة، الى جانب جزء يتغير بتغير قيمة المنتجات المتداولة، مما يجعل قيمة الرسم تتوافق و مستوى الاسعار على المستوى الدولي؛

و تختلف حجم الرسوم القيمية و النوعية المحسوبة داخل الرسوم المركبة من بلد الى اخر، حيث نجد ان بعض الدول تركز على الجزء المتغير (الرسوم القيمية) اكثر من الجزء الثابت (الرسوم النوعية)، و بالتالي فان الرسوم المركبة لها تحوي نسبة عالية من الرسوم القيمية، اما دول اخرى فنجدها تركز اكثر على الرسوم النوعية، و بالتالي فإنها تفرض جزءا ثابتا مرتفعا في رسومها المركبة.

• أنواع أخرى من الرسوم الجمركية: و تضم الرسوم التالية:

➤ الرسوم التفضيلية Preferential duties:

يتمثل هذا النوع من الرسوم في تلك التعريفات الجمركية المنخفضة التي تفرضها دولة ما على مجموعة من الدول و ذلك بشكل استثنائي، اي وحدها تلك الدول من يستفيد من هذه التعريفات الجمركية المنخفضة، و احسن مثال على هذا، نجد التفضيلات الجمركية التي قدمتها بريطانيا على المنتجات القادمة من أحد أعضاء دول الكومنولث*.

➤ معاملة الدولة الأولى بالرعاية:

* دول الكومنولث هي ر

تطوعية

فيما يتعلق

(53)

لشعوبها يروج للتفاهم على

الصعيد

تعتبر هذه المعاملة نوع من انواع السياسات الجمركية، حيث انها تنص على ان اي دولة تتضمن الى اتفاق جمركي تم ابرامه من قبل بين مجموعة من الدول وفق مبدأ معاملة الدولة الأولى بالرعاية، فإن تلك الدولة سوف يطبق عليها ذلك الاتفاق بكل قوانينه، اي انها سوف تلتزم بكافة الرسوم التفضيلية المعلنة داخل ذلك الاتفاق مع الدولة أو الدول التي منحها هذا الحق، تم اللجوء الى هذا المبدأ في اتفاقيات الجات.

➤ استيراد التجهيزات المجهزة من وراء الشاطئ:

يطبق هذا النوع من التعريفات من قبل بعض الدول، التي تمتلك مؤسسات تقوم بتركيب منتجاتها النهائية في دول اخرى، اي ان تلك المؤسسات تقوم بإنتاج اجزاء منتجاتها في البلد الاصلي، ثم تقوم بتجميع تلك الاجزاء في بلد او بلدان اخرى، ذات اليد العاملة منخفضة التكلفة، و بعد هذا تعيد استيراد منتجاتها النهائية الى بلدها الاصلي، و من بين الامثلة المقدمة في هذا المجال، نجد ان بعض الشركات المنتجة للسيارات تقوم بإنتاج الاجزاء الاساسية في سياراتها محليا، ثم تنقل تلك الاجزاء الى بلدان اخرى مثل الصين و بعض الدول النامية، من اجل تجميعها، و بعد هذا تقوم بتسويق منتجها الى سوقها المحلي عبر اعادة استيراده من جديد، و لهذا فان جزء من هذه الشركات تفرض عليها دولها الاصلية تعريفات جمركية منخفضة، تتناسب مع حجم الاجزاء المصنعة محليا؛

فمثلا اذا قامت احدى الشركات الامريكية المتخصصة في انتاج اجهزة الاعلام الالي، بتصنيع اجزاء عديدة من الكمبيوتر الشخصي بقيمة 50 ألف دولار على سبيل المثال، ثم نقلتها الى الصين من اجل تجميعها هناك، و بعد هذا استوردت تلك الشركات منتجها النهائي بقيمة 120 ألف دولار، لبيعه في السوق الامريكي، فاذا كانت الرسوم المفروضة على الاستيراد تقدر ب 20%، فان قيمة الرسوم الجمركية النهائية تساوي (($20\% \times (50000 - 120000)$) اي 14000 دولار، و هذا يعد اقل من قيمة الرسوم المفروضة على اجمالي الواردات و التي تقدر ب ($20\% \times 120000 = 24000$ دولار).

➤ معدل التعريفة الاسمي Nominal Tariff Rate:

يعبر معدل الحماية الاسمي عن متوسط الرسوم الجمركية المفروضة على نوع معين من المنتجات تنتمي الى نفس القطاع، و يتم حساب هذا المتوسط من خلال اخذ المتوسط الحسابي للرسوم الخاصة بتلك المنتجات، او من خلال الاعتماد على المتوسط المرجح لها، اي من خلال حساب مجموع

جاء كل رسم جمركي مضروب في القيمة الاجمالية للمنتج المستوردة منه، ثم يتم قسمة المجموع على مجموع قيم المنتجات المستوردة، فاذا كان لدينا ثلاث منتجات هي A، B و C؛ و كانت الرسوم الجمركية المفروضة عليها هي على التوالي: 10%، 20%، 40%؛ اما قيمة المنتجات المستوردة منها هي على التوالي: 10000، 20000 و 30000 دج؛ فان قيمة الرسوم الاسمية عند الاعتماد على المتوسط الحسابي تساوي $(10\% + 20\% + 45\%) / 3$ و تساوي 25%.

اما المتوسط المرجح للرسوم الاسمية السابقة فانه يساوي :

$$30,83\% = 60000 / ((30000 \times 45\%) + (20000 \times 20\%) + (10000 \times 10\%))$$

➤ معدل التعريف الفعلي Effective Tariff Rate

في أواخر القرن العشرين قام مجموعة من الاقتصاديين بتطوير مفهوم معدل التعريف الفعلي، او كما يعرف بمعدل الحماية الفعلي، و ذلك للتعبير على المساهمة الحقيقية للرسوم الاسمية في تحسين القيمة المضافة لأحد القطاعات على مستوى الاقتصاد المحلي، و حماية مؤسساتها المحلية من المنافسة الاجنبية في حالة تحسن القيمة المضافة على مستوى القطاع ككل، اي مدى الارتفاع في القيمة المضافة دون تمكن المنتجات الاجنبية من الاستفادة من ذلك الارتفاع، و لهذا فقد اعتمد هذا المعدل على القيمة المضافة في حساب تلك المساهمة الفعلية، و ذلك وفق المعادلة التالية:

$$م ح ف = \frac{ق1 - ق0}{ق0}$$

حيث ان: م ح ف: هو معدل الحماية الفعلي؛

ق1: القيمة المضافة بعد فرض الرسوم الاسمية على كل من المنتجات النهائية و مدخلات العملية الانتاجية المستوردة من الخارج؛

ق0: القيمة المضافة في حالة عدم وجود رسوم جمركية على المنتجات النهائية و لا على مدخلات العملية الانتاجية؛

ولتوضيح العلاقة السابقة نأخذ مثال لصناعة المنتجات الكهرو منزلية في الجزائر، فإذا كانت سعر المنتج الواحد منها خارج الرسوم الجمركية يساوي 10000 دج، و الرسوم الجمركية المفروضة على استيراده هي 30%، و بافتراض ان هذا المنتج يحتاج الى نوعين من القطع الوسيطة و هي: ن1 و ن2، و سعرها خارج الرسوم هو على التوالي: 2000 و 3000 دج، و ان الرسوم المفروضة على استيرادها هي على التوالي: 10% و 20%؛ لحساب معدل التعريفة الفعلي فإننا نقوم بحساب القيمة المضافة للمنتج في حالة وجود رسوم جمركية وفي حالة عدم وجودها.

حساب القيمة المضافة في حالة وجود رسوم جمركية:

$$ق م 1 = (10000 \times 130\%) - [(2000 \times 110\%) + (3000 \times 120\%)]$$

$$7200 = [3600 + 2200] - 13000 =$$

حساب القيمة المضافة في حالة عدم وجود رسوم جمركية:

$$ق م 0 = [(2000 + 3000)] - 10000 = 5000$$

و عليه فان معدل التعريفة الفعلي يمكن حسابه كما يلي:

$$م ح ف = \frac{5000 - 7200}{5000} = 44\%$$

و عليه فان معدل التعريفة الحقيقي المفروض على المنتجات الكهرو منزلية في الجزائر هو 44%، و هو أكبر من المعدل الاسمي 30% المصرح به. شكلت التعريفات الجمركية محل اهتمام كبير عند تنسيق السياسات التجارية الدولية، خاصة في ظل مفاوضات الجات، التي ركزت على تخفيض مستوى الرسوم الجمركية بين الدول المنضمة الى الاتفاق، مما ساهم في تراجع تلك العوائد المتحققة منها، و بالتالي فان هذا دفع بعض الدول الى التفكير في ادوات اخرى لحماية تجارتها الدولية؛

ب. الرقابة على الصرف الأجنبي:

يقصد به تدخل الدولة في سوق صرف عملتها المحلية مقابل العملات الاجنبية التي تعتمد عليها في تجارتها الدولية، و تسمح هاته الاداة اساسا باسترجاع توازن ميزان المدفوعات و تحسينه، حيث ان الدولة التي تعاني من عجز في ميزان مدفوعاتها، تقوم بتخفيض سعر صرف عملتها المحلية مقابل

العملات الاجنبية الاخرى، مما يؤدي الى ارتفاع اسعار المنتجات الاجنبية عند تقييمها بالعملة الوطنية، و هذا من شأنه تخفيض الطلب عليها في السوق المحلي، مما يؤدي الى تراجع الواردات الخاصة بها، وبالتالي التحسن في ميزان المدفوعات؛

و من جهة اخرى نجد ان بعض الدول حاولت الاحتفاظ بسعر صرف منخفض لعملتها المحلية، بالرغم من المستوى الجيد لميزان مدفوعاتها، غير انها قامت بهذا من اجل الحفاظ على تنافسية منتجاتها في الاسواق الدولية.

ج. الاغراق:

- مفهوم الاغراق: جاء في المادة (2) من الاتفاق بشأن تطبيق المادة السادسة من الاتفاق العام للتعريفات والتجارة لعام 1994 أن الإغراق هو : "السماح بإدخال سلعة معينة منتجة في دولة أخرى بسعر أقل من قيمتها العادية"⁵، و المشكلة التي ترتبط بهذا المفهوم هي كيفية تحديد القيمة العادية للمنتج، حيث انه ينظر اليها احيانا على انه سعر المنتج في البلد الاصلي له، و احيانا اخرى ينظر له على انه تكلفة المنتج؛
- أنواع الاغراق: يميز الاقتصاديون بين ثلاث انواع من الاغراق هي:
 - الاغراق العارض: يحدث هذا النوع من الاغراق في حالة الظروف الاستثنائية، اين يدفع ظرف معين المنتجين المحليين الى تبني سياسة الاغراق، مثل ما يحدث عند تشكل فائض كبير من منتج معين بشكل غير عادي، مما يدفع المنتجين الى البحث عن سبل تسويقه الى خارج البلد في وقت محدود، و هذا عبر تخفيض اسعار تسويقه في الاسواق الاجنبية؛
 - الاغراق المؤقت: يحدث هذا النوع من الاغراق خلال فترات زمنية قصيرة، تهدف الدول من خلالها تحقيق اهداف قصيرة الاجل، مثل العمل على اجتياح اسواق اجنبية عبر تخفيض الاسعار خلال فترة زمنية محددة، او العمل على تحسين وضعية ميزان المدفوعات من خلال تدعيم الصادرات.

⁵ سعيد مفهوم : مقارنة بين الفقه الإسلامي والاتفاقية العامة للتعرفه والتجارة "جات GAAT" مجلة دفاتر السياسة و القانون، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر، العدد 13 2015. 371.

➤ الاغراق الدائم: يقترن هذا النوع من الاغراق بحالات الاحتكار الدولية الذي تمارسه بعض الشركات المتعددة الجنسيات، حيث تقوم هاته الشركات بتخفيض اسعارها كلما ارادت السيطرة على اسواق جديدة، او اذا ارادت طرد منافسين جدد من اسواقها الحالية، و لهذا فهي تقوم بالحفاظ على مستوى اسعارها في الاسواق الاجنبية منخفض عن مستواه في الاسواق المحلية، و الفارق يتم استرجاعه من هامش الربح الذي تحققه من الاسواق التي تسيطر عليها لوحدها.

د. الإعانات Subsidies:

تعتبر الاعانات عن كافة اشكال الدعم التي تقدمها دولة ما لمنتجاتها المحليين، من اجل تحسين تنافسيتهم على المستوى المحلي و الاجنبي، مما يسمح لهم من احتلال مراكز سوقية مهمة داخل الاسواق المحلية و حتى الاسواق الدولية، و تتوجه الاعانات في المقام الأول الى دعم الصادرات، و لهذا فهي تشكل ابرز اوجه الاعانات، و على عكس الرسوم الجمركية، فان الاعانات تهدف الى زيادة تنافسية المنتجات المحلية دون المساهمة في زيادة اسعارها، و يمكن ان تكون الاعانات مباشرة او غير مباشرة.

● الاعانات المباشرة: توجه هذه الاعانات مباشرة الى المنتجين، في شكل مساهمات مالية وعينية، الهدف منها هو تحمل جزء من تكاليف الانتاج، مما يعطي فرصة للمنتجين لتقليص حجم التكاليف التي يتحملونها، كما يمكن ان تكون الاعانات موجهة الى تمويل جزء من تكاليف استيراد مدخلات العملية الانتاجية، على غرار ما تقوم به بعض الدول من خلال دعم تكاليف البذور و الأسمدة الموجهة للفلاحين، حيث تقوم تلك الدول باقتنائها من الاسواق العالمية، و اعادة بيعها الى الفلاحين المحليين، بأسعار اقل من الاسعار الدولية؛

● الاعانات غير المباشرة: تتمثل هذه الاعانات في بعض الامتيازات و المساعدات غير المباشرة التي تقدمها الدولة الى المنتجين المحليين، من اجل تشجيعهم على تصدير منتجاتهم الى الاسواق العالمية، و على سبيل المثال نجد الاعفاءات الضريبية المقدمة لبعض فئات المنتجين المحليين، خاصة في الصناعات الناشئة و المشاريع الصغيرة، الى جانب خدمات الدعم المقدمة لهم، مثل الدورات التدريبية للموظفين، تمويل عمليات البحث و التطوير في اطار البرامج الوطنية للبحث و التطوير، الى جانب دعم المنتجين من اجل الوصول الى المعارض الدولية، و التعريف بمنتجاتهم على المستوى الدولي.

2. الأدوات الكمية:

تتمثل في مجموعة الادوات التي لا تؤثر مباشرة على سعر المنتجات المتداولة دوليا، و انما تؤثر على الكمية المتداولة منها، مما يؤثر فيما بعد على اسعارها في الاسواق الدولية.

أ. نظام الحظر او المنع:

يتمثل هذا النظام في مجموعة القرارات التي تقوم بها بدولة ما من اجل منع دخول بعض أصناف المنتجات اليها، او منع دخول مجموعة من منتجات دولة ما؛ و يتم اللجوء الى هذا الاسلوب غالبا في حالة اكتشاف بعض المخاطر المرتبطة بتلك المنتجات على صحة و حياة المستهلك المحلي، مثل عمليات الحظر التي تبديها بعض الدول الاسلامية على المنتجات غير المتلائمة مع مبادئ الشريعة الاسلامية، او بعض المنتجات المؤثرة على صحة مستهلكيها مثل بعض انواع الألعاب النارية، أو بعض أنواع الاسلحة؛ كما يمكن ان يكون الحظر على منتجات بعض الدول التي اعلنت المقاطعة ضدها او الدول التي انتشرت بها بعض الاوبئة المعدية.

ب. تراخيص الاستيراد:

هي عبارة عن امتيازات تمنحها الدولة لفئة معينة من المستوردين، توفر لهم تلك الامتيازات الحق في استيراد تلك السلعة لوحدهم، اي دون غيرهم، حيث نجد ان الجزائر في فترات الثمانينات حاولت حصر عملية الاستيراد في يد المؤسسات العمومية، التي كانت تسيطر على جزء كبير من واردات المنتجات التي تحتاجها؛ و بالتالي يسمح هذا الاسلوب بالتحكم في حركة الواردات، خاصة اذا كان المستورد يخضع لأوامر الحكومة و يلتزم بقراراتها.

ج. نظام الحصص:

يتمثل هذا النظام في فرض الدولة قيودا على الكميات المصدرة او المستوردة من منتج ما، خلال فترة زمنية محددة عادة ما تكون سنة واحدة؛ و بالتالي فان هذا يمكنها من التحكم في حجم المبادلات الدولية في بعض المنتجات، فمثلا اذا فرضت دولة ما نظاما بالحصص على استيراد القمح يقدر بمليون طن سنويا، فان مستوردي القمح في ذلك البلد لا يمكنهم معا تجاوز هاته الكمية خلال كل

سنة، و يتم توزيع تلك بشكل مختلف بين كل مستورد وآخر؛ و تلجأ الدول الى نظام الحصص لعدة اعتبارات نذكر منها ما يلي⁶:

• حماية المنتجين المحليين: و يحدث هذا في الصناعات الوطنية الناشئة، التي تضم مجموعة من المؤسسات مازالت غير قادرة على منافسة المنتجات الاجنبية، سواء بسبب ارتفاع التكاليف، او بسبب ضعف جودة المنتجات المحلية، و بالتالي فان دخول كميات كبيرة من المنتجات المستوردة، يؤدي الى تراجع الاسعار داخل الاسواق المحلية بفعل المنافسة، الى جانب سيطرة المنتجات المستوردة على الاسواق المحلية بسبب ارتفاع جودتها نسبيا مقارنة بالمنتجات المحلية، مما يؤدي الى تراجع مبيعات المنتجات المحلية، و قد تصل حتى الى الانسحاب من السوق؛ و لهذا تحاول الدول اتباع نظام الحصص من اجل الحفاظ على جزء معتبر من اسواق المنتجات المحلية.

• الحفاظ على توازن السوق المحلي: يسمح نظام الحصص بالرقابة على الكمية المتداولة من نوع معين من المنتجات خارج حدود البلد، مما يسمح بالحفاظ على توازن الاسواق المحلية، حيث انه عندما يقوم بلد ما بفرض حصة على واردات احدى السلع، فان تلك الحصة سوف تتناسب مع العجز الذي يسجله السوق المحلي من تلك السلعة، و هذا من اجل تلبية حاجات المستهلكين المحليين من المنتجات النهائية، الى جانب توفير عوامل الانتاج المستوردة التي يحتاجها المنتجين المحليين و بأسعار تنافسية، و كلما زاد عجز السوق المحلي من منتج معين كلما زادت الحصة الممنوحة للمستوردين؛

ونفس التحليل ينطبق على حصة التصدير، على اعتبار انه من مصلحة كل بلد الحفاظ على احتياجات السوق المحلي من منتج معين قبل التفكير في التصدير، غير ان ارتفاع الاسعار في الاسواق الدولية يمكن ان يدفع المنتجين المحليين الى تصدير جزء كبير من منتجاتهم الى الخارج، مما يؤدي الى اختلال في الاسواق المحلية، هذا الاختلال قد ينتج عنه اختلال في الاسواق المحلية لمنتجات اخرى، اذا كانت السلعة المصدرة من مدخلات انتاج السلعة الثانية، و لتفادي هذا نجد ان بعض الدول تتدخل في تحديد الحصص المسموح بها من صادرات تلك المنتجات.

• مواجهة سياسة الاغراق لدولة اخرى: يعتبر نظام الحصص سلاحا مضادا لسياسة الاغراق الخارجية، على اعتبار ان هذه الاخيرة تقوم بها بعض المؤسسات الاجنبية من اجل احتكار

⁶ محمد إبراهيم ما هو التجارية الكمية؟، مقال منشور على موقع الفا بيتا، تم الاطلاع عليه يوم 2016/11/17 على الساعة 08:15
<http://alphabetalpha.orgaam.com/article/detail/18346> :

السوق المحلي، و ذلك بتوفير حجم كبير من المنتجات الاجنبية في السوق المحلي و بأسعار منخفضة، مما يمكنها من اكتساح السوق المحلي، و طرد المنتجين المحليين في المدى البعيد؛ غير ان نظام الحصص بإمكانه إبطال مفعول ذلك الاغراق، عبر الحد من الكميات المستوردة من المنتجات الاجنبية، و بالتالي وضع حد للحصص السوقية التي يمكن ان تحتلها المؤسسات الاجنبية، و بالتالي الحفاظ على الحصص السوقية للمنتجين المحليين، فتتحول سياسة الاغراق الاجنبية الى خسائر للمؤسسات الاجنبية التي اتبعتها.

على الرغم من المزايا التي يوفرها نظام الحصص للدول التي تتبعه، الا انه هناك مجموعة من الاعتبارات ترتبط به، و في مقدمتها ان نظام الحصص عادة ما يرتبط بتراخيص الاستيراد، مما قد ينشأ عنه ظهور أسواق سوداء تتداول فيها تراخيص الاستيراد في فترات العجز، اي انه في حالة عجز السوق المحلي لبعض المنتجات، فان تراخيص الاستيراد لتلك المنتجات يتم تداولها في اسواق غير رسمية، مما قد يزيد من تكاليف الاستيراد من جهة، و يزيد احتكار بعض المستوردين لتلك السلعة، و ما يمكن ان يترتب على هذا من سلوكيات احتكارية داخل الاسواق المحلية؛ و يرتبط بنظام الحصص ايضا ظهور عمليات التهريب عبر الحدود، خاصة في فترات عجز الاسواق المحلية، مما يضعف من مفعول نظام الحصص.

3. الأدوات التنظيمية:

يتميز هذا النوع من الأدوات بأنه لا يؤثر بشكل مباشر على أسعار و كميات المنتجات المتداولة، غير انه يؤثر على الظروف التي يتم فيها تداول تلك المنتجات، عبر اتخاذ مجموعة من الاجراءات و القوانين التي تنظم عملية التصدير و الاستيراد.

أ. المعاهدات و الاتفاقيات التجارية:

المعاهدات و الاتفاقيات التجارية هي عبارة عن اتفاق بين دولتين او اكثر، على تنسيق و تنظيم عمليات التبادل التجاري فيما بينها، و تختلف المعاهدات عن الاتفاقيات من حيث ان الاولى هي عبارة عن اتفاقيات عامة، يتم فيها الاتفاق على المبادئ العامة للتبادل فيما بينهم، كما انه يكون لمدة زمنية

طويلة نسبياً؛ أما الاتفاقيات فهي تكون لمدة زمنية قصيرة، و تكون أكثر تفصيلاً، حيث أنها في الغالب تتضمن التفاصيل التالية⁷:

- مقدمة يشار فيها إلى ما قد يكون من معاهدات سابقة بين الدولتين، أو الرغبة في تدعيم ما يربط بينهما من علاقات تجارية و اقتصادية؛
- الإشارة إلى المنتجات التي تدخل في نطاق المبادلة بين الدولتين، و الكميات و حجم التبادل خلال فترة الاتفاق؛
- تعهد بعدم إقامة العوائق في وجه مبادلة السلع المذكورة، و وضع ما قد يلزم ذلك من تراخيص الاستيراد و التصدير؛
- ذكر ما تتطلبه العملية التجارية من اجراءات و مسانعات؛
- تحديد فترة الاتفاق؛
- انشاء لجنة مشتركة من ممثلي الدولتين، للإشراف على تنفيذ الاتفاق، و البث فيما قد ينشأ عنه من خلافات، و النظر في تحسين نصوصه بما يخدم المبادلات بين الطرفين؛
- قد يتم تعديل الاتفاق التجاري او يزداد تفصيلاً عن طريق تبادل خطابات او عقد بروتوكولات إضافية تلحق به.

ب. اتفاقيات الدفع:

يقصد بها اتفاق بين دولتين على تحديد كيفية أداء و تسوية الحقوق الناجمة عن المعاملات التجارية بينهما، و قد يكون هذا الاتفاق ملحقا باتفاق تجاري، و يتم خلال هذا الاتفاق تحديد العديد من الشروط في التسوية نذكر منها ما يلي⁸:

- تحديد العملة التي يتم استخدامها في عملية التسوية، قد تكون عملة احد الطرفين، او عملة اخرى تحظى بالقبول الدولي مثل الدولار الامريكي و الأورو؛

⁷ عادل أحمد حشيش، مرجع سبق ذكره، ص ص 266-267.
⁸ 267.

- تحديد سعر الصرف الذي يتم تقدير التبادل من خلاله، على اعتبار ان هناك اختلاف بين العملة التي استخدمت في تقييم المنتجات، و العملة المستخدمة في التسوية، و لهذا فانه يتوجب تحديد سعر الصرف بين العملتين، عند تاريخ تنفيذ الاتفاق؛
- فتح حساب لدى البنوك المركزية لكلى الطرفين من اجل تسجيل عملية الدفع؛
- تحديد العمليات التجارية التي تدخل في اطار هذا الاتفاق مثل عمليات التصدير او الاستيراد و ما يدخل في محتواهما؛
- تحديد فترة اتفاق الدفع، و كيفية و شروط تمديده و تعديله.

ج. الاتفاقيات الجمركية:

- تتمثل في مجموعة الاتفاقيات التي تسعى الى تنسيق السياسات الجمركية بين الدول المنتمية اليها، و يمكن ان ترتبط هاته الاتفاقيات بنوع من انواع التكامل الاقتصادي بين الدول، و ذلك كما يلي⁹:
- نظم التفضيل الجمركي: و هي عبارة عن بعض الاتفاقيات تمنح بمقتضاها دولة ما مجموعة تفضيلات جمركية لدولة اخرى او مجموعة من الدول، تربط بينها بعض الخصائص المشتركة، مثل الدين و الأصول التاريخية و العرقية... الخ؛
 - مناطق التبادل الحر: و هي عبارة عن اتفاقيات بين مجموعة من الدول، يتم من خلالها الاتفاق على اعتبار منطقة جغرافية معينة على انها منطقة تبادل حر، يتم فيها تبادل المنتجات بين الدول الاعضاء في الاتفاق بدون اي رسوم جمركية، مع احتفاظ كل دولة باستقلاليتها في تحديد سياستها التجارية مع بقية الدول الاخرى؛
 - الاتحاد الجمركي: هو عبارة عن اتفاق بين مجموعة من الدول على الغاء كافة الرسوم الجمركية فيما بينهم، الى جانب توحيد السياسة الضريبية لكل واحدة منهم اتجاه بقية الدول غير الاعضاء.

⁹، استراتيجيات سياسة التجارة الدولية في ظل النظام الاقتصادي العالمي: دراسة حالة الجزائر من 1990 الى 2010، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، السنة الجامعية 2012/2013. 53.

د. الحماية الادارية:

يعتمد هذا النوع من الأدوات على الاجراءات الادارية في التحكم في حجم المنتجات المتداولة، حيث ان بعض الدول التي تريد تخفيض واردات نوع معين من المنتجات، فإنها تلزم مستورديها بضرورة اتباع بعض الاجراءات الادارية التي تتطلب وقتا اطول و تكاليف اضافية، على سبيل المثال يمكن ان تطلب من المستوردين الحصول على رخص استيراد تصدرها الدولة مرة واحدة في السنة، او ان تطلب منهم تسوية الاجراءات الجمركية لإدخال سلعهم في مكاتب تبعد كثيرا عن الموانئ، و تعمل تلك المكاتب خلال ايام محددة فقط¹⁰؛

هـ. قواعد المناقصات الحكومية:

تشبه هذه القواعد في اثرها على المبادلات الدولية تلك الاجراءات الادارية، حيث انها تؤثر على تلك المبادلات عبر تخفيض الطلب الحكومي على المنتجات المستوردة، و الاعتماد على قدر الامكان على المنتجات المحلية في تلبية الطلبات الحكومية، مما يخفض الطلب على المنتجات المستوردة، نظرا للحجم المعتبر للطلب الحكومي، فمثلا نجد ان المؤسسات الحكومية عندما تحتاج الى بعض تجهيزات المكاتب، فإنها توجه طلبها الى المنتجين المحليين بالرغم من نقص جودة تلك المنتجات المحلية؛

و. القيود الطوعية على التصدير:

على غرار الأدوات الأخرى، هذا النوع من الادوات يتم بتشارك كل من البلد الذي يريد حماية تجارته الخارجية و البلدان الاخرى المصدرة له، حيث يتفق البلد المستورد مع المصدرين، على ان يقوم هؤلاء المصدرين بتحديد كمية المنتجات التي يصدرونها الى ذلك البلد، بالشكل الذي يتناسب و ظروف السوق المحلي للبلد المستورد، دون ان يتطلب الامر قيام هذا الاخير بفرض نظام الحصص على وارداتها من تلك المنتجات؛ و تلجأ الدول المستوردة الى هذا الاجراء من اجل تقادي القيام بنظام الحصص، اما المصدرين الاجانب فانهم يوافقون على هذا الاجراء من اجل تقادي نظام الحصص ايضا.

¹⁰ عادل أحمد حشيش، مرجع سبق ذكره، ص 273.

ز. شروط المكونات المحلية:

يركز هذا النوع من الأدوات على مكونات المنتجات المستوردة، حيث تلجأ بعض الدول الى تقديم تفضيلات جمركية على المنتجات التي تكون نسبة معينة من المكونات الخاصة بها محلية الصنع، على سبيل المثال تشترط اتفاقية التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية (NAFTA)^{*} ان واردات السيارات التي تستفيد من اعفاء من الرسوم الجمركية، يجب ان تكون 62,5% من مكوناتها تم انتاجها داخل الدول الاعضاء للاتفاقية؛

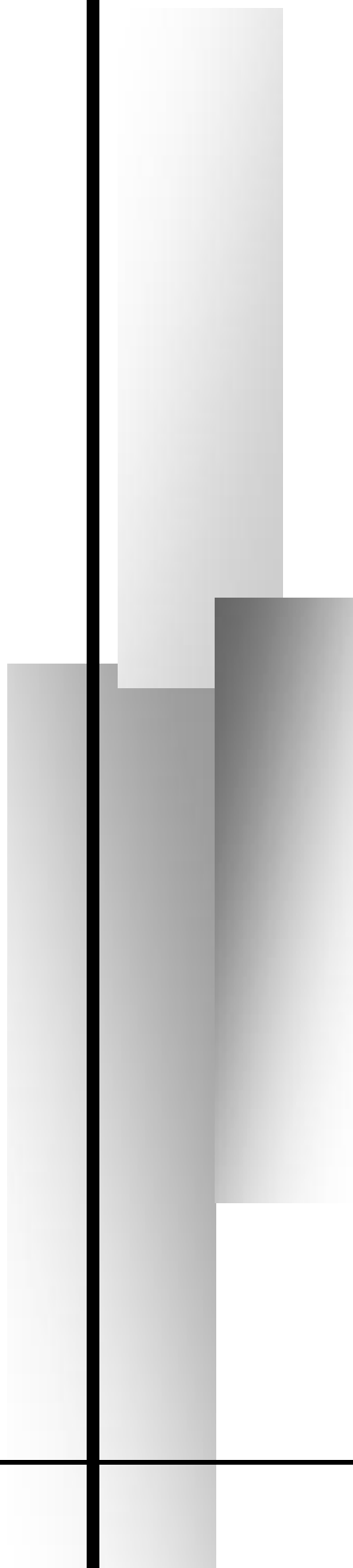
ح. معايير الصحة و البيئة و السلامة:

قد يظهر للعيان ان مثل هاته المعايير هي عبارة عن معايير وقائية، تعمل من خلال الدول على الحفاظ على صحة و سلامة المستهلكين المحليين، عبر التركيز على نوعية المكونات المستخدمة في انتاجها، و كذلك خصائص التغليف و عرض تلك المنتجات، غير ان الوجه الآخر يكمن في كونها ادوات تنظيمية تسمح بالتحكم في التجارة الدولية، حيث ان الكثير من الدول تقوم بفرض معايير صحة و سلامة تتناسب مع خصائص المنتجات المحلية، فمثلا نجد ان الولايات المتحدة الامريكية قامت بفرض نظام للسلامة في السيارات المتداولة في السوق الامريكي، تتناسب مع النظام الموجود في السيارات الامريكية الصنع، و عليه فان صانعو السيارات الذين يسوقون عدد قليل من منتجاتهم في السوق الامريكي، لم يقوموا بتطبيق تلك المعايير نظرا للتكاليف المرتبطة بها، و بالتالي فانهم قرروا مغادرة السوق الامريكي¹¹.

^{*} North American Free Trade Agreement

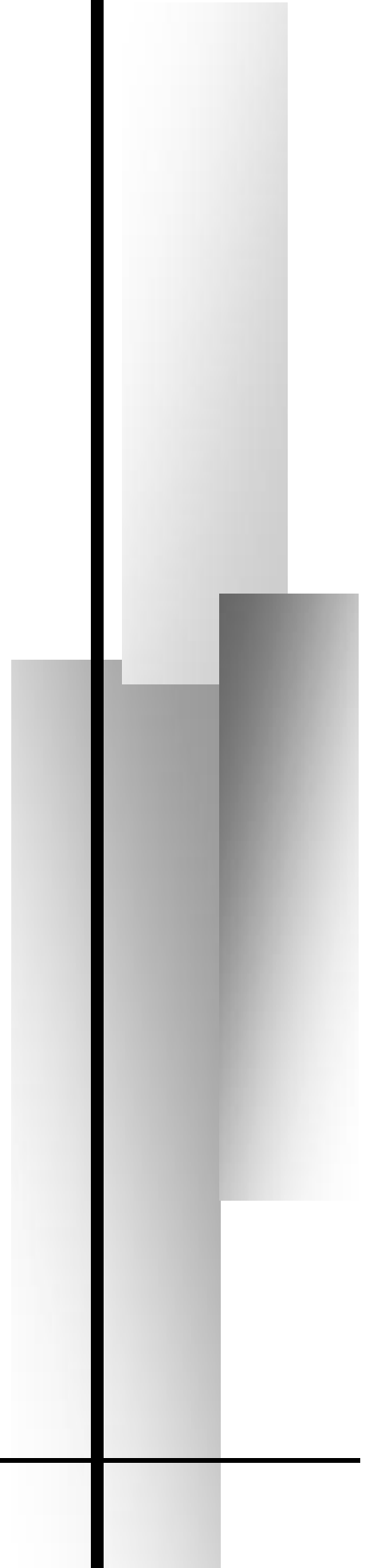
الباب الثاني

المالية الدولية



الفصل الرابع

مدخل إلى المالية الدولية



الفصل الرابع: مدخل الى المالية الدولية

تعد المالية الدولية حد اوجه الانفتاح الاقتصادي العالمي، حيث تضمنت مواضيعها جملة من الأدوات و النظريات المهمة في التعاملات الاقتصادية الدولية، على اعتبار ان اغلب المعاملات التجارية الدولية لا بد من ان تصحبها تسوية مالية، و بالتالي فان التسوية الخاطئة لتلك المعاملات يمكن ان تؤثر على الفوائد المتحققة من التجارة الدولية، الى جانب مساهمتها في خلق مخاطر مالية جديدة تضاف الى المخاطر الاخرى للمعاملات التجارية؛ و لهذا اصبحت المالية الدولية محل اهتمام دولي، تجسد في انشاء مؤسسات مالية دولية، تعمل على تصحيح و توجيه السياسات المالية و النقدية لمختلف الدول، سعيا منها الى جعل الأداء المالي الدولي أكثر كفاءة.

1. مفهوم المالية الدولية:

تهتم المالية الدولية في العلاقات المالية بين الدول، و من اهمها توفير و انتقال الأموال نتيجة لتبادل السلع و الخدمات بين الدول، و ما يلحقها من تبادل مالي للنقود او انتقال رؤوس الاموال و تبادل العملات، هذه الاعمال الدولية تتطلب القيام بتسوية الحسابات المالية الناتجة عنها بين الشركات والدول¹؛ بناء على هذا التعريف نجد ان المالية الدولية ترتبط اساسا بحركة رؤوس الاموال عبر الحدود، و القوانين المنظمة لتلك الحركة؛ الى جانب هذا، نجد ان المالية الدولية ترتبط ايضا بسبل تسوية المعاملات التجارية الدولية، عبر تحليل السياسات النقدية و المالية للدول، و التوصل الى السلوك الأمثل لتلك السياسات من اجل تحسين أداء مختلف المتعاملين الاقتصاديين.

¹ دريد كامل آل شبيب، المالية الدولية، الطبعة الأولى، دار البازوري، الأردن، 2011. 14.

II. التطور التاريخي للمالية الدولية

يتفق بين الباحثين في مجال المالية الدولية، على ان التاريخ الحديث لهاته الاخيرة تشكل من أربع مراحل أساسية، يمكن تقسيمها كما يلي²:

1. المرحلة الأولى 1870-1914.

تميزت هاته المرحلة بهيمنة بريطانية على الحركة الدولية لرؤوس الاموال، حيث شكلت الاستثمارات الاجنبية البريطانية خلال سنة 1914 ما يقارب 25 بالمائة من ثروتها، في شكل استثمارات في الاسهم و السندات الحكومية الاجنبية و كذلك في السكك الحديدية الاجنبية؛ و ترتب عن ذلك تحصيل المستثمرين البريطانيين عوائد كبيرة على استثماراتهم الاجنبية، الى جانب استفادات الاقتصاد البريطاني من واردات من الغذاء و الخامات بأسعار منخفضة؛

2. المرحلة الثانية 1920-1939.

بعد نهاية الحرب العالمية الاولى، تراجعت الاستثمارات الاجنبية للعديد من الدول الاوروبية القوية، وفي مقدمتها بريطانيا، بسبب سوء الاحوال السياسية من جهة، و جهة اخرى بسبب ظهور الحاجة الى استثمار رؤوس اموالها محليا، و في نفس الوقت بدأت تظهر الولايات المتحدة الامريكية كمصدر مهم لرؤوس الاموال، في شكل قروض ممنوحة الى بعض الدول، و بالتالي زالت الهيمنة البريطانية على السوق المالي الدولي؛

3. المرحلة الثالثة 1948-1985.

بدأت هذه المرحلة بنهاية الحرب العالمية الثانية، و ما ميز هاته المرحلة هو ظهور المساعدات المالية الدولية، في شكل منح او في شكل قروض ميسرة، و في مقدمتها نجد المساعدات التي قدمتها الولايات المتحدة الأمريكية الى مجموعة من الدول الاوروبية في ظل مشروع مارشال، و ما ترتب عنه خلال هاته المرحلة هو بداية ظهور المديونية الخارجية، استغلت الدول المتقدمة هاته المديونية من اجل زيادة نفوذها الخارجي؛ كما شهدت هاته المرحلة انشاء المؤسسات المالية الدولية، من اجل العمل على

² نوزاد عبد الرحمان الهيتي و منجد عبد اللطيف الخشالي، مقدمة في المالية الدولية، الطبعة الأولى، دار المناهج، الأردن، 2007.
27-20.

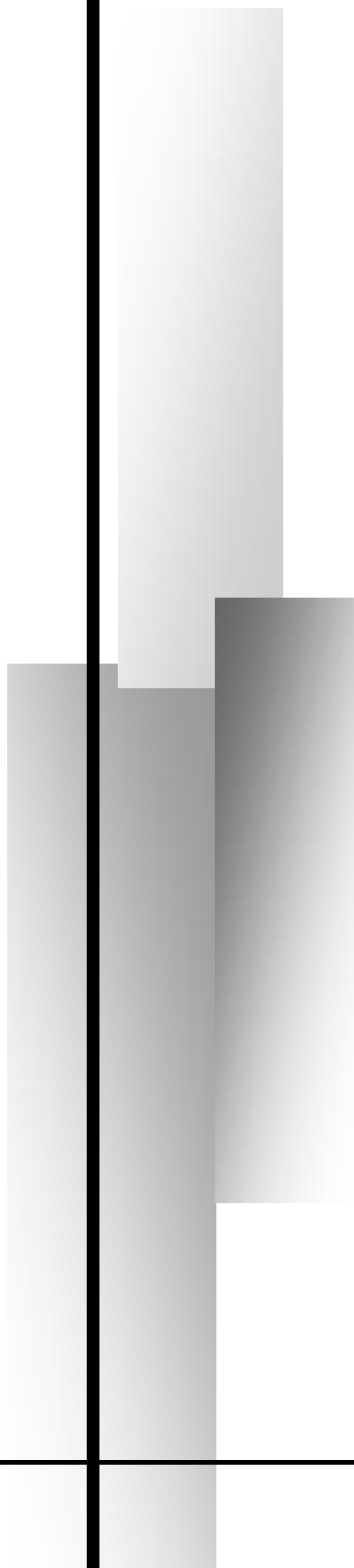
تدويل النشاط المالي العالمي، و كذلك تفعيل المساعدات متعددة الاطراف تحت اشراف تلك المؤسسات المالية الدولية؛

4. المرحلة الرابعة منذ 1985.

تزامنت هاته المرحلة بتطور الوسائل التكنولوجية، خاصة بعد ظهور الانترنت، ساهم كل هذا في زيادة الاعتماد الدولي المالي المتبادل، و تسهيل حركة رؤوس الاموال دوليا، الى جانب ظهور ما يعرف بالابتكارات المالية، و هي عبارة عن ادوات مالية جديدة، تم ابتكارها من اجل مواجهة بعض المشاكل، والظروف الخاصة بالتمويل الدولي و مخاطره، كما عرفت هاته المرحلة ايضا انشاء منظمة التجارة العالمية مما ساهم في تحرير الاسواق المالية العالمية، و فتحها امام المتعاملين الاجانب، مما شجع على زيادة المنافسة داخل الاسواق المالية الدولية.

الفصل الخامس

ميزان المدفوعات



الفصل الخامس: ميزان المدفوعات

تشكل المبادلات التجارية و المالية الدولية السمة البارزة في الاقتصاد العالمي الحالي، على اعتبار ان من اهم مظاهر العولمة الاقتصادية، هو تزايد ترابط الدول فيما بينها، من خلال زيادة المبادلات التجارية بينها، و بالتالي اصبحت الكثير من الدول تعتمد على دول اخرى من اجل تلبية احتياجاتها من بعض المنتجات (سواء كانت سلع مادية او خدمات)، و لتحديد الوضعية الاقتصادية لدولة ما اتجاه بقية الدول، تم الاعتماد على جدول اقتصادي يسمى ميزان المدفوعات، يتم استخدامه في تسجيل جميع الحركات التجارية الدولية، و حركات رؤوس الاموال لبلد ما خلال فترة ما، مما يسمح بتوضيح الحقوق او الديون المالية لبلد ما اتجاه بقية البلدان، كما يعبر ميزان المدفوعات عن قوة و مكانة الاقتصاد الوطني خلال تلك الفترة؛ و سنتطرق خلال هذا الفصل الى مفهوم ميزان المدفوعات و خصائصه الاقتصادية.

1. مفهوم و هيكل ميزان المدفوعات:

يعبر ميزان المدفوعات على حركات الصادرات و الواردات المادية و غير المادية و حركة رؤوس الاموال الدولية، و يعطي من خلال ارسدته صورة عن الوضع الاقتصادي للبلد خلال الفترة المدروسة، و من اجل فهم الأهمية الاقتصادية لميزان المدفوعات، سنحاول فيما يلي التعرف على مفهومه و هيكله، و من ثم الدور الاقتصادي له.

1. مفهوم ميزان المدفوعات:

يعرف ميزان المدفوعات على انه " السجل الأساسي و المنظم، الذي يتضمن جميع المعاملات الاقتصادية، التي تتم بين حكومات و مؤسسات و مواطني بلد معين مع حكومات و مؤسسات و مواطني بلد آخر، موثقة لفترة زمنية عادة ما تكون سنة¹؛

¹ نوزاد عبد الرحمان الهيتي و منجد عبد اللطيف الخشالي، مرجع سبق ذكره. ص 40.

يركز هذا التعريف على اطراف عملية التبادل، حيث ان العمليات المسجلة في ميزان المدفوعات تتم بين افراد مقيمين داخل البلد، مع افراد مقيمين خارجه، بغض النظر عن جنسياتهم²؛ كما يوضح التعريف ايضا ان المبادلات المسجلة لا تشمل المبادلات الحكومية فقط، و انما يتعدى الامر الى مبادلات المؤسسات مع مؤسسات اخرى، او مبادلات بعض الافراد مع مؤسسات او حكومات او حتى افراد اجانب؛ يتضح ايضا من التعريف السابق ان ميزان المدفوعات يتم تنظيمه وفق هيكل معين متفق عليه بين الدول، كما ان المدة التي يعبر عنها ميزان المدفوعات تختلف من بلد الى اخر، او من زمن الى اخر، باختلاف الظروف و الانظمة الاقتصادية، حيث نجد ان بعض الدول التي تعاني من عدم استقرار في اوضاعها الاقتصادية نتيجة حدوث ازمة اقتصادية مثلا، لذلك فإنها تحرص على اعداد ميزان المدفوعات كل ثلاثة اشهر، حتى تكون على اطلاع بوضعها الاقتصادي و لاتخاذ الاجراءات التصحيحية في وقتها.

المقصود بالمعاملات الاقتصادية في التعريف السابق، هي جميع المعاملات الاقتصادية الدولية و ليس الوطنية، و تضم جميع صادرات و واردات السلع المادية المنظورة، و السلع غير المادية (غير المنظورة و هي الخدمات)، الى جانب الهبات التي تكون في اتجاه واحد و حركة رؤوس الاموال.

يتم تسجيل العمليات في ميزان المدفوعات عبر قيمتها المالية فقط، على اعتبار ان هذا الميزان هو عبارة عن جدول يسجل حقوق و ديون كل بلد من كل منتج متداول، حيث يركز على الحق او الالتزام المالي الذي يترتب على تلك المعاملة التجارية، دون التطرق الى قيمة المخزون المادي الجديد لتلك المعاملة، على سبيل المثال، ان صادرات سلعة معينة تعني وجود حق للبلد المعني اتجاه البلد المستورد، و بالتالي فان ميزان المدفوعات سوف يسجل قيمة الحق الخاص بالدولة، دون ان يسجل انخفاض المخزون المادي لتلك السلعة المصدرة.

من جهة اخرى فان التسجيل في ميزان المدفوعات يقوم على مبدأ القيد المزدوج³، حيث ينص هذا المبدأ على ان اي معاملة تجارية دولية فإنها يمكن ان تسجل في الجانب الدائن او في الجانب المدين، او بصيغة اخرى فان كل معاملة تجارية لديها جانب دائن و جانب مدين، حيث يسجل في الجانب الدائن تلك المعاملات التي ترتب عنها انشاء حق للبلد المعني اتجاه بقية الدول، اي ان بقية

² Dominique Chamblay et Marc Montoussé, **100 fiches pour comprendre les sciences économiques**, Editions Bréal, France, 2005. P 154.

³ التجارة الدولية، الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريدات، مصر، 2013. 186.

الدول أصبحت تدين للبلد المعني بقيمة تلك الصادرات، و لهذا فان قيمة الصادرات تسجل في الجانب الدائن لأي حساب، اما الواردات فإنها تسجل في الجانب المدين لكل حساب، لأن البلد المعني أصبح لديه التزام اتجاه اطراف خارجية بقيمة تلك الواردات، و عليه فإن التسجيل في ميزان المدفوعات يشبه التسجيل في حساب الصندوق او حساب البنك للمؤسسات الاقتصادية.

2. هيكل ميزان المدفوعات:

يعتبر صندوق النقد الدولي، اهم منظمة مشرفة على تحديد هيكل ميزان المدفوعات، حيث يحاول الصندوق العمل على تنسيق اشكال ميزان المدفوعات عبر مختلف الدول التابعة اليه، و هذا من خلال توفير الارشادات اللازمة لتحديد عناصر كل حساب من حسابات ميزان المدفوعات، كما ان الصندوق حاول في العديد من لمرات تقديم تحديثات لمكونات ميزان المدفوعات، تتمثل محاولته الاخيرة في الطبعة السادسة له، و عموما يكون ميزان الدفعات لأي بلد على الشكل التالي:

جدول رقم (1.5): مكونات ميزان المدفوعات

البيان	الدائن (+)	المدين (-)
أ/ حساب العمليات الجارية:		
• الميزان التجاري (حساب التجارة المنظورة):		
• حساب الخدمات (حساب التجارة غير المنظورة)		
• حساب الدخل الأولي		
• حساب الدخل الثانوي		
ب/ حساب رأس المال		
• حساب رأس المال طويل الاجل		
• حساب راس المال قصير الاجل		
ج/ حساب الاحتياطات الرسمية		
د/ حساب السهو و الخطأ		

المصدر: من اعداد الكاتب بناء على: صندوق النقد الدولي، دليل ميزان المدفوعات و وضع الاستثمار الدولي، الطبعة

السادسة، واشنطن، 2009. ص 183.

أ. حساب العمليات الجارية:

يشمل هذا الحساب مجموعة من المعاملات الاقتصادية الدولية، التي من شأنها التأثير على حجم الدخل القومي بصورة مباشرة، لذلك يطلق عليه احيانا اسم **حساب الدخل**؛ و يضم هذا الحساب ما يلي:

• الميزان التجاري (حساب التجارة المنظورة):

يشمل هذا الميزان صافي صادرات و واردات السلع المادية المتداولة مع اطراف من خارج البلد، و يطلق عليها تسمية السلع المنظورة، نظرا لكونها تمر عبر الحدود الجمركية للبلد، و بالتالي فإنه يتم النظر اليها، و تفتيشها من قبل مصالح الجمارك؛ و تسجل صادرات هاته السلع المادية في الجانب الدائن وفق طريقة **FOB***، اما الواردات فإنها تسجل في الجانب المدين وفق طريقة **CIF****.

• ميزان الخدمات (حساب التجارة غير المنظورة):

يشتمل هذا الميزان على صادرات و واردات الخدمات، و يطلق عليها مصطلح التجارة غير المنظورة لأن الخدمات تتميز بميزة اللاملموسية، و لهذا فان صادراتها و وارداتها لا تمر على نظر مصالح الجمارك؛ و من اهم الخدمات التي يحصيها هذا الميزان، نجد خدمات النقل بكل أنواعه، خدمات السياحة بكل فروعها، الى جانب خدمات التأمين.

يشكل ميزان السلع و ميزان الخدمات الجزء الأساسي لحساب العمليات الجارية، حيث يعتمد عليهما معا في تقدير القدرة التنافسية لبلد ما.

• حساب الدخل الأولي:

ظهر هذا الحساب في الطبعة السادسة لميزان المدفوعات الذي اصدره صندوق النقد الدولي سنة 2009، حيث يسجل في هذا الحساب مجموعة العوائد التي يحصل عليها المقيمون و غير المقيمون، نتيجة مساهمتهم في عملية الانتاج خارج حدود البلد الذي يقيمون فيه، أو كمقابل مالي على الموارد المادية، الطبيعية و كذلك رؤوس الأموال المستثمرة خارج حدود البلد، و بالرغم من ان حركة رؤوس

* Free On Board: تعني ان قيمة السلعة تساوي تكلفتها على ظهر السفينة، دون احتساب تكاليف النقل و التأمين.
** Cost, Insurance and Freight: تعني ان قيمة السلعة تساوي تكلفتها على ظهر السفينة، مع احتساب تكاليف النقل و التأمين.

الاموال عبر حدود البلد تسجل في حساب راس المال، فان عوائد استثمار رؤوس الاموال تسجل في حساب الدخل الأولي، و يضم هذا الاخير نوعين من العوائد هما⁴:

➤ الدخل المرتبط بعملية الانتاج: تسجل فيه مختلف مساهمات المقيمين في عمليات الانتاج خارج حدود البلد، و كذلك مساهمات غير المقيمين في عمليات الانتاج محليا، مثل اجور العاملين المادية و العينية، و انواع الضرائب و الدعم المقدم على المنتجات المنتجة بعوامل الانتاج الاجنبية؛

➤ الدخل المرتبط بملكية الأصول المالية و غيرها من الأصول غير المنتجة: تضم العوائد المترتبة على تأجير الموارد الطبيعية و توفير الاصول المالية مثل الأرباح و الفوائد والارباح المعاد استثمارها.

و يقدم الفصل الحادي عشر من دليل صندوق النقد الدولي تفصيلا لمكونات حساب الدخل الأولي، و كيفية تقييم كل عنصر من عناصر الحساب، حيث تسجل العوائد المترتبة على الانتاج والاستثمار المحلي في الخارج في الجانب الدائن، على اعتبار انها تمثل حقوق محلية سيتم تحصيلها، اما عوائد استثمارات غير المقيمين محليا تسجل في الجانب الدائن، باعتبار التزاما اتجاه الاطراف غير المقيمة.

• حساب الدخل الثانوي:

تسجل في هذا الحساب جميع التحويلات التي تتم من جانب واحد، اي هي عبارة عن مجموعة المعاملات التي تكون في اتجاه واحد، دون ان يخلق مقابلهما التزاما للطرف المستقبل لها اتجاه الطرف المقدم لها، مثل تحويلات المغتربين الشخصية و كذلك الهدايا و المساعدات و الهبات، سواء كانت خاصة او رسمية، التي تقدمها اطراف معينة الى جهات مقيمة محليا، او تلك المقدمة من قبل جهات محلية الى أطراف خارج الحدود؛ غير ان هاته التحويلات يمكن ان تكون في شكل تحويلات رؤوس أموال، هاته الاخيرة يتم تسجيلها في حساب راس المال و لا تسجل في هذا الحساب⁵.

ب. حساب رأس المال:

يسجل في هذا الحساب جميع حركات رؤوس الاموال التي تكون عبر حدود البلد، حتى تلك التي تكون في شكل تحويلات من جانب واحد، حيث يتم تسجيل رؤوس الاموال للمقيمين و المستثمرة خارج حدود البلد في الجانب الدائن، بينما تسجل رؤوس الاموال لغير المقيمين و المستثمرة في الاقتصاد المحلي في الجانب المدين، و يضم حساب راس المال نوعين من رؤوس الأموال، و ذلك كما يلي⁶:

- رؤوس اموال طويلة الأجل: و تضم مجموعة الاستثمارات التي يقوم بها افراد مقيمين خارج حدود البلد لمدة تزيد عن السنة، و قد تكون رؤوس الاموال طويلة الاجل في شكل استثمارات مباشرة يقوم من خلالها المقيمون بتشبيد مصانع و مؤسسات، او في شكل استثمارات في محفظة الأوراق المالية، تكون مدتها اكثر من سنة واحدة، الى جانب القروض طويلة الأجل، و التحويلات الرأسمالية في جانب واحد؛
- رؤوس الأموال قصيرة الأجل: يشتمل على مجموعة المعاملات الرأسمالية التي تكون لمدة نقل عن السنة، وتشمل عمليات الاستثمار في الاوراق التجارية، الودائع و القروض المصرفية قصيرة الاجل.

ج. حساب التسويات الرسمية:

يضم هذا الحساب مجموعة الأدوات التي تعتمد عليها الدول في تسوية الحقوق و الالتزامات المترتبة على المبادلات الدولية للدول، حيث انه بعد تقدير رصيد حساب العمليات الجارية و رصيد حساب راس المال، و التي يعبر عليها بالمعاملات فوق الخط، فان رصيد كلى الحسابين يمكن ان ينتج عنه حقوق او ديون للبلد اتجاه البلدان الاخرى، يتم تسوية تلك الحقوق بالاعتماد على احد عناصر حساب التسويات الرسمية، حيث يضم هذا الحساب مجموعة الأدوات المقبولة دوليا لتسوية تلك المعاملات، في مقدمتها نجد: الذهب، العملات القابلة للتحويل^{*}، حقوق السحب الخاصة، و حساب البلد

⁶وليد عبيدي عبد الـ ميزان المدفوعات بوصفه أداة في التحليل الاقتصادي المديرية
8. تم الاطلاع عليه يوم 2016/11/23 على الساعة 10:02. على الرابط التالي: <https://www.cbi.iq/documents/waleed%20-11.pdf>

* ساد هذا النوع من العملات
تعمل خلالها وفق قاعدة الذهب، و بالتالي فان العملات القابلة للتحويل هي تلك العملات التي تعلن دولها امكانية تحويل عملتها الى ذهب عند الطلب.

لدى صندوق النقد الدولي. و لهذا نجد ان رصيد حساب التسويات الرسمية يكون معاكسا لرصيد العمليات فوق الخط.

د. فقرة السهو و الخطأ:

يتم الاعتماد على حساب التسويات الرسمية من اجل تسوية الحقوق المترتبة عن المعاملات التجارية، مما يجعل ميزان المدفوعات يميل الى ان يكون متوازنا محاسبيا، غير ان سوء تقدير بعض عناصر الحسابات السابقة، نتيجة عدم توفر البيانات الحقيقية عن قيم تلك العناصر، او بسبب سوء اختيار سعر الصرف لتقدير المعاملات التي بعملات مختلفة، او نظرا لسرية بعض البيانات لارتباطه بالأمن القومي، كل هذا يمكن ان يساهم في ظهور تباين بين رصيد العمليات فوق الخط، و رصيد حساب التسويات الرسمية، ولهذا اقترح صندوق النقد الدولي انشاء حساب السهو و الخطأ، يسجل فيه الفرق غير المفسر بين رصيد العمليات فوق الخط و رصيد حساب التسويات الرسمية، و هذا حتى يكون ميزان المدفوعات متوازنا محاسبيا، اي الجانب الدائن يساوي الجانب المدين؛ يوضع فقرة السهو و الخطأ في الغالب اسفل حساب راس المال.

II. الأهمية الاقتصادية لميزان المدفوعات:

تنشأ أهمية ميزان المدفوعات اقتصاديا من مجموعة الوظائف التي يمكن ان يقدمها في مجال التخطيط الاستراتيجي لاقتصاد البلد، الى جانب مساهمته في تفسير بعض الظواهر الاقتصادية والسياسية التي هي محل بحث من قبل الباحثين الاقتصاديين، و من اهم وظائف ميزان المدفوعات يمكن ذكر ما يلي⁷:

1. يعبر عن درجة ارتباط الاقتصاد القومي بالاقتصاد العالمي، اي شكل علاقة الاعتماد المتبادل بين الاقتصادي القومي و الاقتصاد العالمي؛
2. المساهمة في صياغة السياسة التجارية الدولية للبلد، على اعتبار ان ميزان المدفوعات يعتبر من اهم المؤشرات التي يعتمد عليها عند صياغة تلك السياسات، حيث يوفر للمسؤولين معلومات عن

⁷ نوزاد عبد الرحمان الهيتي و منجد عبد اللطيف الخشالي، مرجع سبق ذكره. ص 43.

حجم و طبيعة الصادرات و الواردات التي تمت خلال الفترة المدروسة، فاذا لاحظت الحكومة على سبيل المثال ارتفاع في واردات المواد الاستهلاكية غير الاساسية، فان هذا يمكن ان يقود المسؤولين الى التفكير في الحد من تلك الواردات، عبر خلق مجموعة من العراقيل المشروعة دولياً، من اجل اعاقه تدفق تلك الواردات، و بالتالي فان اساس هاته السياسة يعود الى مؤشر ميزان المدفوعات؛

3. يوفر ميزان المدفوعات البيانات و المعلومات المهمة في تفسير الكثير من الظواهر الاقتصادية، حيث نجد ان الكثير من الباحثين في ميدان العلوم الاقتصادية، يركزون على دراسة علاقة ميزان المدفوعات بالكثير من المتغيرات الاقتصادية الاخرى، مثل نظام سعر الصرف، او السياسة المالية او الاستثمار الاجنبي المباشر؛

4. يعبر عن الوضعية الاقتصادية للبلد خلال الفترة المدروسة، و لهذا نجد ان المنظمات الاقتصادية الدولية و في مقدمتها صندوق النقد الدولي و البنك الدولي، تعتمد على وضعية ميزان المدفوعات من اجل صياغة الاصلاحات الاقتصادية التي تقدمها للدول التي تطلب مساعدتها، كما ان تلك المنظمات تعتمد على وضعية ميزان المدفوعات من اجل مراقبة تطور الاصلاحات الاقتصادية التي قدمتها لتلك الدول؛

5. يعتبر احد الاسس التي يعتمد عليها لدراسة تطور سعر الصرف في الاسواق العالمية، حيث ان ميزان المدفوعات للدول الاقتصادية الكبرى شكل محور اهتمام الاقتصاديين في مختلفة دول العالم، حيث يعتمدون عليه من اجل تقدير شكل التطور في اسعار الصرف لعملات تلك الدول المتقدمة؛

6. يسمح بتحديد طبيعة و شكل العلاقات الاقتصادية الدولية، حيث نجد ان الكثير من تلك العلاقات كانت لأسباب اقتصادية، حيث نجد ان التكتلات الاقتصادية الدولية التي ميزت الاقتصاد العالمي اليوم، كان اساسها تحقيق قوة اقتصادية تستطيع المنافسة على المستوى العالمي، و يتم تحديد الدول التي يتم التكتل معها بناء على المعلومات الواردة في ميزان المدفوعات للبلد عن صادراته و وارداته مع الدول التي يريد التكتل معها، اي ان كل بلد من مصطلحته توسيع علاقاته مع المتعاملين الاقتصاديين المهمين بالنسبة اليه.

III. توازن و اختلال ميزان المدفوعات.

عند التطرق الى هيكل ميزان المدفوعات في العناصر السابقة، تحدثنا عن توازن ميزان المدفوعات محاسيبيا، اي ان الجانب المدين له يكون مساويا للجانب الدائن، غير الحديث في هذا العنصر سوف ينصب حول توازن ميزان المدفوعات من الناحية الاقتصادية، و لكي يتم هذا فانه يجب التطرق الى مفهوم المعاملات التلقائية و الرسمية.

1. مفهوم المعاملات التلقائية (المستقلة):

يقصد بها مجموعة المعاملات التي يقوم بها البلد بصفة تلقائية، دون الاخذ بعين الاعتبار اي متغيرات اقتصادية اخرى، و يضم هذا الحساب مجموعة المعاملات التي تعرف بالمعاملات فوق الخط⁸، و هي عناصر حساب العمليات الجارية، و عناصر حساب رأس المال، فاذا تحدثنا عن حساب راس المال طويل الاجل على سبيل المثال، فان بنود هذا الحساب تتم نتيجة حركة رؤوس أموال اطراف مقيمة داخل البلد الى خارج الحدود، و هذا من اجل تحصيل بعض الفرص الاستثمارية التي يتوقعون الحصول عليها هناك، اي ان حركة رؤوس الاموال كانت بهدف الربح، و ليس بسبب ارتباطه بعنصر اخر من عناصر ميزان المدفوعات⁹؛

2. مفهوم المعاملات الرسمية (معاملات التسوية):

تعتبر المعاملات التابعة لهذا الصنف من المعاملات غير المستقلة كسابقتها، و انما تكون تابعة لقيم المعاملات السابقة، اي انه يتم من خلالها تسوية المعاملات السابقة، و لهذا فهي تضم مجموعة الأدوات المستخدمة في التسوية، و التي تشكل محتوى حساب التسويات الرسمية.

3. التوازن الاقتصادي لميزان المدفوعات:

من الناحية الاقتصادية يكون ميزان المدفوعات في حالة توازن، اذا كانت قيمة رصيد المعاملات التلقائية مساوية لصفر، اي ان الجانب الدائن له يساوي الجانب المدين، مما يعني عدم الحاجة الى حساب التسوية لتحقيق التوازن، اما اذا لم يتساوى جانبي حساب المعاملات التلقائية، فان ميزان المدفوعات يكون في حالة خلل، هذا خلال يكون وفق حالتين: اما ان يكون الجانب الدائن اكبر من

⁸ توريد كامل آل شبيب، مرجع سبق ذكره. ص 83 .

⁹ نوزاد عبد الرحمان الهيتي و منجد عبد اللطيف الخشالي، مرجع سبق ذكره. ص 48.

الجانب المدين، مما يدل على ان ميزان المدفوعات هو في حالة فائض، اي ان للبلد حقوق على بلدان اخرى، يترتب عنها تحصيل مجموعة من الايرادات، او في الحالة المعاكسة، حينما يكون الجانب المدين اكبر من الجانب الدائن، مما يعني حصول عجز في ميزان المدفوعات، يستوجب تسويته من خلال حساب التسوية للبلد، .

4. أسباب الاختلال في ميزان المدفوعات

يحصل الاختلال في ميزان المدفوعات نتيجة اختلال أحد العناصر المكونة له، و عموما يحدث اختلال في تلك العناصر بناء على مجموعة الاسباب التالية¹⁰:

أ. التقييم الخاطئ لسعر الصرف:

يلعب سعر الصرف دورا اساسيا في توازن و اختلال ميزان المدفوعات، على اعتبار ان سعر الصرف يرتبط بالقدرة التنافسية للمنتجات المحلية، و كلما كان سعر صرف العملة المحلية منخفضا كلما زاد هذا من تنافسية المنتجات المحلية، مما يدعم صادرات البلد مقابل وارداته، و بالتالي تحسن وضعية ميزان المدفوعات؛ من جهة اخرى يرتبط سعر الصرف بمدخيل البلد، حيث يحاول كل بلد تحصيل اموال صادراته بالعملات التي تتمتع باستقرار في سعر صرفها، مما يحفظ لها قيمتها في المستقبل.

ب. أسباب هيكلية:

يرتبط هذا النوع من الاسباب بظروف العرض و الطلب في الاسواق المحلية، حيث ان ظروف الانتاج المحلي، و مدى قدرته على تلبية الطلب المحلي و التوجه نحو التصدير، و عليه فانه في حالة تقصير الة الانتاج المحلية عن تلبية احتياجات السوق المحلي من عدد كبير من المنتجات، فان هذا يؤدي الى الاعتماد على الواردات من اجل تلبية تلك الاحتياجات، مما يؤدي الى عجز في ميزان المدفوعات، خاصة في ظل حجم صغير للصادرات؛

¹⁰ جميل محمد خالد، أساسيات الاقتصاد الدولي، الطبعة الأولى، الأكاديميون للنشر و التوزيع، الأردن، 2014. 168-170.

ج. أسباب دورية:

ترتبط هذه الاسباب بالدورات الاقتصادية، حيث ان اقتصاد اي دولة يمكن ان يواجه بعض التقلبات الاقتصادية الدورية، تنقله من فترات كساد الى فترات رواج، و بالتالي فان هذا يمكن ان يؤثر على وضعية ميزان المدفوعات خلال فترة تلك التقلبات الدورية؛

د. الظروف الطارئة:

و هي الظروف التي لا تكون دائما و انما في اوقات نادرة من السنة، و تشمل الكوارث الطبيعية و الحروب، الى جانب التغير في اذواق المستهلكين الدولية، كل هاته الظروف يمكنها التأثير على وضعية ميزان المدفوعات خلال تلك الفترة؛

5. أنواع الاختلالات في ميزان المدفوعات:

من خلال الاسباب سابقة الذكر، يتضح ان ميزان المدفوعات يمكن ان يواجه الانواع التالية من الاختلالات:

أ. الاختلال العارض: و هو الاختلال الذي يحدث نتيجة الظروف الطارئة؛

ب. الاختلال الموسمي: يحدث هذا النوع من الاختلالات في ميزان المدفوعات للدول التي تحتوي صادراتها و وارداتها على حجم كبير من المنتجات الموسمية، و بالتالي فان ميزان المدفوعات للفترة التي تسبق مواسم تسويق تلك المنتجات يختلف عنه في الفترة التي تلي تحصيل تلك المنتجات؛

ج. الاختلال الدوري: يكون نتيجة الاسباب الدورية التي سبق الحديث عنها؛

د. الاختلال الهيكلي: يكون هذا النوع من الاختلال لفترات زمنية طويلة، و ينتج عن اختلال في الخصائص الهيكلية لاقتصاد البلد.

6. مناهج تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات:

يمكن ان يتم تصحيح اختلال ميزان المدفوعات عبر مجموعة من المناهج، هاته الاخيرة تساهم في تصحيح الاختلال بالاعتماد على مجموعة من الآليات، و فيما يلي بعض المناهج و الآليات التي يمكن الاعتماد عليها لتصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات.

أ. منهج المرونات:

• شرط Marshall و Lerner كأساس لمنهج المرونات

يرجع الفضل في تطوير هذا النموذج الى الاقتصادي Robinson سنة 1937، حيث حاول تطوير أفكار كل من Marshall و Lerner من اجل تحديد الكيفية التي يساهم بها سعر الصرف في اعادة التوازن الى ميزان المدفوعات؛ يركز منهج المرونات على التوازن في الميزان التجاري للسلع المنظورة و غير المنظورة، حيث يرى بأن اعادة التوازن لهذا الميزان التجاري بإمكانه المساهمة بشكل كبير في توازن ميزان المدفوعات؛

يعتمد منهج المرونات في تحليله على كل من مرونة الصادرات (E_X) للتغير في سعر الصرف، و مرونة الواردات (E_M) للتغير في سعر الصرف، حيث تقيس كلى المرونتين مدى التغير في الصادرات او الواردات نتيجة التغير في سعر صرف العملة المحلية بوحدة واحدة؛ حيث يرى Robinson أن مساهمة سياسة تغيير سعر الصرف للعملة المحلية في تعديل اختلال ميزان المدفوعات يرتبط بكل من E_X و E_M ، و ذلك حسب الاشكال التالية¹¹:

➤ في حالة ($E_X + E_M \geq 1$): و هو ما يعرف بشرط Marshall و Lerner، فان

تخفيض سعر الصرف العملة الوطنية يساهم في معالجة الاختلال في الميزان التجاري؛

➤ في حالة ($E_X + E_M = 1$): في هذه الحالة ان اي تغير في سعر صرف العملة

المحلية لن يآثر على الاختلال في ميزان المدفوعات؛

¹¹ دوحة، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري و سبل علاجها: دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، السنة الجامعية 2014/2015. 142.

➤ في حالة $(E_X + E_M \leq 1)$: تعتبر هذه الحالة معاكسة لشرط Marshall و Lerner حيث ان تخفيض سعر صرف العملة المحلية يؤدي الى زيادة الاختلال في ميزان المدفوعات.

• معالجة الخلل حسب منهج المرونات باستخدام آلية الاسعار:

يعتمد منهج المرونات في تحليله لكيفية معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات على آلية الأسعار، حيث تنص هاته الآلية على انه عند القيام بتخفيض سعر صرف العملة المحلية من اجل معالجة العجز في ميزان المدفوعات، فان هذا يؤدي الى ارتفاع اسعار المنتجات محليا، اي ان اسعار المنتجات المستوردة تصبح مرتفعة في السوق المحلي، بينما تنخفض اسعار المنتجات المحلية المصدرة الى الاسواق الاجنبية¹²، و ينتج عن هذا زيادة الطلب الأجنبي على المنتجات المحلية، أي زيادة الصادرات، و في المقابل يحدث تراجع في الطلب على المنتجات المستوردة في السوق المحلي، اي تراجع الواردات، مما يؤدي في الاخير الى استعادة التوازن في الميزان التجاري و ميزان المدفوعات.

ب. منهج الاستيعاب:

ظهر هذا المنهج على يد الاقتصادي Alexander سنة 1952، الذي حاول تحليل الاختلال في ميزان المدفوعات وفق نظرة اقتصادية كلية، و تقوم الفكرة العامة لهذا المنهج على ان الاختلال في ميزان المدفوعات يحدث عندما يعجز الناتج المحلي على تلبية احتياجات الاستهلاك و الاستثمار والنفقات الحكومية، هاته الاحتياجات عبر عنها بمصطلح الاستيعاب، فاذا انطلقنا من المعادلة التالية¹³:

$$Y=C+I+G+(X-M)$$

Y: تمثل الناتج القومي
C: تمثل الانفاق الاستهلاكي
I: تمثل الانفاق الاستثماري
G: تمثل الانفاق الحكومي
X: تمثل الصادرات
M: تمثل الواردات

و عليه فان الاستيعاب $G+I+C =$

¹² هجير عدنان زكي، دار الفكر، سوريا، 2008. 274
¹³ 150.

و بالتالي فان الاختلال في ميزان المدفوعات = الدخل القومي - حجم الاستيعاب؛ و عليه يرى Alexander ان تصحيح الاختلال يمكن ان يكون عبر زيادة الدخل القومي، او عبر تخفيض الاستيعاب؛ فاذا تحدثنا عن دور سعر الصرف في تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات، فان هذا الدور اصبح غير تباشر، بل اصبح يمر عبر الدخل القومي و الاستيعاب، اي ان تخفيض سعر صرف العملة المحلية، يجب ان يساهم في زيادة الدخل القومي، او يساهم في تخفيض الاستيعاب، حتى يتمكن من معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات.

ج. المنهج النقدي:

يعتبر الاقتصادي Polak اول من تطرق الى المنهج النقدي سنة 1957، ثم طوره من بعده عدد من الاقتصاديين امثال Mundell. و ينظر رواد هذا المنهج الى الاختلال في ميزان المدفوعات على انه اختلال نقدي، و ليس حقيقي، أي انه ينتج عن اختلال في العرض و الطلب النقدي، و ليس راجعا الى اختلال في حركة السلع و المنتجات دوليا؛ و حسبهم فان ارتفاع زيادة عرض النقود محليا مقارنة بالطلب عليها، سوف يؤدي الى زيادة الطلب على المنتجات المحلية و الاجنبية، مما يؤدي الى عجز في ميزان المدفوعات¹⁴؛

يرى اصحاب هذا المنهج انه من اجل معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات، فانه يجب على السلطات النقدية في البلد العمل على تخفيض من عرض النقود محليا، مما يؤدي الى تراجع الطلب على المنتجات في السوق المحلي، و عند انتهاج تلك السلطات سياسة تخفيض سعر صرف العملة المحلية، فان هذا يساهم في ارتفاع الاسعار محليا، و انخفاض اسعار المنتجات المحلية في الاسواق الاجنبية، مما يؤدي الى تراجع الواردات و زيادة الصادرات، هذا يؤدي الى معالجة العجز في ميزان المدفوعات¹⁵.

¹⁴ زراقة محمد، آثار تقلبات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات دراسة قياسية - حالة الجزائر 2014/1990، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، السنة الجامعية 2016/2015. 74.

¹⁵ تغيير الدينار ، على ميزان المدفوعات في الفترة ما بين 2010/1990، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الدكتور يحي فارس المدية، الجزائر، السنة الجامعية 2012/2011. 106.

IV. تطور ميزان المدفوعات للجزائر:

عرف ميزان المدفوعات للجزائر تذبذبا في تطوره منذ الاستقلال، ارتبط ذلك التذبذب بضعف الانتاجي الصناعي و الخدماتي الذي عانت منه الجزائر بعد استقلالها سنة 1962، مما جعل وضعية ميزان المدفوعات ترتبط بتجارة المواد الأولية، و في مقدمتها المحروقات. غير انه بعد الاصلاحات التي قامت بها الجزائر بدعم من صندوق النقد الدولي، و البنك العالمي بداية من سنة 1989، جعلت تطور ميزان المدفوعات يأخذ منحى اخر، خاصة منذ بداية سنة 2000، اين شكل تصاعد اسعار المحروقات السمة المميزة للتطورات الاقتصادية في الجزائر خلال تلك الفترة، و الجدول التالي يلخص اهم مؤشرات ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 2014/2000.

جدول رقم (25) : مؤشرات ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 2014/2000

رصيد ميزان	رصيد حساب العمليات الجارية					
7,57	-1,36	8,93	9,35	21,06	21,65	2000
6,19	-0,87	7,06	9,48	18,53	19,09	2001
3,66	-0,71	4,37	12,01	18,11	18,71	2002
7,47	-1,37	8,84	13,31	23,99	24,47	2003
9,25	-1,87	11,12	17,95	31,55	32,22	2004
16,94	-4,24	21,18	19,86	45,59	46,33	2005
17,73	-11,22	28,95	20,68	53,61	54,74	2006
29,55	-0,99	30,54	26,35	59,61	60,59	2007
36,99	2,54	34,45	37,99	77,19	78,59	2008
3,86	3,45	0,41	37,4	44,42	45,18	2009
15,32	3,17	12,15	38,89	56,12	57,09	2010
20,14	2,37	17,76	46,92	71,66	72,88	2011
12,05	-0,36	12,41	51,56	70,58	71,33	2012
0,13	-0,86	0,99	54,98	63,66	64,71	2013
-5,88	3,55	-9,43	59,67	58,36	59,99	*2014

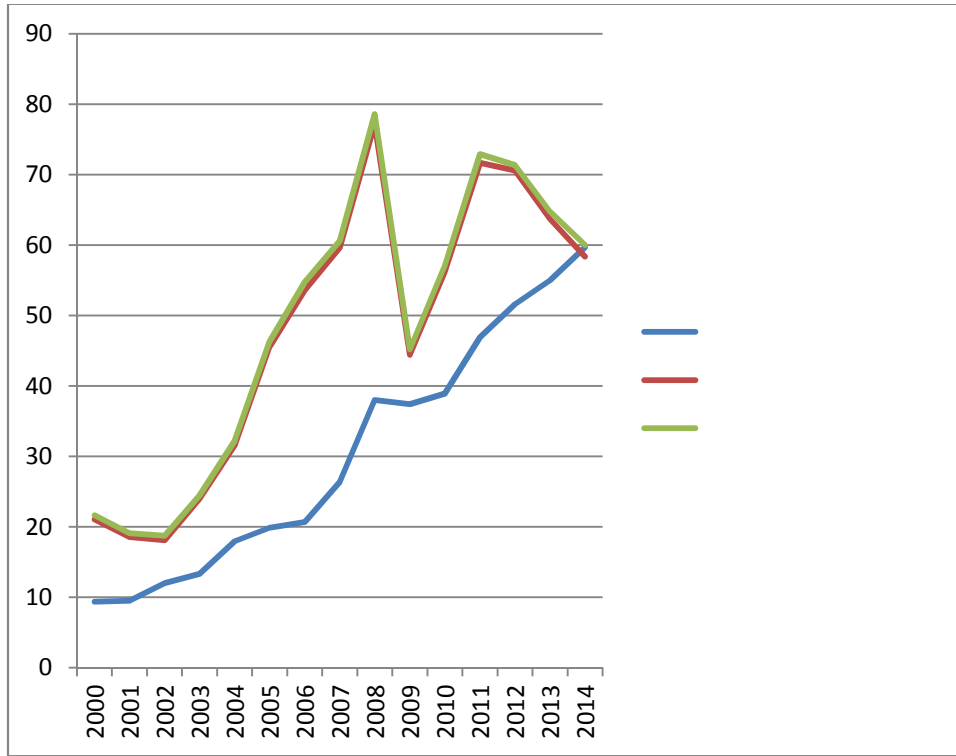
المصدر: احصائيات بنك الجزائر لسنوات 2002، 2006، 2010 و 2014.

1. تطور الميزان التجاري:

يوضح الشكل التالي تطور صادرات و واردات الجزائر خلال الفترة 2014/2000.

* احصائيات تقديرية.

شكل رقم (1.5): تطور صادرات و واردات الجزائر خلال الفترة 2014/2000



المصدر: تم اعداده بناء على البيانات الواردة في الجدول رقم (2.5) .

يتضح من الشكل السابق مدى التطابق بين منحنى تطور اجمالي الصادرات و منحنى تطور صادرات المحروقات، مما يؤكد فكرة كون الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي، يعتمد في الدرجة الأولى على مداخل صادرات المحروقات، و بالتالي فان الوجه الآخر لهذا الشكل يدل على ضعف الصادرات خارج المحروقات، و يرجع السبب في ذلك الى ضعف اجمالي الانتاج خارج المحروقات، و يدخل في هذا الاطار كل من الانتاج الصناعي و الزراعي، و من جهة اخرى اثر تراجع اسعار المحروقات بداية من سنة 2011 على اجمالي المداخل المحصلة، و هو من اهم السلبيات التي ترتبط بالاقتصاد الريعي.

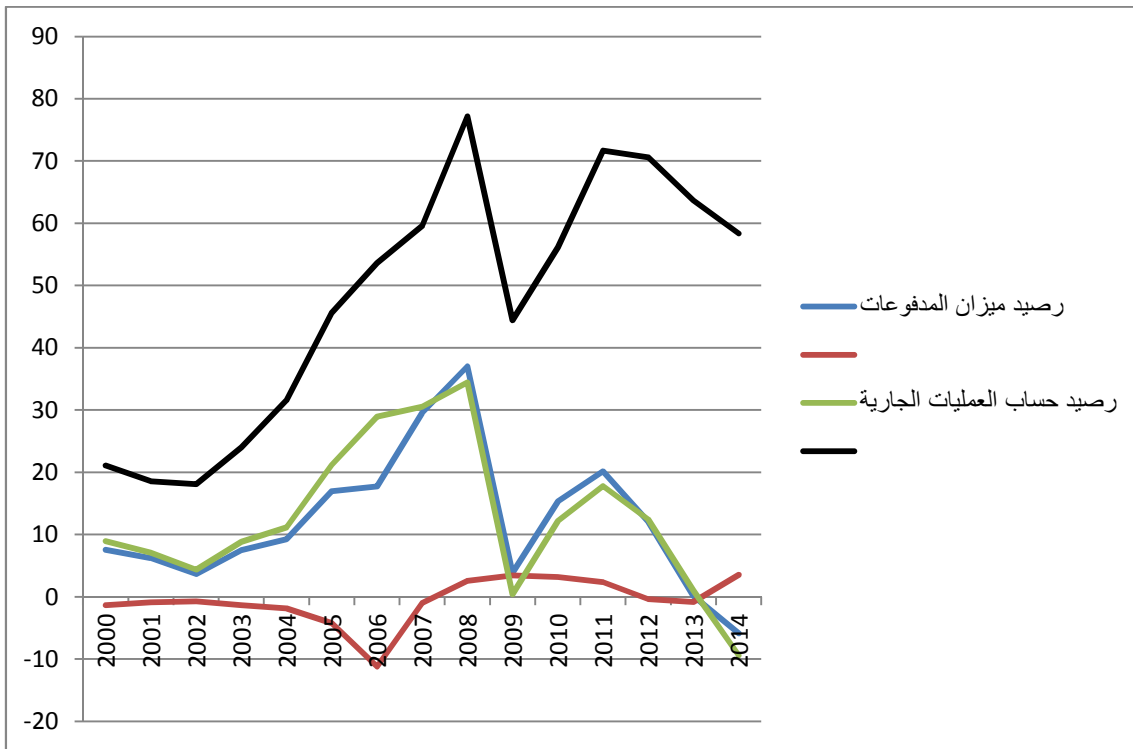
من جهة اخرى شهدت الواردات تزايدا مستمرا منذ سنة 2000، ارتبط هذا التزايد بزيادة الطلب المحلي على المعدات الصناعية و المنتجات نصف المصنعة، الى جانب زيادة الطلب على المنتجات الغذائية، و بالرغم من ان المعدات الصناعية و المنتجات نصف المصنعة تشكل الجزء الأكبر من الواردات، بنسبة تقدر ب 65,77 بالمائة من اجمالي الواردات، فان هاته الواردات تم استخدام جزء كبير منها في تمويل السوق المحلي بالمنتجات التي يحتاجها، و كانت مساهمتها قليلة نسبيا في الصادرات، وهو ما يعبر عن ضعف هيكل في ميزان المدفوعات الجزائري؛

من جهة اخرى شكلت واردات المواد الغذائية نصيبا معتبرا في الواردات الاجمالية، اين شكلت واردات الحليب و مشتقاته الجزء الاكبر من تلك الواردات، هذا في الوقت التي حاولت فيه الدولة الاستثمار في مختلف صيغ انتاج الحليب، غير انه يتبين ان تلك المحاولات لم تصل الى المستوى المطلوب. كما سجلت الفترة السابقة تراجع واردات المنتجات الاستهلاكية غير الغذائية، سببها الرئيسي تراجع واردات السيارات، بسبب القيود التي فرضتها الدولة على هذا النوع من المنتجات.

2. تطور الرصيد الاجمالي لميزان المدفوعات

يتضح من بيانات الجدول السابق، ان رصيد ميزان المدفوعات للجزائر ظل مرتبطا بتطور صادرات المحروقات، و الشكل التالي يبين تطور رصيد ميزان المدفوعات للجزائر .

الشكل رقم (25) : تطور رصيد ميزان المدفوعات للجزائر خلال الفترة 2014/2000.



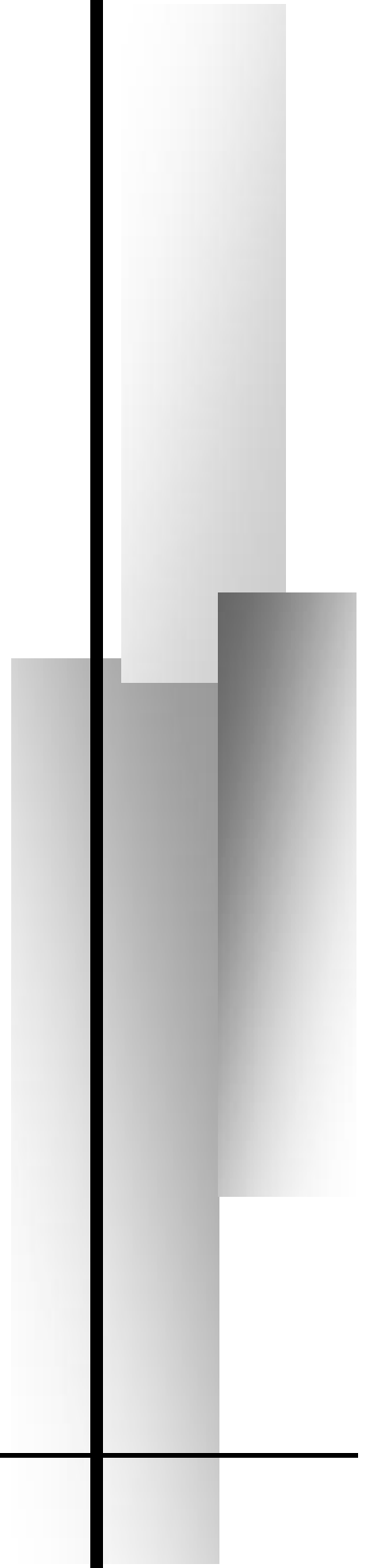
المصدر: تم اعداده بناء على البيانات الواردة في الجدول رقم (25) .

حيث سمح ارتفاع اسعار المحروقات من بقاء ميزان المدفوعات في حالة فائض، ماعدا سنة 2014 التي وحدها سجلت عجز في ميزان المدفوعات، بسبب الانخفاض الكبير في أسعار النفط.

الفصل السادس

أخطار الصرف و تقنيات

التغطية



الفصل السادس: أخطار الصرف و تقنيات التغطية

تحدثنا في الفصول السابقة عن الحركة المادية للسلع و الخدمات عبر الدول، و يقابل تلك الحركة المادية عمليات تسوية نقدية لتلك المعاملات، و هذا عبر الاعتماد على مجموعة من الأدوات من بينها العملات الدولية، هاته الاخيرة يتم من خلالها تقييم و تسوية مختلف المعاملات الدولية وفق معدلات تعرف بمعدلات الصرف؛

يتم تحديد معدلات الصرف في مختلف الدول عبر مجموعة من الانظمة تعرف بنظام الصرف، تختلف تلك الانظمة من بلد الى اخر و من زمن الى اخر، باختلاف الظروف التي يمر بها ذلك البلد، وينشأ عن سوء اختيار و تطبيق ذلك النظام جملة من المخاطر، يتوجب مواجهتها الاعتماد على ادوات ادارة المخاطر.

1. مفهوم سعر الصرف و أنظمته:

1. تعريف سعر الصرف:

ببساطة يمكن النظر الى سعر الصرف على انه " ذلك السعر او المعدل الذي يتم من خلاله تبادل و تقييم العملات ببعضها البعض"¹، اي انه يعبر عن عدد الوحدات من عملة ما اللازمة للحصول على وحدة واحدة من عملة اخرى، و يتم التعبير عن كل عملة من خلال الاعتماد على معيار ISO4217 و هو معيار صادر عن المنظمة الدولية للمعايير (ISO) يعبر هذا المعيار عن كل عملة من خلال رمز به ثلاث أحرف، الحرفين الأوليين يرمزان الى البلد يتم تحديده بالاعتماد على معيار (ISO 3166-1)، و الحرف الثالث هو عبارة عن الحرف الأول لعملة البلد²، فمثلا نجد ان رمز الدولار الأمريكي هو USD، حيث ان US تعبر عن رمز الولايات المتحدة الأمريكية، بينما حرف D هو الحرف الأول للدولار بالإنجليزية Dollar، و يرمز للدينار الجزائري بالرمز DZD، حيث يعبر الحرفين

¹ Alexis Jacquemin, Henry Tulkens, Paul Mercier, **Fondements d'économie politique**, 3^{ème} Edition, De Boeck Université, 2001. P 495.

² http://www.iso.org/iso/home/standards/currency_codes.htm. Consulté le 13/12/2016 à 21 :50.

DZ على رمز الجزائر، بينما يعني الحرف D الحرف الاول من كلمة دينار؛ و يتم تسعير العملات الأجنبية وفق احدى الطرق التالية:

- طريقة التسعير غير المباشر: و يتم تسعير عملة معينة حسب هذه الطريقة، عبر تحديد عدد الوحدات الواجب دفعها من تلك العملة مقابل الحصول على وحدة واحدة من عملة اخرى؛
- طريقة التسعير المباشر: وفق هذه الطريقة فانه يتم تحديد سعر عملة ما عن طريق تحديد عدد الوحدات التي يجب دفعها من عملة اخرى مقابل الحصول على وحدة واحدة من تلك العملة³؛
- الاسعار المشتقة او المتقاطعة: هذا النوع من التسعير يحاول ايجاد معدل الصرف بين عملتين لا يتم تداولهما مباشرة في ذلك السوق، بل يتم تحديد معدل التبادل انطلاقا من سعر الصرف لتلك العملتين مع عملة اخرى ثالثة مشتركة بينهما⁴؛ فاذا تحدثنا عن سعر صرف الجنيه الاسترليني مقابل الاورو في الجزائر، فان النظام المصرفي في الجزائر لا يضع معدل تبادل مباشر بين العملتين، و عليه فان المتعاملين في سوق الصرف يقومون بتحديد معدل التبادل بينهما اعتمادا على سعر الصرف لكل عملة منهما مقابل الدينار الجزائري؛ فاذا كان سعر صرف العملتين في الجزائر هو كالتالي: 1 اورو = 180 دج؛ 1 جنيه استرليني = 216 دج. فان سعر صرف الاورو مقابل الجنيه الاسترليني في الجزائر هو $1 \text{ أورو} = \frac{180}{216} = 0,833$ جنيه استرليني، ويجدر الاشارة الى ان معدل التبادل هذا هو خاص بالسوق الجزائري فقط، و ليس بالسوق العالمي ككل، اي انه بالإمكان ان نجد سعر صرف مختلف في سوق الصرف لبلد اخر.

و نجد ان طريقة التسعير غير المباشر مستخدمة في الكثير من دول العالم و من بينها الجزائر، بينما تستخدم طريقة التسعير المباشر في بعض الدول الاوروبية؛ اما الولايات المتحدة الامريكية فإنها تعتمد كلى الطريقتين، حيث تستخدم طريقة التسعير المباشر عند التعامل مع متعاملين من داخل امريكا، بينما تعتمد على طريقة التسعير غير المباشر عند التعامل مع متعاملين من خارج البلد ماعدا المتعاملين القادمين من انجلترا.

³ الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003. 96.
⁴ سعيد صحراوي، محددات سعر الصرف: دراسة قياسية لنظرية تعادل القوة الشرائية و النموذج النقدي في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، السنة الجامعية 2010/2009. 8.

2. أشكال سعر الصرف:

يمكن التمييز بين الانواع التالية من سعر الصرف.

أ. سعر الصرف الاسمي:

هو سعر الصرف الذي يتم تحديده من قبل احدى الجهات المشرفة على نشاط سوق الصرف في ذلك البلد، يتم تحديد هذا النوع من سعر الصرف بطريقة تتناسب مع السياسة المالية للبلد، من اجل تحقيق بعض الاهداف الاقتصادية و السياسية لذلك البلد، مثل اعادة التوازن لميزان المدفوعات، و زيادة تنافسية المنتجات المحلية⁵، و بالتالي فان سعر الصرف الاسمي يكون موجها من قبل جهة معينة، و قد يتناقض مع بعض القواعد الاقتصادية، على سبيل المثال، نجد ان سعر صرف اليوان الصيني ظل منخفضا، بالرغم من التقدم الذي حققه الاقتصاد الصيني خلال العقود الاخيرة، و من بين الاسباب التي دفعت الحكومة الصينية لاتخاذ هذه السياسة، هو سعيها للحفاظ على التنافسية السعيرية لمنتجاتها في الاسواق الدولية.

يمكن ان نميز بين نوعين من سعر الصرف الاسمي هما:

- سعر الصرف الرسمي: يتم تحديده من قبل الحكومة من اجل تسوية المعاملات الرسمية للبلاد؛
- سعر الصرف الموازي: يتم تحديده من قبل الجهات المسيطرة على سوق الصرف الاجنبي، مثل مكاتب الصرف.

ب. سعر الصرف الحقيقي:

يرتبط مفهوم يعر الصرف الحقيقي بالقدرة الشرائية للنقود، حيث يتم تحديد سعر الصرف الحقيقي بين عملتين من خلال النسبة بين القدرة الشرائية* لكل عملة في بلدها الاصلي، اي ان سعر

⁵ Michael Wickens, **Macroeconomic Theory: A Dynamic General Equilibrium Approach**, Princeton University Press, USA, 2008. P 299.

الصرف الحقيقي هو عبارة عن سعر الصرف الاسمي معدلا بالنسبة بين مؤشرات الاسعار للبلدين خلال زمن محدد⁶؛ و يمكن التعبير عنه وفق العلاقة التالية:

$$TCR1 = TCN1 \times \frac{P2}{P1}$$

حيث ان: $TCR1$: هو سعر الصرف الحقيقي في البلد 1.

$TCN1$: هو سعر الصرف الاسمي في البلد 1.

$P2$: مؤشر اسعار الاستهلاك* في البلد 2.

$P1$: مؤشر اسعار الاستهلاك في البلد 1.

و عليه فان سعر الصرف الحقيقي يعبر عن الفرق في القوة الشرائية للعملتين في بلديهما، ولتوضيح اكثر لمفهوم سعر الصرف الحقيقي، سوف نحاول تقدير سعر الصرف الحقيقي بين الدولار الامريكي والدينار الجزائري، حيث سنفترض ان سعر الصرف الاسمي بينهما في الجزائر هو 1 دولار = 100 دج؛ و ان مؤشر الاسعار الاستهلاكية في الجزائر في اكتوبر 2016 كان 195,59، بينما بلغ مؤشر الاسعار الاستهلاكية في الولايات المتحدة الأمريكية في نفس الفترة 141,86؛ و عليه فان سعر الصرف الحقيقي للدينار مقابل الدولار الامريكي يحسب كالتالي:

$$TCR1 = TCN1 \times \frac{P2}{P1} = 100 \times \frac{195.59}{141.86} = 137.87$$

اي ان سعر الصرف الحقيقي بينهما هو 1 دولار امريكي = 137,87 دج ، و يفسر الاختلاف بين سعر الصرف الحقيقي و الاسمي نتيجة كون المستوى العام للأسعار في الجزائر اكبر منها في الولايات المتحدة الأمريكية. يرتبط تحديد معدل الصرف الحقيقي بمؤشر الاسعار المعتمد في الحساب، حيث ان مؤشرات اسعار الاستهلاك في بلد ما قد لا يتم حسابه بنفس المكونات في بلد اخر، و لهذا فان الاعتماد على مؤشر اسعار الاستهلاك قد يعطي قيم خاطئة لسعر الصرف الحقيقي؛ من جهة اخرى فان اعتماد مؤشر اسعار المنتجات الصناعية قد يعطي نسبة مختلفة عن تلك التي يقدمها مؤشر اسعار الاستهلاك.

⁶ Dimitris Diakosavvas, C. Kirkpatrick, **The Effects of Trade and Exchange Rate Policies on Production Incentives in Agriculture**, FAO economic and social development paper: Food and Agriculture Organization, No 96, 1990. Pp 13-20. URL : http://pdf.usaid.gov/pdf_docs/PNAAW848.pdf consulté le 18/12/2016 à 21 :00

يقوم بشرائها المستهلكون.

* المستهلك (CPI) هو مقياس

ج. سعر الصرف الفعلي:

يعبر سعر الصرف الفعلي على سعر صرف عملة ما امام سلة من العملات الاخرى، اي انه بدلا من مقارنة معدل التبادل بين عملة و عملة اخرى، فان سعر الصرف الفعلي يقارن معادل تبادل عملة مع مجموعة من العملات، يتم حسابه من خلال المتوسط المرجح لسعر الصرف الاسمي لتلك العملة مع كل عملة من العملات المكونة لسلة العملات⁷؛ و يكون الترجيح على اساس اهمية كل عملة في تلك السلة، و لتوضيح اكثر سنأخذ مثال لسعر صرف عملة A مع مجموعة من العملات هي B، C، D و E، اذا كان سعر صرف وحدة واحدة من العملات الاربعة هو على التوالي: 1,5، 3، 10 و 15 وحدة من العملة A، و الوزن النسبي لتلك العملات هو على التوالي: 10، 30، 20 و 40 بالمائة. سعر الصرف الفعلي للعملة A هو $(0,10 \times 1,5) + (0,30 \times 3) + (0,20 \times 10) + (0,40 \times 15) = 9,05$ ، ويعني هذا ان قيمة متوسط سلة العملات الاربعة مقابل العملة A هو 9,05.

د. سعر الصرف التوازني:

يتمثل هذا السعر في السعر الذي يتم التوازن عنده في سوق العملات الاجنبية، اي ان العملات الاجنبية تصبح مثل السلع، تتحد أسعارها بناء على كمية العرض و الطلب الخاصة بها.

3. أنواع سعر الصرف

يمكن التمييز بين النوعين التاليين من اسعار الصرف:

أ. سعر الصرف العاجل (الحاضر) Spot Rate:

هو السعر الذي يتم من خلاله مبادلة عملة بعملة اخرى، حيث يتم دفع و استلام ثمن السلعتين خلال فترة لا تتجاوز اليومين من تاريخ ابرام اتفاق التبادل⁸؛

ب. سعر الصرف الآجل Forward Rate:

هو سعر صرف عملة بعملة اخرى، حيث يتم الاتفاق حاليا على ذلك السعر على ان يتم تنفيذ التبادل فعليا، اي تسليم و استلام العملات، في فترة تتجاوز اليومين من تاريخ الاتفاق⁹.

⁹.

7

⁸ Michel Jura, *Techniques financière internationale*, Edition Dunod, Paris, 2003. P 82.

4. أنظمة سعر الصرف

اتبعت دول العالم العديد من أنظمة الصرف، اختلفت تلك الأنظمة من بلد الى آخر و من زمن الى آخر، و يرجع السبب في ذلك الى اختلاف اهداف و ظروف تلك الدول، حيث ان كل دولة منها تتبنى النظام التي تراه مناسباً لتحقيق اهدافها، و نجد ان الكثير من الدول النامية تعتمد على نظام سعر الصرف في معالجة الكثير من الاختلالات الاقتصادية و النقدية الخاصة بها، خاصة ما تعلق بالتضخم؛ و من الصعوبات التي واجهتها تلك الدول نجد صعوبة تحديد نظام سعر الصرف الذي يتناسب مع وضعيتها الاقتصادية، حيث ان النظام الذي يلائم دولة ما، لا يكون بالضرورة ملائماً للدول الاخرى التي تعيش نفس ظروف تلك الدولة الاولى، الى جانب صعوبة الالتزام بالنظام الذي اختاره ذلك البلد، و يميز الباحثون بين ثلاث أنظمة رئيسية لسعر الصرف هي¹⁰: نظام سعر الصرف الثابت، نظام الرقابة على سعر الصرف و نظام سعر الصرف المرن؛ وفيما يلي عرض لتلك الأنظمة.

أ. نظام سعر الصرف الثابت.

وفق هذا النظام تقوم الدول بتحديد سعر صرف ثابت لعملتها بعملة اخرى، عند المستوى الذي يخدم اهدافها المسطرة، و في بعض الاحيان يكون ذلك السعر المحدد يختلف عن سعر الصرف التوازني للعملتين، كما تقوم الدولة بالرقابة على ثبات سعر الصرف المحدد، اي عدم وجود اي سعر صرف رسمي اخر في الاقتصاد الوطني يختلف عن ذلك السعر المحدد. و تاريخياً عرف نظام سعر الصرف الثابت شكلين رئيسيين هما¹¹: سعر الصرف في ظل قاعدة الذهب و سعر الصرف في ظل نظام بريتن وودز.

• سعر الصرف في ظل قاعدة الذهب:

ساد هذا النظام خلال الفترة التي سبقت الحرب العالمية الاولى، حيث حاولت من خلاله الدول تحديد قيم لعملاتها مقابل الذهب، و بالتالي يصبح الذهب الاساس الذي يتم من خلالها تقدير معدلات التبادل بين عملات الدول التي تبنت نظام الذهب، فاذا كانت عملة احدى الدول تساوي 1 غرام من الذهب، و عملة دولة اخرى تساوي 2 غرام من الذهب، فانه معدل التبادل بين العملتين هو وحدة واحدة

⁹ Paul Krugman et Maurice Obstfe, op cit, p 331.

.14

10

، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2004. 48

¹¹ زينب حسين عوض الله،

من العملة الثانية تساوي وحدتين من العملة الاولى. و حتى تضمن الدول ثبات معدلات الصرف فانه يجب تحرير عملية انتقال الذهب عبر الحدود، اي حرية تجارة الذهب وفق مبدأ العرض و الطلب.

• سعر الصرف وفق نظام بريتن وودز:

نتج عن اتفاقية بريتن وودز التي ابرمت بتاريخ 26 جويلية 1944، تحديد نظام جديد لسعر الصرف باقتراح من كل الولايات المتحدة الامريكية و بريطانيا، و هذا من خلال سعيهم الى تحسين النظام النقدي الدولي من اجل تدارك نقائص نظام الذهب، و اتفقت الدول المشاركة في المؤتمر على اتخاذ الدولار الامريكي كأساس لتحديد قيم مختلف عملاتها، و يتم ربط قيمة الدولار الامريكي بالذهب، حيث كانت قيمة 1 دولار امريكي = 0,888671 غرام من الذهب¹²؛ و عليه فان معدلات التبادل بين عملات الدول المنظمة الى الاتفاقية يتم من خلال علاقتها بالدولار الامريكي، فاذا كانت وحدة واحدة من عملة دولة ما تساوي 2 دولار، و عملة دولة اخرى تساوي 6 دولار، فان معدل التبادل بين العملتين يكون وحدة واحدة من عملة الدولة الثانية تساوي 3 وحدات من عملة الدولة الأولى.

و من اجل ضمان استقرار اسعار الصرف دوليا، فقد الزمت الاتفاقية الدول على تثبيت سعر صرف عملاتهم مع الدولار الامريكي، و ان لا يتغير سعر الصرف بأكثر من 1 في المائة من قيمة الدولار، غير أنه في سنة 1959، تم رفع تلك النسبة الى 2 في المائة؛ شهد بعض الدول الكبرى في الفترة ما بعد 1960 العديد من الأزمات النقدية، دفعتها الى تغيير معدلات تبادل عملاتها بأكثر من 10 في المائة، الى جانب تراجع الاحتياطي الامريكي من الذهب في مقابل تزايد كمية الدولارات المتداولة خارج الولايات المتحدة الامريكية، مما قلص نسبة تغطية الذب للدولار، مما اضعف نظام بريتن وودز، و بإعلان الرئيس الامريكي إلغاء تحويل الدولار الى ذهب في أوت 1971، شهد العالم انهيار نظام بريتن وودز.

بعد انهيار نظام بريتن وودز حاولت العديد من دول العالم الاستمرار وفق نظام سعر الصرف الثابت، حيث تم ذلك وفق الاشكال التالية¹³:

• تثبيت سعر الصرف مقابل عملة واحدة:

¹² موري سمية، تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية: دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، السنة الجامعية 2010/2009. 12.
¹³ 13.

حيث تم من خلاله ربط عملة البلد بعملة دولة اخرى تتميز بالقوة و الاستقرار، او على اساس العلاقات التجارية بين الدولتين؛

• تثبيت سعر الصرف مقابل سلة من العملات:

و هنا يكون ربط العملة الوطنية مع مجموعة من العملات و ليس عملة واحدة، و هذا تجنباً لأي ازمة يمكن ان تنشأ من تقلب تلك العملة، و لهذا فقد اختارت كل دولة سلة من العملات الدولية القوية، و اهم سلة تم اتباعها هي سلة العملات التي اعتمد عليها صندوق النقد الدولي لتحديد قيمة وحدات السحب الخاصة.

• سعر الصرف الثابت المرن:

وفق هذا النظام فانه يتم تثبيت سعر الصرف عند حد معين، مع وضع مجال للتغير عن ذلك المعدل يكون مسموحاً به.

ب. نظام الرقابة على سعر الصرف

ساد هذا النظام خلال فترة أزمة الكساد العالمي 1929-1933¹⁴، و يقوم هذا النظام على اساس تدخل الدولة في مجال الصرف الاجنبي، حيث تقوم بتحديد أسعار صرف تختلف باختلاف المعاملات والجهات التي تتعامل بها، و بالتالي فانه لم يعد بإمكان اي شخص الحصول على العملة الاجنبية، وإنما يتم ذلك وفق ما تم التخطيط له من قبل الحكومة، مما يسمح لها بالتحكم في ظروف عرض و طلب تلك العملات الاجنبية؛ و ما يدفع الدول الى تبني هذ النوع من انظمة الصرف، هو حرصها على استرجاع استقرارها الاقتصادي و النقدي، الى جانب تعبئة المدخرات من اجل تمويل الاصلاحات الاقتصادية التي تقوم بها بعض الدول النامية¹⁵، و يمكن ان تكون الرقابة جزئية او كلية، اي ان الدول بإمكانها الرقابة على كل المعاملات بالنقد الاجنبي، او بإمكانها التركيز على جزء فقط من المعاملات الدولية مثل حركة رؤوس الاموال، او حركة الصادرات او الواردات.

¹⁴ رحيمة بن عيني سياسة سعر الصرف و تحديده: دراسة قياسية للدينار الجزائري أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية بلبقيد، تلمسان، الجزائر، السنة الجامعية 2013/2014. 46.

¹⁵ شقيري التمويل نظريات الخارجية المسيرة 2012. 721.

ج. سعر الصرف المرن (المعوم)

وفق هذا النظام، فان سعر صرف اي عملة يكون عبارة عن سعر الصرف التوازني لها، اي سعر الصرف الذي يتحدد وفق ظروف العرض و الطلب الخاصة به، اي ان ظروف السوق هي التي تحدد معدل سعر الصرف، غير ان هذا لا يعني تراجع الدولة نهائيا عن التحكم في سوق و سعر الصرف، و من مزايا هذا النظام أنه يساهم في الحد من المضاربة في العملات، على اعتبار ان سعر الصرف اصبح يعبر عن قيمته الحقيقية، مما يقلل الهامش الذي يحصل عليه المضاربون، كما ان الاسعار يتم مراجعتها أليا وفي الوقت المناسب؛ الى جانب التكيف مع الظروف الاقتصادية الداخلية والخارجية؛ غير انه قد يساهم في جعل السياسة النقدية للدولة في يد متعاملي سوق الصرف، مما يخلق تهديدا لها، نتيجة تحول السوق الى وجهة لا تخدم مصالح البلد. وشهد هذا النظام شكلين رئيسيين هما¹⁶:

• التعويم الحر:

يقصد به اعتماد البلد على سوق الصرف من اجل تحديد اسعار الصرف، و لا يكون تدخل الحكومة الا في حالات نادرة جدا، و يميل هذا النظام الى ان يكون نظاما نظريا فقط، على اعتبار صعوبة تحقيقه في ارض الواقع، سواء تعلق الامر بالدول المتقدمة و النامية، غير ان هذا لا يمنع سعي تلك الدول الى محاولة تطبيقه على ارض الواقع؛

• التعويم المدار:

يعد هذا الشكل اكثر واقعية من سابقه، حيث قامت العديد من الدول بتبنيه من اجل الاستفادة من مزايا التعويم، و لكن هذا لا يمنع السلطات النقدية للبلد من التدخل في توجيهه، و ادارة تطور سعر الصرف، خاصة في ظروف الازمات، و هذا من اجل الحد من اثار تلك الازمات، و يكون تدخل الدولة في الغالب من خلال بيع و شراء العملات الأجنبية من سوق الصرف، من أجل التحكم في ظروف عرض و طلب تلك العملات، و بالتالي توجيه سعر الصرف الى المستوى الذي يخدم اهدافها.

¹⁶ عادل أحمد حشيش، مرجع سبق ذكره. ص ص 135-136.

II. النظريات المفسرة لسعر الصرف

بالرغم من اختلاف أنظمة سعر الصرف من بلد إلى آخر، حيث أن بعضها يتميز بسعر صرف متغير، و أخرى يكون سعر صرف عملتها ثابتاً، غير أن هذا لا يمنع تغير أسعار صرف جميع تلك العملات في السوق العالمي، و من أجل تفسير أسباب التغير في أسعار الصرف، ظهرت هناك العديد من النظريات، حاولت تفسير ذلك التغير على أساس التغير في بعض العوامل الأخرى، و من أهم تلك النظريات يمكن ذكر النظريات التالية.

1. نظرية الأرصدة (ميزان المدفوعات):

حاولت هاته النظرية تفسير التغير في سعر الصرف، بالاعتماد على التغير في أرصدة ميزان المدفوعات، خاصة ما تعلق برصيد حساب العمليات الجارية، و رصيد حساب رأس المال، على اعتبار أن البلد الذي يحقق فائضاً في هاته الأرصدة، فإن هذا يمنح له حقوق على بلدان أخرى، هاته الأخيرة ستقوم بشراء عملة ذلك البلد من أجل تسوية ديونها اتجاهه، مما يزيد من الطلب الخارجي على العملة المحلية لذلك البلد، و يؤدي هذا إلى ارتفاع سعر صرف العملة المحلية؛ و العكس يحدث في حالة العجز في أرصدة ميزان المدفوعات التي تؤدي إلى تراجع سعر صرف العملة المحلية¹⁷.

2. نظرية تعادل القوى الشرائية* PPA:

تاريخياً يعد كل من David Hume و David Ricardo أول من حاول تفسير التراجع في قيمة الجنيه الاسترليني بالاعتماد على مفهوم القوة الشرائية له¹⁸، و يعود الفضل في تأسيس هذه النظرية إلى أعمال السويدي Gustav Cassel التي قام بها خلال سنوات العشرينات من القرن الماضي¹⁹، وترتبط نظرية تعادل القوى الشرائية بقانون السعر الواحد، مفاد هذا القانون هو أنه إذا أنتج بلدين سلعة واحدة متجانسة، فإن سعر تلك السلعة يكون نفسه عندما يتم التعبير على تلك السلعة بنفس العملة، و هذا

17 الدولية المسيرة، 2013. 116.
* La Parité des Pouvoirs d'Achat
18 Anthony J. Makin, *International Money and Finance*, First published, Routledge, USA, 2017. P 41.
العربية بين النهضة، الموازية 1987. 46.
العظيم، 19

بعد اهمال تكاليف النقل و الحواجز الجمركية²⁰؛ و لتوضيح مفهوم السعر الواحد، نفترض ان سعر السكر في الجزائر هو 7840 دج للقطار الواحد، اما سعر القنطار الواحد منه في تونس 140 دينار تونسي، حسب قانون السعر الواحد فان سعر الصرف بين العملتين يجب ان يكون 1 دت = 140\7840=56 دج. اي انه من اجل ان يكون سعر السكر موحدًا في البلدين يجب ان يكون سعر الصرف بينهما هو 1دت=56 دج.

يتضح مما سبق ان القوة الشرائية للعملتين هي التي حددت سعر الصرف بينهما، حيث انه عند اي تغير في القوة الشرائية لإحدى العملتين، فان هذا يؤدي الى تغير في سعر الصرف بينهما؛ فاذا افترضنا ان سعر السكر في تونس ارتفع الى 150 دت للقطار، فان هذا يعني ان سعر السكر في تونس اصبح يساوي 150×56=8400 دج للقطار، اي انه اصبح اغلى من سعره في الجزائر، و بالتالي فان هذا يؤدي الى زيادة الطلب على السكر الجزائري، و حتى يتساوى السعرين من جديد فانه لا بد من ان يتغير سعر صرف العملتين الى المعدل التالي: 1دت = $\frac{7840}{150} = 52,27$ دج؛ و بالتالي فان السعر الجديد للسكر في تونس يصبح يساوي 150×52.27=7840 دج، مما يعيد التعادل في القدرة الشرائية للعملتين بالنسبة لسعة السكر. و تأخذ نظرية تعادل القوة الشرائية صيغتين رئيسيتين هما²¹:

• الصيغة المطلقة:

وفق هذه الصيغة فان النظرية تعتمد على الاسعار المطلقة في تحديد سعر الصرف الذي يحقق قانون السعر الواحد²²، و هذه الصيغة هي التي تم التطرق لها في مثال سعر السكر في كل من

$$\frac{\text{سعر السكر في الجزائر (دج)}}{\text{سعر السكر في تونس (دت)}} = \text{سعر الصرف بين العملتين} ;$$

²⁰ عبد الرزاق بن الزاوي سلوك سعر الصرف الحقيقي وأثر انحرافه عن مستواه التوازني على النمو الاقتصادي في الجزائر في الفترة 1970-2007، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر 3، الجزائر، السنة الجامعية: 2011/2010. 60.

* دت: دينار تونسي

²¹ Kenneth Rogoff, **The purchasing power parity puzzle**, Journal of Economic Literature, vol34, june 1996. P650.

²² فؤاد هاشم عوض، التجارة الخارجية و الدخل القومي، دار النهضة العربية، مصر، 1965. 224.

• الصيغة النسبية:

تعتمد هذه الصيغة على التغير النسبي للأسعار في البلدين بدلا من الاعتماد على الاسعار المطلقة، و يقصد بالتغير النسبي هو نسبة السعر الجديد للسلعة مقارنة بالسعر القديم لها داخل نفس البلد و باستخدام عملة البلد²³، و عليه فان التغير في سعر الصرف بين العملتين في مثال السكر يساوي:

$$0,93333334 = \frac{7840}{7840} = \frac{\frac{7840}{150}}{\frac{7840}{140}} = \frac{\text{سعر السكر الجديد في الجزائر (دج)}}{\text{سعر السكر القديم في الجزائر (دج)}} = \frac{\text{سعر السكر الجديد في تونس (دت)}}{\text{سعر السكر القديم في تونس (دت)}}$$

و عليه فان سعر الصرف الجديد بين العملتين هو $1دت = 0,93333334 \times 56 = 52.27$

3. نظرية تعادل أسعار الفائدة

تحاول هاته النظرية تفسير التغير في سعر الصرف كنتيجة للتغير في اسعار الفائدة السائدة في مختلف الدول، حيث تنص النظرية على ان سعر الصرف السائد بين بلدين A و B، يتأثر بأسعار الفائدة السائدة بكل منهما، حيث انه اذا كان البلد A يمتلك اسعار فائدة مرتفعة سيجذب اليه رؤوس اموال اجنبية، بما فيها بعض رؤوس الاموال التي كانت موجهة الى البلد B، مما ينتج عنه زيادة الطلب على عملة البلد A، و بالتالي فان هذا يؤدي الى زيادة سعر صرف عملة البلد A مقابل عملة البلد B.

لتوضيح الفكرة اكثر، سوف نأخذ مثال لمستثمر كندي يريد استثمار مبلغ قدره 1200 \$، وكان هذا المستثمر امامه خيارين، اما الاستثمار في السوق الامريكي بمعدل فائدة $i_{us} = 10\%$ بالمئة، او الاستثمار في السوق الاوروبي بمعدل فائدة $i_{eu} = 7\%$ بالمائة، اذا كان سعر صرف الدولار مقابل الاورو في كندا هو $1,2 = \text{€}1$ ، و ان سعر صرف الاورو مقابل الدولار الكندي هو $1,6 = \text{€}1$ ، وبالتالي فان سعر صرف الدولار الامريكي مقابل الدولار الكندي هو $\text{CAD}1 = \frac{1,2}{1,6} = 0,75$ \$.

نلاحظ ان سعر الفائدة في السوق الامريكي هو اعلى منه في السوق الاوروبي، و بالتالي اذا استثمر المستثمر الكندي المبلغ في امريكا، فان قيمة المبلغ المستثمر هي 1200 \$، و عليه فانه سوف

يحصل على مبلغ إجمالي بعد الاستثمار لمدة سنة واحدة = $1200 \times (1+10\%) = \$1320$ ، أي ما قيمته CAD 1760؛ أما إذا استثمر المستثمر الكندي المبلغ في أوروبا، فإن قيمة المبلغ المستثمر هي $\frac{1200}{1.2} = €1000$ ، عليه فإنه سوف يحصل على مبلغ إجمالي بعد الاستثمار لمدة سنة واحدة $€1070 = (1+7\%) \times 1000$ ، أي ما قيمته CAD 1284. و بالتالي نلاحظ ان العائد الذي يحصل عليه المستثمر الكندي في السوق الأمريكي اكبر منه في السوق الاوروبي، و بالتالي فان هذا سيدفعه الى الاستثمار في السوق الأمريكي؛ و اذا قام كل الكنديين باستثمار اموالهم في السوق الأمريكي، فان هذا سيؤدي الى زيادة الطلب على الدولار الأمريكي مقابل الاورو، مما يعني انخفاض سعر صرف الاورو مقابل الدولار الأمريكي. و السؤال المطروح ما هو سعر الصرف الجديد الذي يتحقق من خلاله تعادل في الفائدة المحصلة في كل من السوق الأمريكي و الاوروبي؟.

للإجابة على السؤال السابق فإنه سيتم الاستعانة بالمعادلة التالي:

$$\hat{c} = \frac{1+i_{us}}{1+i_{eu}} \times c = \frac{1+0,07}{1+0,10} \times 1,2 = 1,167$$

حيث ان : \hat{c} : تمثل سعر الصرف الجديد بين الاورو و الدولار الأمريكي؛

c : تمثل سعر الصرف القديم بين الاورو و الدولار الأمريكي.

و بالاعتماد على سعر الصرف الجديد $€1 = \$1,167$ ، مع افتراض ثبات سعر صرف الدولار الكندي مع كلى العملاتين، فان استثمار $\$1200 = \frac{1200}{1,167} = €1028,278$ في السوق الاوربي لمدة سنة واحدة، سوف يحقق له مبلغا اجماليا يقدر ب $€1100,257$ ، يساوي هذا المبلغ CAD 1760، و هو نفس المبلغ الذي يمكن ان يحققه في السوق الأمريكي ($\$1320 = CAD 1760$). و عليه فان سعر الصرف الجديد هو سعر الصرف الذي جعل الفائدة في السوق الأمريكي مساوية للفائدة في السوق الاوروبي، اي ان اساس ظهور سعر الصرف الجديد بين العملاتين هو اختلاف اسعار الفائدة في كل من امريكا واوروبا، و ان سعر الصرف الجديد زاد من قيمة عملة البلد الذي يمتلك اعلى سعر للفائدة (بعدما كان $€1 = \$1,2$ اصبح $€1 = \$1,167$ فقط).

III. مخاطر الصرف

1. مفهوم مخاطر الصرف

تتفق العديد من المراجع التي عرفت الخطر على انه مرتبط بحالات عدم اليقين، حيث ان عدد كبير منها يستعمل احدى الكلمات التالية: عدم التأكد، احتمال، التباين، انحراف عن النتيجة المتوقعة ... و غيرها، و فيما يلي مجموعة من التعاريف المقدمة للخطر و لخطر الصرف:

✓ الخطر هو احتمال حدوث شيء سيء يجب تجنبه²⁴؛

✓ حالة عدم التأكد من حتمية الحصول على العائد او من حجمه او من زمنه او من انتظامه او من جميع هذه الامور مجتمعة²⁵؛

✓ اما خطر الصرف فانه يعرف على انه "خطر الخسارة المرتبطة بالتغيرات في أسعار صرف العملات"²⁶، و يعتبر هذا التعريف تعريفا شاملا لخطر الصرف، حيث انه يتعرض لجميع انواع خطر الصرف من جهة، و من جهة اخرى فانه يرى ان خطر الصرف يكمن في اثر التقلبات او التغيرات التي تحدث في سعر صرف عملة ما مقابل عملات اخرى على النشاط او العائد الخاص بوحدة ما، سواء كانت اقتصادية او غير اقتصادية.

2. المخاطر المرتبطة بتغير سعر الصرف

ترتبط بتغير سعر صرف عملة ما مجموعة من المخاطر، لا يمكن ان نطلق عليها انواع خطر الصرف، بل هي مخاطر يمكن ان ترتبط بتغير سعر الصرف، غير ان هذا الاخير لا يشكل السبب الوحيد لها، و انما يمكن ان تنشأ تلك المخاطر من اسباب اخرى؛ و من بين المخاطر المرتبطة بالتقلب في سعر الصرف يمكن ذكر المخاطر التالية²⁷:

²⁴ Donald J. Meyer, **The economics of risk**; W.E. Upjohn Institute for Employment Research, USA, 2003. P 10.

²⁵ عبد الكريم قندوز التحوط و ادارة المخاطر بالمؤسسات المالية الاسلامية، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة حسينية بن بو علي - الجزائر، السنة الجامعية 2012/2011. 04.

²⁶ عبد الحق بو عتروس، تقنيات مخاطر سعر الصرف، مداخلة في مؤتمر اارة المخاطر واقتصاد المعرفة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، الزيتونة الأردنية، الأردن، يومي 05 06 2007 .2

²⁷ رحيمة بن عيني . 149-148.

أ. مخاطر العمليات التجارية

ترتبط هذه المخاطر بتسوية المعاملات التجارية الدولية، على اعتبار وجود فارق زمني بين تاريخ عقد الصفقة او المعاملة التجارية، و تاريخ تنفيذها او تسويتها المالية، و لهذا نجد ان هذا النوع من المخاطر يرتبط بعمليات التصدير و الاستيراد و كذا المناقصات الدولية.

● مخاطر عمليات التصدير: عندما تقوم مؤسسة ما بتصدير منتجاتها الى خارج البلد، فإنها تتفق مع الطرف المشتري لها على ظروف تسليم السلعة الى جانب العملة التي يتم من خلالها تسوية عملية التصدير، و يبدأ الخطر في هذه الحالة عند اختيار العملة التي يتم بها عملية التسوية، حيث انه في الغالب يتم تسوية المعاملة بعملة دولية في كثير من الاحيان تختلف عن العملة المحلية للمصدر، و بالتالي فانه يتوجب على المصدر اختيار العملات التي يتوقع ان يتحسن سعر صرفها عند تاريخ تسوية المعاملة التجارية، او على الاقل تلك العملة التي تتميز باستقرار سعر صرفها؛

و في حالة انخفاض سعر صرف العملة المعتمدة في التسوية، فان هذا سيزيد عنه خسائر للمصدر نتيجة انخفاض المبلغ المحصل عند تحويله الى عملة اخرى، او عند تحويله الى العملة المحلية، ويزداد خسارة المصدر اكثر، اذا كان يعتمد في عملية انتاجه على استيراد منتجات او مواد انتاجية بعملة تتميز بتزايد أسعار صرفها، مما يقلص الهامش الذي يحصل عليه، و سبب ذلك التقلص يعود الى التغير في سعر الصرف فقط و ليس لعوامل اخرى؛

● مخاطر عمليات الاستيراد: تشبه مخاطر عمليات الاستيراد، تلك المتعلقة بعملية التصدير، غير ان المستورد يرتبط خطره بارتفاع سعر صرف العملة التي سيقوم الاعتماد عليها في تسوية معاملاته التجارية؛

● مخاطر المناقصات الدولية: ينشأ هذا الخطر نتيجة مشاركة مؤسسة ما في احدى المناقصات الدولية الخاصة بإنجاز مشروع ما، غير ان سعر صرف العملة الخاصة بالمناقصة قد ارتفع بعد حصولها على المناقصة، و التي حصلت عليها عبر تقديم اقل مبلغ لإنجاز ذلك المشروع بتلك العملة الاجنبية، مما يجعل التكاليف الحالية للمؤسسة اكثر من تلك المتوقعة وقت اعداد المناقصة، مما يترتب عنه خسائر يمكن ان تتحملها المؤسسة.

ب. مخاطر العمليات المالية

يرتبط هذا النوع من المخاطر بالمعاملات المالية خارج الحدود، و تضم هذه المعاملات المالية كل من القروض بالعملات الاجنبية و الاستثمار الاجنبي في الخارج.

• مخاطر القروض بالعملات الأجنبية: عندما تقوم مؤسسة بتقديم قرض في شكل عملة أجنبية فإنها تقوم بتحويل جزء من عملتها المحلية مقابل العملة الاجنبية التي سيقدم بها القرض، و في المقابل فانه عند تاريخ استرجاع القرض، تُحصّل تلك المؤسسة القرض الخاص بها بالعملة الاجنبية ثم تحوله الى عملتها المحلية، و ينشأ الخطر عندما يتغير سعر صرف تلك العملة الاجنبية بين تاريخي تقديم و تحصيل القرض، حيث انه في حالة تراجع سعر صرف العملة الاجنبية فان المؤسسة سوف تواجه خسائر في شكل تراجع لقيمة المبلغ المحصل؛

• مخاطر الاستثمار الاجنبي في الخارج: ترتبط هذه المخاطر بالتوظيفات المالية التي تقوم بها احدى المؤسسات خارج حدود بلدها، سواء كان ذلك في شكل استثمارات مباشرة من خلال انشاء مؤسسات و مصانع في ذلك البلد، او مجرد الاستثمار في الاسواق المالية الاجنبية؛ حيث انه في حالة تقلب اسعار صرف العملة المستخدمة في عملية الاستثمار فان هذا يؤدي الى تراجع قيمة الاصول المستثمر بها و العوائد المتحققة عنها، مما يعني خسائر للمؤسسة المستثمرة.

3. تقنيات تغطية خطر الصرف الداخلية:

يقصد بتغطية مخاطر الصرف مجموعة الأدوات و الأساليب التي يمكن ان تعتمد عليها احد الاطراف المتعاملة في التجارة الدولية من اجل تقليص و تفادي المخاطر المترتبة عن تغير سعر الصرف، و كذلك العمل على تحويل تلك المخاطر الى فرص تمكنهم من تحقيق ايرادات اضافية، و يمكن لأي مؤسسة تغطية مخاطر الصرف بالاعتماد على مجموعة من التقنيات الداخلية و الخارجية²⁸. و يقصد بالتقنيات الداخلية مجموعة تقنيات التغطية التي تمارسها المؤسسة لوحدها دون الحاجة الى الاستعانة بأطراف اخرى خارجية، و من بين تلك التقنيات يمكن ذكر ما يلي:

²⁸ رحيمة بن عيني . 150.

- أ. اختيار العملة: حيث يقوم المتعاملين باختيار تسوية عاملاتهم بعملتهم المحلية، او العملات الأجنبية التي تتميز بالاستقرار في المستقبل، مما يجنب المصدرين خطر تراجع سعر الصرف، و يجنب المستوردين خطر زيادة سعر صرف العملة المستخدمة في التسوية؛
- ب. تغيير آجال الدفع: حيث يحاول المتعاملين الدوليين تحديد تواريخ تسوية معاملاتهم بالشكل الذي يجنبهم تحمل خسائر مترتبة عن تغير سعر الصرف، فبالنسبة للمصدرين فانهم يسعون الى تسريع آجال الدفع، اما المستوردين فانهم يختارون آجال الدفع التي يكون فيها سعر الصرف للعملة المطلوبة منخفضا؛ و من جهة اخرى يمكن للمصدرين تقريب آجال الدفع عبر تقديم خصم لعملاتهم الاجانب، يتمثل في شكل تخفيضات يحصل عليها الزبون عند القيام بتسديد التزاماته قبل التاريخ المتفق عليه، وعادة يكون مبلغ الخصم اقل من الخسارة التي يتوقع المصدر وقوعها بسبب تراجع سعر صرف العملة الاجنبية عند تاريخ الاستحقاق؛ اضافة الى ما سبق يمكن للمصدرين تقريب آجال الدفع عبر انشاء حسابات الاعتراض، و هي عبارة عن حسابات مصرفية ينشئها المصدر في بلد المستورد من اجل تفادي التأخيرات المتعلقة بالإجراءات الادارية الخاصة بتحويل الاموال من بلد المستورد الى بلد المصدر؛
- ج. تخفيض حجم الحقوق و الديون بالعملة الأجنبية: حيث يقوم المتعامل بالعملات الاجنبية لتقليص حجم المعاملات بالعملات التي تكون كثيرة التقلب، و بالتالي تخفيض حجم الخسائر المحتملة.

4. تقنيات تغطية خطر الصرف الخارجية:

تتميز هذه التقنيات الخارجية بأنها تسمح للمتعامل الدولي من ان يتقاسم جزءا من المخاطر المتوقعة نتيجة تغير اسعار صرف العملات الاجنبية مع اطراف اخرى خارجية، وتشمل التقنيات التالية:

أ. التسيقات البنكية:

تعتمد هذه التقنية على قيام المستورد او المصدر بطلب تسيقات على المعاملات التي يقوم بها، لتفادي اي تغير غير مناسب في سعر صرف العملة المعتمد في تسوية معاملاته، حيث تسمح هذه التقنية بالحد من الخسائر المحتمل وقوعها عند حد أدنى مقبول²⁹، و تتمثل أهمية هذه التقنية فيما يلي:

• أهمية التسيقات بالنسبة للمصدر: يمكن لأي مصدر ان يقوم بطلب تسيق على المبالغ التي ينتظر تحصيلها عند زمن معين، و لتوضيح فائدة تلك التسيقات، نأخذ مثال لمصدر جزائري، قام بتصدير سلعة مقدارها €1000 الى فرنسا و التسديد يكون بعد سنة، و كان سعر صرف € عند تاريخ التصدير هو €1=180دج، فاذا توقع المصدر احتمال تراجع سعر صرف € عند تاريخ تحصيل المبلغ الى €1=160دج، فانه بدلا من ان يُحصّل في ذلك التاريخ مبلغ يساوي €1000 × 180 = 180000 دج فان المبلغ الذي يحصل عليه هو €1000×160=160000 دج، اي بخسارة تقدر بـ 20000 دج؛

يمكن لهذا المصدر ان يطلب قرضا من البنوك يقدر بـ €1000 لمدة سنة، بسعر فائدة 5% سنويا على سبيل المثال، تم يقوم بتحويله الى الدينار الجزائري بسعر الصرف الحالي، فيصبح المبلغ مساويا لـ 180000 دج، و يقوم بتوظيف ذلك المبلغ في بنك محلي آخر بسعر فائدة 3% على سبيل المثال، وبالتالي فان المبلغ الذي يحصل عليه بعد سنة هو 185400 دج، يقوم بتحويل ذلك المبلغ بسعر الصرف الجديد (اي €1=160دج) فيحصل على مبلغ €1158,75، يسدد منها €1050 (1,05×1000) الى البنك الذي اقرضه، و بالتالي فان المبلغ الاجمالي الجديد هو €1000 الذي يحصل من عند المستورد، مضافا اليه €108,75 تبقى لديه بعد تسديد القرض، اي اجمالا يحصل على مبلغ €1108,75، و بعد تحويله بسعر الصرف الجديد فانه يحصل على مبلغ €1108,75 = 160×1108,75 = 177400 دج؛ و بالتالي فان مقدار الخسارة التي تحملها المصدر هي:

180000 - 177400 = 2600 دج بدلا من 20000 دج.

• أهمية التسيقات بالنسبة للمستورد: يمكن للمستورد تغطية مخاطر الصرف الخاصة به من خلال تحصيل نفس المزايا التي تحصل عليها المصدر.

ب. التغطية عن طريق شركات تحصيل الديون:

يقوم المتعاملون في الاسواق الدولية بتغطية مخاطرهم عبر التقنية من خلال التنازل بحقوقهم المالية اتجاه اطراف خارج البلد الى مؤسسات متخصصة في تحصيل هذا النوع من الديون³⁰، حيث ان

³⁰موري سمية، مرجع سبق ذكره، ص 51.

هاته الاخيرة تكون اكثر دراية من المتعاملين الاخرين بظروف سوق الصرف العالمي و كيفية تطوره عبر مختلف فترات السنة، و لهذا فان المتعاملين يحدون خسائرهم في المبلغ الذي يتنازلون عنه لشركات التحصيل، و يختلف مبلغ التحصيل باختلال العملة و تاريخ التحصيل.

ج. تغطية خطر الصرف عن طريق شركات التأمين:

بعض مؤسسات التأمين المتخصصة في التجارة الدولية، سواء كانت هادفة للربح او غير هادفة للربح، تقدم خدمات تأمين للمتعاملين في التجارة الدولية، حيث تقوم بتغطية بعض المخاطر التي يواجهها المتعاملون، مقابل اقساط من المال عبارة عن اشتراك شهري او سنوي، يدفعها المتعامل الدولي الى مؤسسة التأمين³¹؛ و عليه فان الخسائر التي يتحملها، تنحصر فقط في تراجع قيمة سعر الصرف، الى جانب اقساط التأمين، اما بقية الخسائر فتتحملها مؤسسة التأمين، غير أن هاته الاخيرة فإنها تحدد اقساط التأمين على المنتسبين اليها، بطريقة تمكنها من تعويض اي خسارة يمكن ان تترتب عن احد المتعاملين؛

د. تغطية خطر الصرف باستخدام المشتقات المالية.

تعتبر هذه التقنيات من احدث تقنيات تغطية المخاطر، حيث تعتمد على ما يسمى بالابتكارات المالية، من اجل الحد من المخاطر التي تتعرض لها المؤسسات، نتيجة تقلبات اسعار الصرف، و تعرف المشتقات المالية على انها أدوات مالية مشتقة من أدوات مالية أخرى³²، اي ان المشتقات المالية ليس لها قيمة في حد ذاتها، و انما قيمتها تشتق من قيمة الاصل المرتبط بها، سواء كان ذلك الاصل ماليا او عينيا، فاذا تحدثنا على عقود الخيارات في العملات الاجنبية، فان هذا العقد ما كان ان يكون له قيمة لو لم توجد تلك العملات الاجنبية، بمعنى ان تداول العملات الاجنبية بيعا او شراء، هو الذي جعل بالإمكان القيام بعقود الخيارات؛ و تتمثل أهم أنواع المشتقات المالية في كل من: العقود الآجلة، العقود المستقبلية، عقود الخيارات وعقود المبادلات؛ و فيما يلي سنقوم بعرض علاقة تلك المشتقات بمخاطر تقلبات اسعار الصرف.

56.

31

32 فريد النجار، المشتقات و الهندسة المالية، الدار الجامعية، مصر، 2009. 19.

هـ. تغطية خطر الصرف باستخدام العقود المستقبلية

تعرف العقود المستقبلية على انها "التزام قانوني متبادل بين طرفين يفرض على احدهما ان يسلم الآخر (أو يستلم منه) بواسطة طرف ثالث (الوسيط) كمية محددة من أصل، او سلعة معينة، في مكان محدد، و زمان محدد، و بموجب سعر محدد"³³، و عليه فان العقود المستقبلية تلزم اطراف العقد على تنفيذه في تاريخ مستقبلي محدد، و بكمية و سعر محددين حاليا، كما أنها عبارة عن عقود نمطية يتم تداولها في أسواق منظمة، و يحدد خصائصها من قبل السوق التي تتداول فيه، في مقابل الحصول على ضمانه؛

و عليه يمكن الاستعانة بهذه العقود المستقبلية للتغطية من مخاطر تقلب سعر الصرف، حيث ان المصدر الذي يخاف تراجع سعر صرف عملة إيراداته المستقبلية، فانه بإمكانه القيام بإعداد عقد مستقبلي مع طرف آخر، يلتزم من خلاله هذا الاخير بشراء كمية العملة الأجنبية التي سيحصل عليها المصدر في المستقبل، و بسعر يتم تحديده تاريخ امضاء العقد، و عليه فان مخاطر المصدر ستكون محددة مسبقا، اي ان حجم خسائره سيتحدد حاليا؛ ونفس الشيء يحصل مع المستورد؛

و بالرجوع الى مثال المصدر الجزائري، فانه من بين الحلول المتوفرة لديه ان يقوم بإبرام عقد مع جهة اخرى يلتزم فيه الطرفين بأن يشتري الطرف الآخر 1000€ من المصدر بعد سنة، و بسعر صرف يقدر بـ 1€ = 175دج، و عيه فان المصدر سوف يكون متأكدا بأن الخسائر التي سوف تقع تقدر بـ 5000دج، بدلا من 20000دج التي كان يتوقعها؛

و. تغطية خطر الصرف باستخدام العقود الآجلة

تشبه العقود الآجلة العقود المستقبلية من حيث كونها عبارة عن عقد بين طرفين، يلتزم من خلاله كل طرف في تاريخ مستقبلي محدد، ببيع او شراء كمية معينة من عملة ما بسعر محدد مسبقا؛ وتختلف العقود الآجلة عن المستقبلية في مجموعة من الخصائص ممثلة في الجدول التالي.

³³ دريد كامل آل شبيب، مرجع سبق ذكره. ص 116.

جدول رقم (16) : الاختلافات بين العقود الآجلة و العقود المستقبلية

وجه المقارنة	العقود الآجلة	العقود المستقبلية
نوع العقود	شخصية و يتم التوصل اليها بالتفاوض بين أطراف العقد.	نمطية و تتداول في سوق منظمة هي البورصة.
ثبات السعر المحدد العقد	يظل السعر ثابتا خلال فترة العقد، و يتم دفع المبلغ الاجمالي من المشتري الى البائع في نهاية مدة العقد.	يتم مراقبة الاسعار بصفة يومية، و هذا يعني ان سعر العقد سوف يعدل كل يوم حسب السعر المستقبلي لتغيرات الشيء محل العقد، و لذلك فان تسوية نقدية فعلية سوف تحدث بين البائع والمشتري استجابة لملاحظات التحركات السوقية في اسعار العقد.
تسليم الأصل محل التعاقد (تتضمن كل من العقود الآجلة والمستقبلية شروط ومواصفات التسليم)	يتم إنهاء العقد بالتسليم عادة.	لا يتم إنهاء العقد بتسليم الأصل او الشيء موضوع العقد، و في حقيقة الأمر فان نسبة لا تتجاوز 2% من العقود المتداولة يتم انهاؤها بالتسليم.
تسوية المكاسب والخسائر لأطراف العقد	لا يتم مراقبة التحركات السوقية بصورة يومية، و لذلك لا توجد تدفقات نقدية قصيرة، كما لا توجد متطلبات لهامش مبدئي.	يتم مراقبة التحركات السوقية في نهاية كل يوم تعامل، و لذلك فان العقود المستقبلية يترتب عنها تدفقات نقدية قصيرة الأجل، حيث يتطلب الأمر ايداع هامش (مبلغ من المال) لكل من المشتري و البائع، و هذا الهامش سوف يعكس التحركات السعرية للأصل موضوع العقد، فمع كل تغير في السعر يحقق أحد أطراف العقد مكسب يضاف الى الهامش و يجوز سحبه، و يحقق الطرف الآخر خسارة يجب ايداعها مرة اخرى ليصل الهامش الى الحد المطلوب.
ضمانات تنفيذ الالتزامات الواردة في العقد.	<ul style="list-style-type: none"> • نوايا أطراف العقد و الملاءة التي يتمتعون بها؛ • عادة ما تبرم هذه العقود ما بين مؤسستين ماليتين أو مؤسسة مالية و أحد عملائها؛ • لا يمكن تصفية العقد قبل استحقاقه الا لدى طرفيه و بموافقتهما. 	<ul style="list-style-type: none"> • غرفة المقاصة تكون هي الطرف الآخر من أي عقد مستقبلي، فكل مشتري في أي عقد مستقبلي تكون غرفة المقاصة هي البائع لع و أيضا كل بائع تكون هي المشتري منه.
المزايا	<ul style="list-style-type: none"> • مرونة في التفاوض على اي شروط مرغوبة من طرفي العقد؛ 	<ul style="list-style-type: none"> • تنطوي على مخاطرة ائتمان قليلة مقارنة بالعقود الآجلة؛

<ul style="list-style-type: none"> • تكون أكثر سيولة من العقود الآجلة، فأى طرف اذا رغب في تصفية موقفه في أي يوم يستطيع أن يدخل في مركز عكس مركزه الأصلي، فاذا كان دخل كمشتري في العقد يستطيع ان يصفى مركزه بالدخول كبائع في عقد مماثل و العكس صحيح. 	<ul style="list-style-type: none"> • سهولة الاستخدام. 	
<p>لأن العقود نمطية و محددة الشروط من قبل البورصة، لذلك لا يمكن تطويعها لتلبية رغبات أطراف العقد</p>	<ul style="list-style-type: none"> • يتعرض أطراف العقد الآجل لمخاطرة انتمان و التي تنتج عن عدم قدرة أحد طرفي العقد على الوفاء بالتزاماته؛ • أقل سيولة، حيث لا يمكن اي طرف من اطرافه الخروج من العقد، الا بإيجاد طرف اخر يحل محله و يقبله الطرف الآخر. 	<p>العيوب</p>

المصدر: طارق عبد العال حماد، المشتقات المالية: مفاهيمها، أنواعها و استخدامها في ادارة المخاطر المحاسبية عنها، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، مصر، 2010. ص ص 106-108.

فيما يخص مساهمتها في تغطية مخاطر الصرف فان العقود الآجلة تقوم بنفس الدور الذي تقوم به العقود المستقبلية، اي انها تغطي تلك المخاطر بنفس الشكل السابق الخاص بالعقود المستقبلية.

ز. تغطية خطر الصرف باستخدام عقود الخيارات

• مفهوم عقود الخيار

تعرف عقود الخيارات على أنها "اتفاق بين طرفين أحدهما مشتري أو حامل الخيار، و الآخر بائع الخيار او محرر الخيار، بموجب هذا العقد يحق للطرف المشتري (و ليس الالتزام) اذا ما رغب في ان يشتري من محرر (بائع) الخيار، او ان يبيع الأصل محل التعاقد (سهم، سند، عملة، سلعة... الخ) بسعر معين، و السعر الذي يباع أو يشتري به الأصل يسمى سعر التنفيذ، و في تاريخ محدد في المستقبل او خلال فترة سريان العقد، و هذا التاريخ المستقبلي يسمى تاريخ انتهاء صلاحية العقد او تاريخ التنفيذ، و ذلك مقابل علاوة (هي سعر الخيار) يدفعها مشتري الخيار الى بائعه عند التعاقد"³⁴.

³⁴ مؤيد عبد الرحمان الدوري و سعيد جمعة عقل، إدارة المشتقات المالية، الطبعة الأولى، إثراء للنشر و التوزيع، الأردن، 2012. -51 .52

يتضح من التعريف السابق ان خيار الصرف يتم بين طرفين، أحدهما لديه شكوك أو مخاوف من تغير سعر الصرف في المستقبل، اما الطرف الثاني (هو محرر و بائع الخيار) يكون أكثرنا علما من الطرف الأول بتطور سعر الصرف في المستقبل، و بالتالي لديه قدرة و حافز أكثر على المغامرة في هذا العقد من الطرف الأول، و لهذا فان هذا العقد يعطي الحق و لا يلزمه على تنفيذ الخيار، اي انه يستطيع تنفيذ العقد او عدم تنفيذه بالشكل الذي يراه مناسباً له³⁵، اما محرر الخيار فهو ملزم على تنفيذ الخيار، ولهذا فان مشتري الخيار يدفع علاوة او مكافأة لمحرر الخيار مقابل الالتزام الذي يتحمله هذا الأخير، ويحدد عقد خيار الصرف عند تاريخ تحريره كل من سعر الصرف المعتمد و تاريخ تنفيذ الخيار بدقة؛

• أنواع عقود الخيار

يعد عقد خيار الصرف من العقود المشتقة، لأنه مشتق من عقد آخر، و هو عقد صرف او بيع العملة بين الطرفين، اي انه بدون وجود تداول للعملة، ما كان هناك امكانية للاتفاق حول عقد الخيار؛ ويمكن ان نميز بين نوعين رئيسيين من عقود الخيارات هي: عقود خيارات البيع و عقود خيارات الشراء؛ و كل نوع من هاته العقود يمكن ان تكون لها أنواع اخرى و ذلك وفق التقسيم التالي.

• أنواع عقود الخيارات من حيث طبيعة العقد: و تضم عقود خيارات الشراء و عقود خيارات البيع³⁶

➤ عقود خيارات الشراء Call: هي عبارة عن عقود تعطي لمالكها الحق في شراء أصل العقد او عدم شرائه بسعر و تاريخ محددين مقابل علاوة يدفعها لمحرر العقد، و يسمح هذا النوع من العقود بتغطية مخاطر تقلب سعر صرف عملة ما، و لتوضيح ذلك سنأخذ مثال لمستورد جزائري، استورد سلعة مقدارها €1000 من اسبانيا و التسديد يكون بعد سنة، و كان سعر صرف € عند تاريخ الاستيراد هو €1=160دج، فاذا توقع المستورد احتمال ارتفاع سعر صرف € عند تاريخ تسديد المبلغ الى €1=180دج، فانه بدلا من ان يسدد في ذلك التاريخ مبلغ يساوي €1000×160دج=160000دج، فانه يحتمل ان يسدد مبلغ €1000×180=180000دج، اي بخسارة تقدر ب 20000دج؛

³⁵ ماهر كنج شكري و مروان عوض، المالية الدولية : العملات الأجنبية و المشتقات المالية بين النظرية و التطبيق، الطبعة الأولى، دار حامد، 2004. 331.

³⁶ هاشم فوزي العبادي و جليل كاظم العارض الهندسة المالية و أدواتها: بالتركيز على استراتيجيات الخيارات المالية، الطبعة الثانية، الوراق للنشر و التوزيع، الأردن، 2012. 109.

و لتجنب تلك الخسارة يتوجه ذلك المستورد الى جهة متخصصة في اصدار الخيارات X، يطلب منها الحصول على خيار شراء مبلغ من العملة قدره €1000، فتعرض عليه تلك الجهة X عقد خيار شراء ذلك المبلغ بسعر صرف يقدر ب $€1 = 170$ دج (بالطبع فان هاته الجهة X لديها توقعاتها الخاصة التي تدل على أن سعر الصرف خلال تاريخ تنفيذ العقد لا يمكن ان يتجاوز سعر صرف $€1 = 168$ دج، و هو ما لا يعلمه المستورد)، و يدفع المستورد مقابل عقد الخيار 1000 دج الى الجهة X مصدرة الخيار، و عليه فان المستورد سيضمن بهذه الطريقة أن اقصى خسارة سوف يتحملها عند تاريخ تسديد العقد هي $(170000 - 160000 + 1000)$ و تساوي 11000 دج، بدلا من 20000 دج المتوقعة.

و عند تاريخ الاستحقاق فان المستورد يمكن أن يواجه احدى الحالات الثلاثة التالية:

- ❖ سعر الصرف في سوق الصرف هو €1 = 170 دج : في هذه الحالة فان المستورد يشتري ما يحتاج اليه من العملة الأجنبية من السوق، الى جانب العمولة التي دفعها الى الجهة X؛
- ❖ سعر الصرف في سوق الصرف هو €1 = 170 دج : و هنا لا يوجد فرق بين أن يشتري المستورد العملة من السوق او من عند الجهة X؛ اي ان تكلفة الحصول على العملة تصبح نفسها؛
- ❖ سعر الصرف في سوق الصرف هو €1 = 170 دج: في هذه الحالة يصبح من مصلحة المستورد ان يستعمل حقه في شراء العملة من عند الجهة X، لأنه تكلفه اقل من تكلفة شراء العملة من السوق.

➤ عقود خيارات البيع Put: هو عقد معاكس لعقد خيار الشراء، حيث تعطي لمالكها

الحق في بيع أصل العقد او عدم بيعه بسعر و تاريخ محددين مقابل علاوة يدفعها لمحرر العقد. ويسمح هذا النوع من العقود بتغطية مخاطر تقلب سعر صرف عملة ما، و لتوضيح ذلك يمكن الرجوع الى مثال المصدر الجزائري، فانه من بين الحلول المتوفرة لديه ان يقوم بشراء عقد خيار بيع من جهة اخرى X، يلتزم فيه الطرف X بأن يشتري €1000 من المصدر بعد سنة، و بسعر صرف يقدر ب $€1 = 174$ دج، مقابل عمولة تقدر ب 1000 دج، و عليه فان المصدر سوف يكون متأكدا

* تكلفة شراء العملة بسعر الصرف المتفق عليه.

** العمولة المدفوعة الى الجهة X.

بأن الخسائر التي سوف تقع لا يمكن ان تتجاوز 5000 دج اي (180000⁺ - (174000⁺⁺ + 1000⁺⁺⁺))، بدلا من 20000 دج التي كان يتوقعها؛

• أنواع عقود الخيارات من حيث تاريخ تنفيذ العقد: يتعلق الأمر هنا بعقود خيارات البيع والشراء، ونميز بين عقود الخيارات الأمريكية و الأوروبية³⁷.

➤ عقود الخيارات الأمريكية: في هذا النوع من عقود الخيارات فان صاحب الحق يمكنه ممارسة حقه في الشراء او البيع في أي يوم من الأيام، خلال الفترة الممتدة من تاريخ ابرام العقد حتى تاريخ تنفيذه؛

➤ عقود الخيارات الأوروبية: في هذا النوع من الخيارات فان حامل الخيار لا يمكن تنفيذ خياره في البيع او الشراء الا عند حلول تاريخ التنفيذ المتفق عليه في العقد.

• أنواع عقود الخيارات من حيث التغطية: و عنا نميز بين عقود الخيارات المغطاة و غير المغطاة³⁸.

➤ عقود الخيارات المغطاة: و هي تلك العقود التي يمتلك محررها الأصل موضوع العقد، اي انه في حالة محرر عقد خيار بيع عملة ما مغطى فان محرر العقد يمتلك تلك العملة التي يلتزم ببيعها؛

➤ عقود الخيارات غير المغطاة: في هذا النوع من العقود فان محرر عقد الخيار لا يمتلك أصل الخيار، و انما يلتزم بشرائه عند تاريخ تنفيذ عقد الخيار.

ح. تغطية خطر الصرف باستخدام عقود المبادلات Swaps

ينشأ عقد المبادلة نتيجة لاتفاق طرفين يتم بموجبه تبادل ايرادات محققة بتاريخ محدد بعملتين مختلفتين³⁹، على سبيل المثال اذا قام احد المصدرين 1X، بتصدير سلعة الى اوروبا مقدارها €1000،

³⁷ قيمة بيع العملة بسعر الصرف الحالي.

³⁸ قيمة بيع العملة بسعر الصرف المتفق عليه.

³⁹ العمولة المدفوعة الى الجهة X.

³⁷ مؤيد عبد الرحمان الدوري و سعيد جمعة عقل، مرجع سبق ذكره، ص 63.

³⁸ 46.

³⁹ مؤيد عبد الرحمان الدوري و سعيد جمعة عقل، مرجع سبق ذكره، ص 320.

تستحق إيراداتها بعد سنة، و في نفس الوقت قام مصدر اخر 2X بتصدير سلعة اخرى الى امريكا مقدارها \$1200 تستحق بعد سنة ايضا، اذا كان سعر الصرف الاورو مع الدولار في تاريخ التصدير هو $1\$,2=\text{€}1$ ، فاذا خاف المصدر 1X من تراجع سعر صرف الاورو بعد سنة، فانه يقوم بإبرام عقد مبادلة مع المصدر 2X (علما ان هذا الاخير يرى ان سعر صرف الاورو سوف يرتفع بعد سنة)، يلتزم الطرفان في العقد بتبادل العائد المحقق من الصفقتين، اي ان المصدر 1X يعطي حصيلة إيراداته بالأورو الى المصدر 2X، اما المصدر 2X فيعطي كل ما تحصل عليه من الدولار الى المصدر الاول؛ و عليه فان مخاوف كل منهما ستخف، لأنه يرى ان عملة الطرف الاخر اقل تقلبا من العملة التي يستخدمها.

IV. سعر الصرف في الجزائر و علاقته بميزان المدفوعات

1. تطور سياسة سعر الصرف في الجزائر.

عرفت سياسة سعر الصرف في الجزائر منذ الاستقلال مرحلتين رئيسيتين: مرحلة تثبيت سعر الصرف خلال الفترة 1964/1987، و مرحلة التعويم المدار منذ سنة 1987 الى غاية تاريخ كتابة هاته السطور، غير الانتقال من المرحلة الاولى الى المرحلة الثانية لم يكن مباشرة، انما تم التحول تدريجيا، وفيما يلي نتعرض الى اهم مراحل تطور سعر صرف الدينار الجزائري⁴⁰.

أ. المرحلة الأولى 1962/1973: عرفت هذه اصدار الجزائر للدينار الجزائري، حيث بدأ التعامل به في بداية 1964، خلال هذه المرحلة تبنت الجزائر نظام سعر الصرف الثابت، تطبيقا لاتفاقية بريتون وودز، و كانت قيمته في البداية مساوية ل 0,18 غرام من الذهب، مما جعله مساويا للفرنك الفرنسي، في ذلك الوقت، واستمر عند هذا المستوى الى غاية 1969 اين تراجع سعر صرف الفرنك الفرنسي، ليصبح 1دج = 1,25 فرنك فرنسي؛

ب. المرحلة الثانية 1974/1987: خلال هذه المرحلة اعتمدت الجزائر على سلة من العملات مكونة من 14 عملة دولية من اجل تحديد سعر صرف الدينار الجزائري، و تراجعت الجزائر خلال هذه الفترة عن تثبيت سعر الصرف عند قيمة معينة، و انما تم اعتماد متوسط مرجح لسعر صرف كل عملة من

⁴⁰ شعيب بونوة و خياط رحيمة، سياسة سعر الصرف بالجزائر: نمذجة قياسية للدينار الجزائري، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الانسانية، جامعة حسبية بن بوعلی الشلف، العدد 05 2011. 122-124.

سلة العملات مقابل الدولار، و يتم الترجيح على اساس اهمية المبادلات التجارية مع الدولة صاحبة تلك العملة، و يقوم البنك المركزي بمراجعتها دوريا من اجل استقرار الدينار الجزائري؛

ج. **المرحلة الثالثة 1988/1994**: بعد التحول الجذري للاقتصاد الوطني من التخطيط المركزي الى اقتصاد السوق بداية من سنة 1988، الى جانب المشاكل الاقتصادية و الاجتماعية التي عرفتها الجزائر خلال تلك الفترة، دفعت الجزائر بضغط من المؤسسات النقدية و المالية الدولية، الى العمل على تخفيض قيمة الدينار الجزائري، من اجل امتصاص العجز في ميزان مدفوعاتها، حيث انتقلت قيمة الدينار الجزائري مقابل الدولار الامريكي من $4,9 = \$1$ دج نهاية 1987 الى $2,5 = \$1$ دج سنة 1994، كما شهدت هاته الفترة اصدار قانون النقد و القرض في أفريل 1990، حيث اعطى هذا القانون صلاحية أكبر للبنك المركزي، من اجل ادارة سعر الصرف في الجزائر، الى جانب اقراره بضرورة السماح بقابلية تحويل الدينار في العمليات الخارجية الجارية؛

د. **المرحلة الرابعة منذ 1995 الى يومنا هذا**: عرفت هذه المرحلة تحول الجزائر الى نظام الصرف المعموم المدار، و فيه حاولت تحرير سوق الصرف جزئيا، من خلال الاعتماد على عرض و طلب المتعاملين الاقتصاديين في مجال الصرف، حيث كانت في البداية تتم من خلال ما يعرف بجلسات التثبيت، و هي عبارة عن جلسات يجتمع فيها ممثلي البنوك التجارية تحت اشراف البنك المركزي، حيث يعلن هذا الاخير سعر افتتاحي، ثم يستقبل عروض ممثلي البنوك، ثم يحدد سعر الصرف عند احسن عرض مقدم في الجلسة؛ و سمحت هذه الجلسات من تقريب سعر الصرف الدينار الى مستواه الحقيقي؛ و في سنة 1996 أنشئت سوق للصرف ما بين البنوك، يتم فيها تداول العملة بين البنوك تحت اشراف البنك المركزي، مما جعل سعر صرف الدينار يتحدد بناء على العرض و الطلب على العملات داخل سوق الصرف.

2. تطور الرقابة على سعر الصرف في الجزائر

منذ بداية التعامل بالدينار الجزائري، شهدت المعاملات التجارية الدولية سيطرة الدولة عليها، وبالتالي فان التعامل بالنقد الاجنبي لم يكن في متناول كل المتعاملين الاقتصاديين؛ حيث انه خلال الفترة 1970/1962 عملت الجزائر على فرض نظام الحصص في الاستيراد، وبعدها اعطت الدولة احتكار الاستيراد في يد الشركات الوطنية خلال الفترة 1987/1971، حيث ان كل واحدة منها كانت منفردة في استيراد السلع التي تدخل في مجال تخصصها.

و مع اصدار قانون النقد و القرض تراجعت رقابة الدولة على سوق الصرف في الجزائر، حيث ان القانون اصبح يسمح لكل مقيم في الجزائر ان يقوم بتحويل امواله، بشرط ان يتم ذلك عبر المرور بأحد البنوك الوسيطة، هاته الاخيرة اصبحت تعمل وفق شروط يضعها بنك الجزائر؛ وبعد بداية العمل بسوق الصرف ما بين البنوك بداية 1996، اصبحت البنوك التجارية هي المشرفة على التعامل في العملات الدولية بالشكل الذي تراه مناسباً لها، و كذلك يتناسب مع أهداف البنك المركزي، و اصلح البنك المركزي يشرف على نشاط تلك البنوك، عبر القيام برقابة دورية على التقارير التي تصدرها تلك البنوك حول نشاطها بالعملات الاجنبية، الى جانب القيام بتفتيش ميداني على مستوى البنوك للتأكد من صحة تلك التقارير⁴¹.

3. علاقة سعر الصرف بمعالجة الاختلال في ميزان المدفوعات.

يعتبر سعر الصرف من بين العوامل المؤثر على وضعية ميزان المدفوعات لأي بلد، و لهذا فانه من بين الحلول المقترحة لمعالجة الاختلال في ميزان المدفوعات، هو تصحيح سياسة سعر الصرف للبلد، و لتوضيح الدور الخاص بسعر الصرف، يمكن الرجوع الى المناهج المعتمدة في معالجة الخلل في سعر الصرف، و التي تم التطرق لها من قبل* .

أ. منهج المرونات: يحاول هذا المنهج تفسير مساهمة سعر الصرف في تصحيح الخلل في ميزان المدفوعات، عبر التركيز على علاقة سعر الصرف بالميزان التجاري، و يوضح كيف يمكن لسعر الصرف تحسين الصادرات و تخفيض الواردات؛

ب. منهج الاستيعاب: يرى اقتصاديو هذا المنهج ان وضعية ميزان المدفوعات ترتبط بالفرق بين الدخل القومي و الانفاق القومي لاقتصاد ما، و عليه فانه من اجل تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات فانه يتم تحسين الدخل القومي، او تخفيض الانفاق القومي، وتتضح مساهمة سعر الصرف من خلال العمل على زيادة تنافسية الانتاج المحلي، مما يخلق له فرصة لدخول اسواق جديدة، وبالتالي زيادة حجم الناتج الوطني؛ و من جهة اخرى فان تراجع سعر الصرف سوف يزيد من اسعار المنتجات الاجنبية، مما يؤدي الى تراجع الاستهلاك المحلي، و بهذا الشكل يتوجه ميزان المدفوعات الى استعادته توازنه؛

⁴¹ خليفة عزي، سعر صرف الدينار الجزائري بين نظام التثبيت و نظام التعويم المدار و تأثيره على ميزان المدفوعات (2008/1985) -
-، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة، الجزائر، 2012. 143-139.
* المناهج تم التطرق لها في 71-69.

ج. المنهج النقدي: حسب هذا المنهج فان توازن ميزان المدفوعات يتم استعادته من خلال التحكم في عرض و طلب النقود، و بالتالي فانه عند تخفيض سعر الصرف، فان هذا يدفع المواطنين المحليين الى زيادة طلبهم على العملة الاجنبية، مما يساهم في ارتفاع اسعارها اكثر، الى جانب عمله على الاحتفاظ بتلك العملة الاجنبية، مما يقلل المعروض منها، و بالتالي يقل الحافز على الانفاق باستخدام العملة الاجنبية، الى جانب اثر ارتفاع سعر صرف العملة الاجنبية على توازن حساب العمليات الجارية، و حساب رأس المال عبر استعادت توازن الصادرات و الواردات.

د. اثر سياسة تخفيض قيمة العملة على توازن ميزان المدفوعات

تعد سياسة تخفيض قيمة العملة "قرارا تتخذه السلطات النقدية لبلد ما، بهدف تغيير سعر الصرف الرسمي لعملتها بالنسبة الى عملة دولية اخرى، تمثل عملة مرجعية للتخفيض (ذهب، دولار أمريكي، أورو...)، و ذلك بغية تحقيق هدف أساسي يتمثل في إعادة التوازن لميزان المدفوعات"⁴²؛ وبالتالي فان سياسة تخفيض قيمة العملة تكون بإرادة سلطات البلد، و ليس بفعل قوى السوق، و السبب الرئيسي في عملية التخفيض هو تحسين تنافسية الاقتصاد الوطني، و تخفيض الواردات؛ حيث تؤثر سياسة تخفيض سعر صرف العملة المحلية، على الأسعار النسبية للمنتجات و الخدمات المحلية والأجنبية، و تنخفض بهذا أسعار المنتجات و الخدمات المحلية، بينما تزيد في نفس الوقت اسعار المنتجات و الخدمات الأجنبية، مما يحسن في الميزان الجاري للبلد، ولكي تنجح سياسة التخفيض في تحسين الميزان التجاري، لابد من أن تتمتع صادرات و واردات البلد بالمرونة المرتفعة، و في حالة العكس فان مساهمته ستكون ضعيفة؛

الى جانب هذا يمكن ان يترتب على سياسة التخفيض هجرة رؤوس الاموال الى خارج البلد، وهذا من خلال نقل أرصدة من العملات الدولية المتواجدة في البلد الى الخارج، مما يقلل من حجم العملة الدولية المتوفرة محليا، و بالتالي فان هذا يؤثر على قدرة البلد على تسديد التزاماته الدولية؛ كما يترتب ايضا على سياسة التخفيض زيادة مديونية البلد نتيجة زيادة قيمة ديونه و خدمات ديونه بالعملة الدولية⁴³.

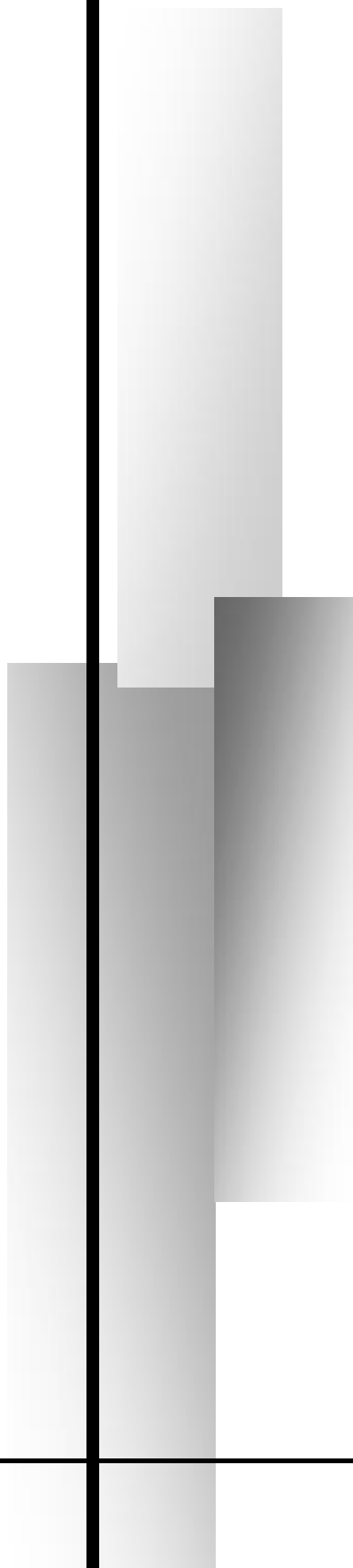
⁴² رافة محمد،

.77

⁴³ صبحي حسون الساعدي و أياد حماد عبد، أثر تخفيض سعر الصرف على بعض المتغيرات الاقتصادية مع التركيز على انتقال رؤوس الاموال ، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية و الادارية، المجلد 04 07 2001 .92

الفصل السابع

الأسواق المالية الدولية



الفصل السابع: الأسواق المالية الدولية

تعتبر الحاجة الى التمويل من اهم احتياجات المؤسسة الاقتصادية، حيث حاولت هاته الاخيرة البحث عن مختلف المصادر التي توفر لها التمويل الذي تحتاج اليه، وفق الشروط التي تتناسب وظروف نشاطها، و من بين البدائل المتوفرة لتلك المؤسسات الاقتصادية هو اللجوء الى الاسواق المالية، هاته الاخيرة تحاول التوفيق بين فئتين من المتعاملين الاقتصاديين، فئة لديها فائض من الاموال تبحث عن استثماره، و فئة اخرة لديها احتياجات مالية تبحث عن تلبيةها، و من هنا يتضح الدور المزدوج للأسواق المالية؛ كما ان التطورات التكنولوجية الحديثة ساهمت في تطوير نشاط تلك الاسواق المالية، خاصة في ظل انتشار ظاهرة العولمة، و سعي الدول الى تحرير اسواقها المالية، عملا بمبادئ منظمة التجارة العالمية، مما جعل نشاط تلك الاسواق المالية دوليا يتجاوز الحدود الجغرافية للبلد.

سنحاول من خلال هذا الفصل التعرف على مفهوم الاسواق المالية و أنواعها، الى جانب التطرق الى الاسواق المالية الدولية و كيفية نشاطها.

1. مفهوم السوق المالي ومكوناته

تطور مفهوم السوق المالي و مكوناته بتطور التكنولوجيا المستخدمة في المجال المالي، مما يستدعي الامر دائما تحيد مفهوم السوق المالي قبل الحديث عن مكوناته، و لهذا سنحاول في هذا الجزء التطرق الى مفهوم السوق المالي ثم الحديث عن مكوناته.

1. تعريف السوق المالي

يعد السوق المالي أحد أهم عناصر البيئة الاستثمارية، و الاطار الذي يتم من خلاله التقاء بين عارضي الأموال وطالبيها، حيث عرف بأنه " الاطار الذي يجمع بين بائعي ومشتري الأوراق المالية، وذلك بغض النظر عن الوسيلة التي يتحقق بها هذا الجمع، أو المكان الذي يتم فيه، وذلك شرط توفر

قنوات اتصال فعالة فيما بين المتعاملين في السوق، بحيث تجعل الأسعار السائدة في أي لحظة زمنية معينة، واحدة بالنسبة لأية ورقة مالية متداولة فيه¹

كما يعرف بأنه "سوق الادخار شبه السائل والائتمان الطويل الأجل، الذي يخصص للتمويل الاستثماري، وتلعب جهات الوساطة المصرفية و اللامصرفية دورا أساسيا في تكوين هذا السوق، ويتوقف قيامه على وجود مدخرين، وتوفر مناخ ملائم، من حيث كفاءة البنية الأساسية للاقتصاد، وملائمة تشريعات الاستثمار"²

من خلال التعريفين السابقين، نستنتج أن السوق المالي، هو آلية يتم عن طريقها بيع وشراء الأوراق المالية، وذلك في أوقات محددة ومعلن عنها من قبل، بواسطة وسطاء ماليين، وتسمح هذه العملية بتحويل الأموال، من القطاعات الاقتصادية ذات الفائض المالي، الى القطاعات التي تعاني من عجز مالي.

2. مكونات السوق المالي:

يمكن التمييز بين نوعين من الأسواق المالية: سوق النقد، و سوق رأس المال.

أ. سوق النقد:

عبارة عن سوق الاستثمار قصير الأجل، لا تتجاوز عمر الأوراق المالية المتداولة فيه سنة واحدة، ومن أهم أدوات الاستثمار المتداولة فيه: أذونات الخزينة، شهادات الإيداع المصرفية القابلة للتداول، الأوراق التجارية، ومن أهم مؤسساته البنوك التجارية والبنوك المركزية³.

ب. سوق رأس المال:

يتم التعامل فيه بأدوات مالية متوسطة و طويلة المدى، يزيد آجال استحقاقها عن سنة (مثل السندات)، أو ليس لها تاريخ استحقاق (مثل الأسهم)، وتمتاز هذه السوق بأنها سوق جملة وتجزئة في نفس الوقت، حيث تعقد فيها صفقات ضخمة وأخرى صغيرة حسب حاجة المتعاملين وطبيعتهم⁴.

¹ وليد صا
² حمزة محمود الزبيدي، إدارة الاستثمار والتمويل، دار عمان للنشر والتوزيع ، عمان، 2000 .25
³ حسين بني هاني، الأسواق المالية: طبيعتها، تنظيمها و أدواتها المشتقة
⁴ عصام حسين، المالية: دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2008 .17
 16 2012
 04 2002

3. تعريف سوق الأوراق المالية:

هو سوق تتم فيه العمليات المالية من خلال إصدار وتداول الأوراق المالية، وهو سوق فوري منظم، يخضع إلى قواعد وتنظيمات محكمة، لضمان السير الحسن للعمليات المالية التي تتركز أساساً على عامل الثقة والشفافية، وينقسم إلى سوقين هما: سوق أولي و سوق ثانوي.

أ. السوق الأولي (سوق الإصدار):

ويطلق عليها سوق الإصدارات الجديدة حيث يتم فيها طرح الأوراق المالية للاكتتاب لأول مرة بقيمتها الاسمية، بغرض الحصول على الأموال لتمويل الاحتياجات المالية، وتقوم بذلك مؤسسات متخصصة (مثل بنك الاستثمار)⁵، وتنقسم السوق الأولية من حيث طبيعة التمويل إلى نوعين:

- أسواق التمويل المباشر: ويتم التعامل فيه بجميع أنواع الأوراق المالية الأولية التي تصدرها الشركة المقترضة وتسوقها مباشرة أو من خلال خبراء التسويق، ومن دون تدخل وسطاء بين المؤسسة صاحبة الأوراق المالية و الأطراف الأخرى التي تقتنيها.
- أسواق التمويل غير المباشر: و تتضمن هذه الأسواق جميع المعاملات التي تتم من خلال وسيط مالي معين يقوم بشراء الأوراق المالية⁶، حيث يقوم هذا الوسيط (في الغالب يكون بنك استثمار) باقتناء الأوراق المالية المصدرة من قبل إحدى المؤسسات الأخرى، و بعد هذا يقوم بتسويق تلك الأوراق المالية إلى أطراف أخرى تمتلك فوائض مالية تريد استثمارها.

ب. السوق الثانوي:

وهو السوق الذي يتم فيه التعامل بالقيم المتداولة التي تم بيعها في السوق الأولي، بعبارة أخرى هو سوق الفرص⁷، وينقسم السوق الثانوي بدوره إلى سوق منظم وسوق غير منظم.

- السوق المنظمة: ويطلق عليها بورصة الأوراق المالية، وهي سوق تخضع للقوانين والقواعد التي تضعها الجهات الرقابية، وتتداول فيها الأوراق المالية المسجلة في البورصة.
- السوق غير المنظمة: ويطلق عليها اسم السوق الموازية، وهي تضم معاملات تجري خارج البورصة، والسوق غير المنظمة ليس لها مكان محدد، بل لها شبكة اتصالات قوية، تتمثل في

17.

5

⁶ منير ابراهيم هندي، الأسواق والمنشآت المالية، مؤسسة شهاب الجامعة، الإسكندرية 2003، ص 7-6.

⁷ ضياء مجيد

.81 2002

خطوط هاتفية ووسائل اتصال سريعة أخرى، تلعب دور همزة الوصل بين السماسرة والتجار المستثمرين⁸، وتتضمن هذه السوق كل من السوق الثالثة و السوق الرابعة⁹.

ج. السوق الثالث:

هو جزء من السوق غير المنظم، تتعامل فيه المؤسسات غير القادرة على الدخول الى السوق الرسمي، غير ان هذا لا يعني عدم احتوائه على مؤسسات متعاملة في السوق الرسمي مثل بنوك الاستثمار، هذه الأخيرة تتعامل بكميات كبيرة من الأوراق المالية، و لجأت الى هذا السوق، من أجل إمكانية التفاوض في مقدار العمولة، والحصول على تخفيضات معتبرة، وسرعة في تنفيذ العمليات الكبيرة مقارنة باللجوء إلى المتخصصين في السوق المنظمة؛

د. السوق الرابعة:

يتم التعامل في هذا السوق بين متعاملين و المستثمرين الكبار، دون الحاجة الى وسطاء او تجار اوراق مالية، و لهذا فان التعامل في هذا السوق يتم بسرعة كبيرة و في ظروف تتناسب و احتياجات المستثمرين، لأنها تتحدد حسب رغبة طرفي المعاملة.

II. تنظيم السوق المالي

يتم التعامل داخل السوق المالي، بين وحدات العجز والفائض عبر آليات بيع وشراء الأوراق المالية وتحديد الأسعار، وهذا من خلال مجموعة من الأعضاء يمارسون دور الوساطة، وتتم التعاملات عن طريق الأوامر المتمثلة في طلبات الشراء والبيع الصادرة من المستثمر إلى الوكيل.

1. المتدخلون في سوق الأوراق المالية:

من أبرز المتدخلون في سوق الأوراق المالية نجد¹⁰:

8 شيخي بلال، السوق المالية ودورها في تمويل التنمية في المغرب العربي، مجلة الدراسات الاقتصادية، العدد 2، الجزائر، 2009 .112-110

9 Guy Gaudmine et Jean Montier, **Banque et Marche financiers**, Edition Economica, Paris, 1998. P 54.

10 شيخي بلال، .114

أ. عارضو رؤوس الأموال:

وهم أولئك الذين يملكون فوائض سيولة، ويريدون تقديمه لطالبي رؤوس الأموال، مقابل حصولهم على عوائد، وبشكل عام، فإن عارضي رؤوس الأموال في سوق الأوراق المالية هم: العائلات (المدخرين)، المستثمرون التأسيسيون (الهيئات المالية: صناديق الضمان الاجتماعي، صناديق التقاعد... الخ)، متعاملون آخرون (الجمعيات ذات الطابع غير الربحي).

ب. طالبو رؤوس الاموال:

هم أولئك الذين لديهم نقص في السيولة، لتمويل مشاريعهم واستثماراتهم، ومن أبرز طالبي رؤوس الأموال في السوق الأولية من سوق الأوراق المالية نجد: الدولة، الجماعات المحلية، المؤسسات العمومية و مؤسسات القرض (البنك المركزي، البنوك التجارية... الخ) .

ج. الوسطاء الماليون:

يتم تنفيذ أوامر بيع الأوراق المالية وشرائها، وتحقيق التوافق بين عرض هذه الأوراق والطلب عليها، عن طريق الوسطاء الماليين المعروفين كذلك باسم التقنيين، وهم الذين يلعبون دور الوسطاء بين البائعين والمشتريين للأوراق المالية، حيث لا يمكن القيام بأي عملية إلا عن طريقهم، ذلك أنهم ينقلون أوامر زبائنهم إلى البورصة، ويُجرون العملية المطلوبة منهم.

2. صور التداول في سوق الأوراق المالية:

يتم التداول في سوق الأوراق المالية عبر صورتين:¹¹

أ. عمليات عاجلة:

تتم التصفية فيها مباشرة، حيث يلتزم المتعامل في السوق العاجلة بأن يسدد فوراً ثمن الأسهم المشتراة، أو ان يتخلى عن الاسهم التي يملكها فور عقد الصفقة واستلامه ثمنها؛

ب. عمليات آجلة:

يتم عقدها مباشرة، لكن تؤجل تصفيتها لموعد قادم، أي أن دفع الثمن أو تسليم الأوراق المالية في السوق الآجلة لا يتم عند عقد الصفقة، و لكن بعد فترة معينة حسب ما يتم الاتفاق عليه بين

¹¹صلاح الدين حسن السيسي، البورصات و الأسواق المالية: دور المنظمات والتكتلات الدولية والأهلية، دار الكاتب الحديث، القاهرة 2014 .129

الطرفين، ولهذا فان أنظمة السوق تشترط على المتعاملين بالسوق الآجلة تقديم تأمين مالي حتى تيم تنفيذ الصفقة نهائياً؛

ج. الأوامر:

تتمثل في التعليمات التي يمنحها المستثمر للوسيط المالي، بغرض بيع أو شراء الأوراق المالية المتداولة في الأسواق المالية، وتختلف أوامر الشراء والبيع باختلاف سعر ووقت التنفيذ، و على المستثمر أن يوضح بشكل دقيق للوسيط المعلومات المتعلقة بالسعر ومدة صلاحية الأمر، حيث تعتبر هذه المعلومات أساسية عند تحديد أي أمر، أو تسليمه للوسيط قصد تنفيذه، وبعبارة أخرى الأمر هو توكيل يعطي الحق للوسيط بعقد صفقة بيع أو شراء أوراق مالية، إذ يحرر بشكل مكتوب أو شفاهي أو عن طريق وسائل اتصال تكون واضحة ودقيقة، ومتضمنة للشروط التالية¹²:

- تحديد نوع العملية أو الصفقة، هل هي بيع أو شراء؛
- تحديد نوع الورقة المالية والجهة المصدرة؛
- تحديد سعر وكمية الأوراق المطلوبة؛
- في حالة السندات (تاريخ الاصدار، معدل الفائدة، والأجل وفئة السند)؛
- في حالة الأسهم، تحديد فيما كان ممتازاً أو عادياً.

III. كفاءة السوق المالي

1. مفهوم كفاءة السوق المالي:

السوق الكفاء هو ذلك السوق الذي يتمتع بقدر عال من المرونة، والذي يسمح بتحقيق استجابة سريعة في أسعار الأوراق المالية للتغيرات في المعلومات المتدفقة الى السوق¹³، وبعبارة أخرى يكون السوق المالي كفؤاً إذا كانت الأسعار تعكس تطور المعلومات فيه، ومن الشروط الضرورية لهذه الكفاءة ما يلي¹⁴:

- ان تسود السوق المالي المنافسة الكاملة؛
- توفر عدد كبير من المستثمرين؛

¹² محمد يوسف ياسين، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان 2004 99.

¹³ مفتاح صالح و معارفي فريدة، متطلبات كفاءة سوق الاوراق المالية: دراسة لواقع أسواق الاوراق المالية العربية و سبل رفع كفاءتها، مجلة 07 2009. 182.

¹⁴ وليد صافي، انس البكري، مرجع سبق ذكره، ص ص 18-19.

- توفر المعلومات عن الأوراق المالية لكافة المتعاملين؛
- ان يكون المتعاملين في السوق محكومين من قبل هيئة إدارة السوق؛
- ان يوفر هذا السوق خاصية السيولة للأوراق المالية المتداولة فيه.

2. مستويات كفاءة السوق المالي:

تعتبر الكفاءة مفهوم نسبي وليس مطلق، كونها تتحدد بطبيعة العلاقة بين القيمة السوقية للأسهم المتداولة، والمعلومات المتاحة، حيث قام الباحثون بتقسيمها الى ثلاث مستويات¹⁵:

أ. فرضية الصيغة الضعيفة للكفاءة:

تسمى أيضا نظرية الحركة العشوائية للأسعار، و يعني مضمون هذه الفرضية أن تكون أسعار الأسهم غير متجانسة مع قيمتها التاريخية المحددة في الماضي، أي أنه لا يمكن التنبؤ بأسعار الأسهم بالاعتماد على المعلومات التاريخية المتاحة عن أسعارها في الماضي؛

ب. فرضية الصيغة المتوسطة (شبه قوية) للكفاءة:

تنص هذه الفرضية على أن أسعار الأسهم لا تعكس فقط المعلومات التاريخية في أسعار الأسهم بل تعكس كذلك كافة المعلومات الحالية (عن المعلومات التي تتعلق بالظروف الدولية، ظروف الاقتصاد الوطني، ظروف الصناعة التي تنتمي إليها الشركة في حد ذاتها)، وفي ظل هذه الفرضية فانه لا يمكن لأي مستثمر ان تتاح له فرصة تحقيق أرباح غير عادية عن غيره من المتعاملين في السوق.

ج. فرضية الصيغة قوية للكفاءة:

في ظل هذه الفرضية فان أسعار الأسهم تعكس جميع المعلومات المتاحة العامة الى جانب المعلومات الخاصة بفئة معينة، أي ان الأسعار الحالية للأوراق المالية تعكس كل ما يمكن معرفته عن الشركة، وبالتالي فلن يستطيع أي مستثمر ان يحقق أرباح غير عادية عن غيره.

¹⁵ مفتاح صالح و معارفي فريدة، مرجع سبق ذكره. ص 185.

لكن أثبتت الدراسات التي أجريت لفحص كفاءة الأسواق المالية عند المستوى القوي أن هناك مجموعة من الأشخاص (كبار الموظفين والمساهمين بالشركة) يتمتعون بإمكانية الوصول للمعلومات الخاصة بالشركة وذلك قبل إعلانها بشكل رسمي بفترة كافية، الأمر الذي يمنحهم أفضلية على غيرهم في تحقيق أرباح غير عادية.

IV. مؤشرات سوق الأوراق المالية:

يعتبر مؤشر السوق المالي أداة لقياس تطور أسعار الأوراق المالية المسجلة فيه بطريقة مستمرة ومنتظمة، وبعبارة أخرى هو قيمة رقمية تقيس التغيرات التي تحصل في سوق الأوراق المالية، وذلك بتكوين مؤشر وتحديد قيمته في فترة البداية ثم يتم مقارنة قيمته بعد ذلك عند أي نقطة زمنية، وبالتالي فالمؤشر يعكس اتجاه السوق وتحركاته سواء للأعلى أو للأسفل¹⁶. و من أهم مؤشرات الأسواق المالية العالمية نجد:

1. مؤشر داوجونز للصناعة Dow Jones Industrial:

يعد هذا المؤشر من أقدم المؤشرات وأكثرها شيوعاً، حيث نشر أول مرة في صحيفة وول ستريت وذلك باسم الشخص الذي صممه، وهو CHARLES DOW ، و يحتوي هذا المؤشر على 30 شركة صناعية في الولايات المتحدة الأمريكية، ويعتمد على سعر السهم في السوق، واذ يجب وضع أساس للأسعار في اليوم الأول (كيوم عمل) في السوق¹⁷.

2. مؤشر ستاندرد أندبور 500:

يعتبر هذا المؤشر أكثر شهرة واستخداماً، إذ يعتمد أسلوب بنائه على أساس القيمة، وقد أصبح يعرف باسم S&P 500، لأنه يتكون من 500 سهم تتوزع كما يلي:

400 سهم من الشركات الصناعية.

40 سهم من شركات الخدمات.

40 سهم من الشركات المالية (البنوك).

20 سهم من شركات النقل.

¹⁶ محمد صالح الحناوي و جلال إبراهيم العبد، بورصة الأوراق المالية بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية
¹⁷ وليد صافي، انس البكري، مرجع سبق ذكره، ص 244.

وهي تمثل 90% من الأسهم المسجلة في بورصة نيويورك¹⁸.

3. مؤشر نيكاي Nikkei Stock Average:

يعتبر من أهم مؤشرات في سوق طوكيو، وهو يضم 225 شركة يابانية، ويستخدم هذا المؤشر لقياس التغير الحاصل في حجم الأوراق المالية، وكذا قياس الأداء في العائد، ومساعدة المستثمرين على تكوين أوراقهم المالية، وكما يستخدم للمتاجرة في أسواق المستقبلية والخيارات.

4. مؤشر CAC 40:

يعتمد هذا المؤشر على البيانات الخاصة بعينة مكونة من 40 شركة فرنسية مقيدة في السوق المالي الفرنسي، حيث يتم حسابه على أساس القيمة السوقية الحالية لتلك الشركات، مقسومة على القيمة السوقية لها بتاريخ 31 ديسمبر 1987، وهي سنة الأساس، وقيمة المؤشر تكون عبارة عن نسبة الى الالف، ويمكن التعبير عن المؤشر وفق العلاقة التالية:

$$CAC\ 40 = \frac{\text{القيمة السوقية الحالية}}{\text{القيمة السوقية في سنة الاساس}} \times 1000$$

5. مؤشر فاينانشيال تايمز Financial Times:

يعد من أشهر المؤشرات العالمية، وهو يقيس التغيرات في متوسط قيم أسهم ثلاثين شركة كبرى مسجلة في بورصة لندن، والتي تقود السوق واتجاهاتها يوميا ذات النشاط الصناعي والتجاري. وبعد انشاء العديد من المؤشرات تم توحيد كافة المؤشرات في بريطانيا، في مجموعة موحدة المفاهيم والأساليب تحت عنوان Actuaries-All Share في عام 1993، وهو يحتوي على حوالي سبعمائة ورقة مالية تمثل 80% من إجمالي القيمة السوقية، ويتألف هذا المؤشر من ثلاثين مؤشرا قطاعيا.

¹⁸ محمد صالح الحناوي، جلال إبراهيم العبد، مرجع سبق ذكره، ص 253.

٧. الأسواق المالية الدولية:

تعرف الاسواق المالية الدولية، على أنها مجموعة الاسواق المالية التي يتم التعامل بها بين أطراف من جنسيات مختلفة، و تتداول بها منتجات مالية عابرة للحدود، و بالتالي فان هذا النوع من الأسواق المالية تطور كثيرا بفعل العولمة المالية و الثورة التكنولوجية التي عرفتها نهاية القرن العشرين، وتشمل الاسواق المالية الدولية الفروع التالية¹⁹:

1. سوق العملات الأجنبية الأوروبية Eurodevises.

يقصد بالأسواق الأوروبية (Euromarchés) تلك الاسواق المالية التي تتعامل بمنتجات مالية باستخدام عملة ما، في اسواق خارج الحدود الجغرافية لبلد تلك العملة، وليس المقصود هنا الاسواق المالية الناشطة في أوروبا، اي المتواجدة جغرافيا في أوروبا؛ اما سوق العملات الأوروبية فيقصد بها مجموعة أسواق العملات الدولية التي يتم فيها تداول عملات دولية، هاته الاسواق تكون خارج الحدود الجغرافية لبلد تلك العملة، يكون تداول هاته العملات في شكل ودائع مصرفية؛ و من اشهر اسواق العملات الدولية نجد سوق الاورودولار، حيث تعبر هاته التسمية على مجموعة الدولارات التي يتم تداولها خارج الولايات المتحدة الامريكية، كما توجد ايضا اسواق اورو لعملات اخرى.

2. سوق القروض الأوروبية eurocredits.

يمثل هذا النوع من الاسواق، مجموعة القروض التي تمنحها مؤسسات مالية الى مقترضين اخرين بعملات معينة، بحيث تكون عملية الاقراض خارج الحدود الجغرافية لبلد تلك العملة، و لا يختلف الامر بين قرض قصير الأجل، او قرض متوسط او طويل الاجل، اي كلاهما يشكلان سوق الاقراض الأوروبية، و نظرا لكبر حجم القروض الممنوحة في هذا السوق، و زيادة المخاطر المرتبطة بها، فان هذا دفع بعض المقترضين الى الاتحاد فيما بينهم وفق ما يعرف ب (consortium)، و هو عبارة عن اتفاق بين مجموعة من البنوك، و ليس اندماج فيما بينها، يتم بموجب هذا الاتفاق التشارك في تمويل مشروع معين،

¹⁹ محفوظ جبار و عمر عبده سامية، أسواق رأس المال الدولية، مجلة أبحاث اقتصادية و ادارية، جامعة بسكرة، الجزائر، العدد الثالث، جوا 2008. 76.

و تقاسم الفوائد المترتبة على عملية التمويل، بالشكل الذي يتفقون حوله، في كثير من الاحيان يتم تحديد معدل الفائدة بالاعتماد على معدل LIBOR.

3. سوق السندات الاوروبية Eurobond.

تعتبر السندات نوع من ادوات الدين المتداولة في السوق المالية، اما سوق السندات الدولية فانه يعني السوق الذي يتم فيه تداول السندات التي تم تحريرها بعملات اجنبية عن السوق المتداولة فيه، كما ان تسويتها يكون بتلك العملة المحررة بها، ونظرا لأهمية هذه الأداة المالية، فقد تم انشاء سوق خاص بها، هذا الاخير يوفر مصدرا لجلب رؤوس الاموال الاجنبية.

4. سوق الأسهم الدولية.

تعتبر الاسهم الدولية مصدرا اضافيا لجلب المستثمرين الاجانب عبر امتلاك اولئك الاجانب لأسهم في شركات غير مقيمة في بلد السوق التي تتداول فيه تلك الاسهم؛ حيث تقوم بعض المؤسسات بإصدار اسهم خارج حدود البلد الذي تعمل فيه، من خلال اللجوء الى مؤسسات مالية اجنبية متخصصة في اصدار الاسهم، كما ان تداول تلك الاسهم يكون في اسواق تقع خارج الحدود الجغرافية لبلد المؤسسة صاحبة راس المال.

المراجع باللغة العربية:

ا. الكتب

1. بني هاني حسين، الأسواق المالية: طبيعتها، تنظيمها و أدواتها المشتقة، الطبعة الأولى، دار الكندي، الأردن، 2002.
2. جميل محمد خالد، أساسيات الاقتصاد الدولي، الطبعة الأولى، الأكاديميون للنشر و التوزيع، الأردن، 2014.
3. حشيش عادل أحمد، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 2000.
4. الدوري مؤيد عبد الرحمان و عقل سعيد جمعة، إدارة المشتقات المالية، الطبعة الأولى، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.
5. رنان مختار، التجارة الدولية و دورها في النمو الاقتصادي، الطبعة الأولى، منشورات الحياة، الجزائر، 2009.
6. السواعي خالد محمد ، التجارة الدولية: النظرية و تطبيقاتها، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2010.
7. السيد متولي عبد القادر، الإقتصاد الدولي : النظرية و السياسات، الطبعة الأولى، دار الفكر للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.
8. السيريتي السيد محمد أحمد ، اقتصاديات التجارة الخارجية، دار الرؤية، القاهرة، 2009.
9. آل شبيب دريد كامل، المالية الدولية، الطبعة الأولى، دار اليازوري، الأردن، 2011.
10. أبو شرار علي عبد الفتاح ، الاقتصاد الدولي: نظريات و سياسات، الطبعة الرابعة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2015.
11. شقيري نوري موسى و آخرون، التمويل الدولي و نظريات التجارة الخارجية، دار المسيرة، الأردن، 2012.
12. صلاح الدين حسن السيبي، البورصات و الأسواق المالية: دور المنظمات والتكتلات الدولية والأهلية، دار الكاتب الحديث، القاهرة، 2014.
13. صندوق النقد الدولي، دليل ميزان المدفوعات و وضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة، واشنطن، 2009.
14. الصوص شريف علي، التجارة الدولية: الأسس و التطبيقات، الطبعة الأولى، دار اسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.
15. طالب عوض، التجارة الدولية، الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريدات، مصر، 2013.
16. الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
17. عصام حسين، الأسواق المالية: البورصة، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.

18. عفيفي سامي، التجارة الدولية بين التنظيم و التنظيم، الدار المصرية اللبنانية، مصر، 1994. ص 94.
19. عباس علي، إدارة الأعمال الدولية، الطبعة الثالثة، دار المسيرة، الأردن، 2013.
20. عوض الله زينب حسين، الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2004.
21. فريد النجار، المشتقات و الهندسة المالية، الدار الجامعية، مصر، 2009.
22. ماهر كنج شكري و مروان عوض، المالية الدولية : العملات الأجنبية و المشتقات المالية بين النظرية و التطبيق، الطبعة الأولى، دار حامد، الأردن، 2004.
23. محمد صالح الحناوي و جلال إبراهيم العبد، بورصة الأوراق المالية بين النظرية و التطبيق، الدار الجامعية ، مصر، 2002.
24. محمد يوسف ياسين، البورصة، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان 2004.
25. مدحت صادق، النقود الدولية و عمليات الصرف الأجنبي، دار غريب، مصر، 1997.
26. الموسوي ضياء مجيد، البورصات، مؤسسة شهاب الجامعة، الإسكندرية، 2003.
27. هاشم فوزي العبادي و جليل كاظم العارضي، الهندسة المالية و أدواتها: بالتركيز على استراتيجيات الخيارات المالية، الطبعة الثانية، الوراق للنشر و التوزيع، الأردن، 2012.
28. الهيبي نوزاد عبد الرحمان و الخشالي منجد عبد اللطيف، مقدمة في المالية الدولية، الطبعة الأولى، دار المناهج، الأردن، 2007.
29. وليد صافي، انس البكري، الأسواق المالية و الدولية، الطبعة الأولى، دار المستقبل، الأردن، 2012.

ا. المقالات و المداخلات:

30. بوعتروس عبد الحق، تقنيات إدارة مخاطر سعر الصرف، مداخله في مؤتمر إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزيتونة الأردنية، الأردن، يومي 05 و 06 ماي 2007.
31. بونوة شعيب و خياط رحيمة، سياسة سعر الصرف بالجزائر: نمذجة قياسية للدينار الجزائري، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الانسانية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، العدد 05، 2011. جبار محفوظ و عمر عبده سامية، أسواق رأس المال الدولية، مجلة أبحاث اقتصادية و ادارية، جامعة بسكرة، الجزائر، العدد الثالث، جوان 2008.
32. السقا محمد إبراهيم، ما هو نظام الحصص التجارية الكمية؟، مقال منشور على موقع الفا بيتا، تم الاطلاع عليه يوم 2016/11/17 على الساعة 08:15، على الرابط التالي:
<http://alphabet.argaam.com/article/detail/18346>

33. شيخي بلال، السوق المالية ودورها في تمويل التنمية في المغرب العربي، مجلة الدراسات الاقتصادية، العدد 12، الجزائر، 2009.
34. صبحي حسون الساعدي و أياد حماد عبد، أثر تخفيض سعر الصرف على بعض المتغيرات الاقتصادية مع التركيز على انتقال رؤوس الاموال في بلدان مختارة، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية و الادارية، المجلد 04، العدد 07، 2001.
35. القحطاني مشبب بن سعيد آل عامر، مفهوم الإغراق: دراسة مقارنة بين الفقه الإسلامي والاتفاقية العامة للتعرفة والتجارة "جات GAAT"، مجلة دفاتر السياسة و القانون، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر، العدد 13، 2015.
36. مفتاح صالح و معارفي فريدة، متطلبات كفاءة سوق الاوراق المالية: دراسة لواقع أسواق الاوراق المالية العربية و سبل رفع كفاءتها، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد 07، 2009.
37. وليد عيادي عبد النبي، ميزان المدفوعات بوصفه أداة في التحليل الاقتصادي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، البنك المركزي العراقي، ص 8. تم الاطلاع عليه يوم 2016/11/23 على الساعة 10:02. على الرابط التالي: <https://www.cbi.iq/documents/waleed%20-11.pdf>

II. المذكرات و الأطروحات:

38. بن الزاوي عبد الرزاق، سلوك سعر الصرف الحقيقي وأثر انحرافه عن مستواه التوازني على النمو الاقتصادي في الجزائر في الفترة 1970-2007، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، السنة الجامعية: 2010/2011.
39. بن عيني رحيمة، سياسة سعر الصرف و تحديده: دراسة قياسية للدينار الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، السنة الجامعية 2013/2014.
40. حداد بسطالي، استراتيجيات سياسة التجارة الدولية في ظل النظام الاقتصادي العالمي: دراسة حالة الجزائر من 1990 الى 2010، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، السنة الجامعية 2012/2013.
41. دوحة سلمى، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري و سبل علاجها: دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، السنة الجامعية 2014/2015.
42. زراقة محمد، آثار تقلبات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات دراسة قياسية - حالة الجزائر 1990/2014، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، السنة الجامعية 2015/2016.

43. صحراوي سعيد، محددات سعر الصرف: دراسة قياسية لنظرية تعادل القوة الشرائية و النموذج النقدي في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، السنة الجامعية 2010/2009.
44. عزي خليفة، سعر صرف الدينار الجزائري بين نظام التثبيت و نظام التعويم المدار و تأثيره على ميزان المدفوعات (2008/1985) - دراسة مقارنة-، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة، الجزائر، 2012.
45. قندوز عبد الكريم، التحوط و ادارة المخاطر بالمؤسسات المالية الاسلامية، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي - الشلف-، الجزائر، السنة الجامعية 2012/2011.
46. مؤذن عمر، تغير سعر صرف الدينار الجزائري و أثره على ميزان المدفوعات في الفترة ما بين 2010/1990، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الدكتور يحي فارس المدية، الجزائر، السنة الجامعية 2012/2011.
47. موري سمية، آثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية: دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، السنة الجامعية 2010/2009.

المراجع باللغات الأجنبية:

III. الكتب

1. Alexis Jacquemin, Henry Tulkens, Paul Mercier, **Fondements d'économie politique**, 3^{ème} Edition, De Boeck Université, 2001.
2. Anthony J. Makin, **International Money and Finance**, First published, Routledge, USA, 2017
3. Barbara Ingham, **International Economics: A European Focus**, First published, Pearson Education Limited, England, 2004.
4. Dominique Chamblay et Marc Montoussé, **100 fiches pour comprendre les sciences économiques**, Editions Bréal, France, 2005.
5. Donald J. Meyer, **The economics of risk**; W.E. Upjohn Institute for Employment Research, USA, 2003.

6. Emmanuel Nyahoho et Pierre–Paul Proulx, **Le commerce international : théories, politiques et perspectives industrielles**, 3ème édition, Presses de l'Université du Québec, CANADA, 2006.
7. Guy Gaudmine et Jean Montier, **Banque et Marche financiers**, Edition Economica, Paris, 1998.
8. Michael Wickens, **Macroeconomic Theory: A Dynamic General Equilibrium Approach**, Princeton University Press, USA, 2008.
9. Michel Jura, **Techniques financière internationale**, Edition Dunod, Paris, 2003.
10. OECD, **Intra–industry trade**, in **Measuring Globalisation: OECD Economic Globalisation Indicators 2010**, OECD Publishing, Paris. 2010. P 210.
11. Paul Krugman et Maurice Obstfe, **Economie internationale**, 7^{ème} édition, Pearson, France, 2006.
12. Salvatore Dominick, **économie internationale**, traduit par Fabienne Leloup et Achille Hannequart, 9^{ème} édition, éditions De Boeck Université, Belgique, 2008.

IV. المقالات و المواقع الالكترونية:

13. Dimitris Diakosavvas, C. Kirkpatrick, **The Effects of Trade and Exchange Rate Policies on Production Incentives in Agriculture**, FAO economic and social development paper: Food and Agriculture Organization, No 96, 1990. Pp 13–20. URL : http://pdf.usaid.gov/pdf_docs/PNAAW848.pdf consulté le 18/12/2016 à 21 :00
14. http://www.iso.org/iso/home/standards/currency_codes.htm. Consulté le 13/12/2016 à 21 :50.
15. Kenneth Rogoff, **The purchasing power parity puzzle**, Journal of Economic Literature, vol34, june 1996.